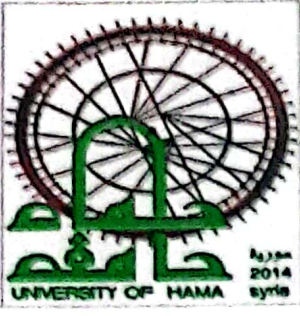




الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حماة

كلية الاقتصاد

قسم التمويل والمصارف

أثر الأداء المالي في نمو شركات التأمين الخاصة في سورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

بحث علمي مقدم لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف

إعداد الطالبة

يثرى مرهف فخري

بإشراف

أ.د. كنجو كنجو

أستاذ في قسم إدارة الأعمال

جامعة حماة

2023م-1444هـ

قرار لجنة الحكم والمناقشة

استناداً إلى قرار مجلس الشؤون العلمية بجامعة حماة رقم /286/ المتخذ بالجلسة رقم /11/ للعام الدراسي 2023/2022 المنعقدة بتاريخ 23/ رجب / 1444 هـ الموافق 14/ 2/ 2023 القاضي بتشكيل لجنة الحكم والمناقشة لرسالة الماجستير التي قدمها الطالبة **يثرى فخرية** في قسم التمويل والمصارف اختصاص التمويل والمصارف بعنوان:

أثر التدوير المالي بنسبة سحجات. الباعين. الخ. جهة. في بسوق
المدرجات. في بسوق. ج. بسوق. للتدوير. الخ. بسوق.

وبعد عرض الرسالة ومناقشتها اجتمعت لجنة الحكم والمناقشة بتاريخ 9/ 5/ 2023 م وبعد المداولة قررت اللجنة ترشيح طالب الدراسات العليا **يثرى فخرية** لنيل درجة الماجستير في اختصاص التمويل والمصارف

وبتقدير عام لدرجة الماجستير: **جيد جداً** بمعدل: 75.12 / خمس وسبعون درجة وأثنا عشر من المئتين لهجة

ونوصي اللجنة بصرف تكاليف طباعة الأطروحة على نفقة الجامعة نظراً للجهد الذي بذله الطالب والتكاليف التي تكبدتها إضافة إلى تناوله موضوعاً حساساً من الناحية الاقتصادية.

التوقيع

أعضاء اللجنة



استاذ كيمو كيمو

استاذ جامعة حماة



استاذة أ. سميراء خلف

استاذ مساعد جامعة حماة



استاذة عفاف نصار

استاذ مساعد جامعة حماة

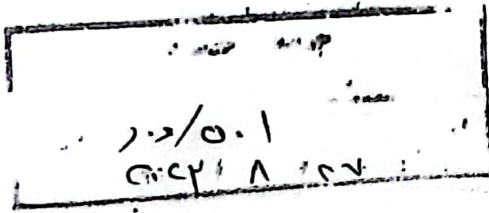
السيد الدكتور عميد كلية الاقتصاد في جامعة حماة

بعد الاطلاع على الرسالة المعدلة من رسالة الماجستير المقدمة من قبل الطالبة يثرب مرهف فخري المرشحة لنيل درجة
الماجستير في التمويل والمصارف وهي بعنوان:

"أثر الأداء المالي في نمو شركات التأمين الخاصة والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"

" The impact of financial performance on the growth of private insurance
companies in Syria listed on the Damascus Stock Exchange "

نحيطكم علماً أن الرسالة بشكلها الحالي قد استوفت التعديلات التي أشارت إليها لجنة الحكم والمناقشة التي عقدت بتاريخ
2023/5/9 ونعتبر أن الرسالة جاهزة للطباعة بشكل نهائي.

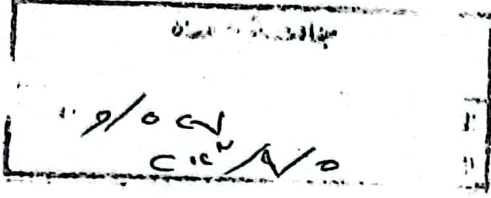


رئيس لجنة الحكم
أ.د. كنجو كنجو

عضو لجنة الحكم
د. عثمان قار

عضو لجنة الحكم
د. أسيمان خلف

رئيس القسم
أ.د. هادي مفلح



تصريح

أصرح بأن هذه الدراسة التي بين أيديكم والموسومة بعنوان:

" أثر الأداء المالي في نمو شركات التأمين الخاصة والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية "

" The impact of financial performance on the growth of private insurance companies in Syria listed on the Damascus Stock Exchange "

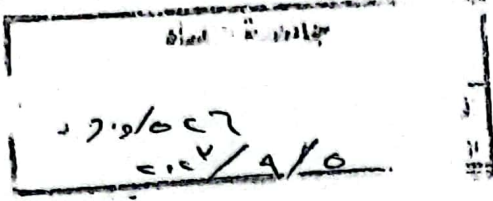
هي نتيجة بحث علمي قمت به لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف وأن هذا البحث لم يسبق أن قدم لأي شهادة ولا هو مقدم حالياً للحصول على أي شهادة، وأي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص.

٢٠٢٣/٥/٩

الطالبة

يثرى مرهف فخري

شهادة



نشهد بأن العمل المقدم بهذه الأطروحة وهو بعنوان:

"أثر الأداء المالي في نمو شركات التأمين الخاصة والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"

" The impact of financial performance on the growth of private insurance companies in Syria listed on the Damascus Stock Exchange "

هو نتيجة بحث علمي قامت به الطالبة يثرب مرهف فخري لنيل درجة الماجستير في التمويل

والمصارف بإشراف:

الأستاذ الدكتور:

كنجو كنجو

أستاذ في قسم إدارة الأعمال

وأن أي رجوع إلى بحث آخر في هذا موضوع موثق في النص.

المشرف:

الأستاذ الدكتور كنجو كنجو

تصريح

نحية طيبة، أما بعد:

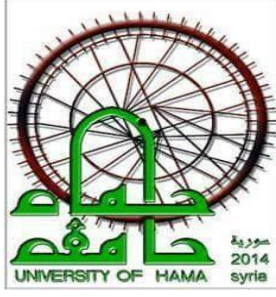
أثر الأداء المالي في نمو شركات التأمين الخاصة والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
الذي تقدمت به طالبة الدراسات العليا يشرب مرهف فخري.

يرجى الخضل بالاطلاع، وتقبلوا فائق التقدير والاحترام

آ. براءة الأحمد

2023-5-25





الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حماة

كلية الاقتصاد

قسم التمويل والمصارف

أثر الأداء المالي في نموّ شركات التأمين الخاصة في سورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

بحث علمي مقدم لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف

إعداد الطالبة

يثرى مرهف فخري

بإشراف

أ.د. كنجو كنجو

أستاذ في قسم إدارة الأعمال

جامعة حماة

2023م-1444هـ

الإهداء

لأنكِ تجيئين قبل البدء .. وقبل الكل وقبل القلب وقبل القبل .. أحبكِ أُمي.
للعالم هو أبي ولي هو العالم .. بطلي الأوحـد .. واستقامة ظهري وداعمي الأول في مسيرتي.. العظيم أبي.

كتفي الثابت الذي لايميل.. من استمد منهم القوة والعون.. النور الذي يضيء عمتي .. أخوتي.

من أنعم الله عليّ بوجودهم ضياء ونوراً يعم حياتي.. القلوب الدافئة والأغلى على قلبي .. أخوالي وخالاتي.

أطيب القلوب.. من يأنس الفؤاد بهم .. من تمنوا لي الخير دائماً وكانوا خير عون وسند .. أعمامي وعماتي.

من تقاسمت معهم أيام وليالي حملتها دائماً في قلبي.. من تشاطرت معهم طفولتي وشبابي.. من جملوا أيامي
وجعلوا كل الثقال خفيفة أقرباء الروح .. بنات خالاتي.

أثر الفراشة الذي لايزول.. ريحانة القلب .. من كانت في السنوات العجاف سحاباً ممطراً.. ابنة خالي رحمها الله.

شمس أيامي ودفء القلب من ألفتهم أيامي واعتدت قريهم وتشاركت معهم أجمل اللحظات.. بنات أعمامي.

رفاق الخطوة الأولى والخطوة الأخيرة.. الثابتين رغم تزعزع العالم.. من تمنوا لي الخير دائماً .. صديقاتي.

من جعلوني أقوى معهم.. وبهم امتلكت القدرة على الاستمرار والوصول.. أساتذتي الكرام.

جيش المرء عائلته .. ولا تسعفني الكلمات مهما حاولت أن أعبر عن فخري واعتزازي بعائلتي.. إليكم جميعاً.

أهدي ثمرة جهدي ونجاحي المتواضع

شكر وتقدير

(وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)

الحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضلته فلولاك ربي ما خطت يداي حرفاً .. ولولا عونك ربي ما سلكت درياً.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة إلى نبي الرحمة.. سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بجزيل الشكر وفائق الاحترام إلى من تكرموا بالإشراف على رسالة الماجستير.. إلى من يعجز القلم عن شكرهم دكاترتي الأفاضل:

(الأستاذ الدكتور كنجو كنجو - الدكتورة أسمهان خلف - الدكتور عثمان نقار)

ولا يفوتني أن أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد وكل من أمدني بيد العون ولو بكلمة طيبة مشجعة.

يثرب مرهف فخري

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الأداء المالي في نمو شركات التأمين الخاصة والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية منذ عام 2015، وعددها ستة شركات وخلال المدة الزمنية (2015-2020)، ولتحقيق هذا الغرض تم اختيار (3) نسب للأداء المالي وهي: (نسب الربحية - نسب السيولة- نسب المديونية)، أما نمو شركات التأمين فقد تم الاعتماد على (نسبة نمو إجمالي أقساط التأمين).

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية وهي الانحدار الخطي البسيط لكل شركة على حدة، إضافة إلى استخدام منهج السلاسل الزمنية (panel data)، ومن ثم نموذج الانحدار الخطي البسيط للشركات مجتمعة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي spss22.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عند دراسة كل شركة على حدة لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين كل من المتغيرات المستقلة كل منها على حدة والمتغيرات التابعة كل منها على حدة في معظم شركات الدراسة.

وعند دراسة الشركات مجتمعة توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة في شركات الدراسة مجتمعة.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، نمو الشركات، أقساط التأمين، شركات التأمين.

فهرس المحتويات	
العنوان	الصفحة
الملخص باللغة العربية	ب
فهرس المحتويات	ت
قائمة الجداول	د
قائمة الأشكال	ر
قائمة الملاحق	ز
الإطار العام للدراسة	
المقدمة	1
مشكلة البحث	2
أهميّة البحث	3
أهداف البحث	3
فرضيات البحث	3
متغيرات البحث	4
منهجية البحث	4
مجتمع وعينة البحث	5
حدود البحث	5
أدوات جمع البيانات	5
الدراسات السابقة	5
الفصل الأول: الأداء المالي	
المقدمة	9
المبحث الأول: مفهوم الأداء المالي	10
أولاً: تعريف الأداء وأنواعه وأهمية تقييمه	10
❖ تعريف الأداء	10
❖ أنواع الأداء	11
❖ أهميّة الأداء	13

13	❖ تقييم الأداء، وأهميّة هذا التقييم
16	ثانياً: تعريف الأداء المالي وأهميته
15	❖ تعريف الأداء المالي
16	❖ تقييم الأداء المالي وأهميته
19	المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي
19	أولاً: العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي
19	1- العوامل الاقتصادية
20	2- العوامل السياسية والقانونية
21	3- العوامل الثقافية والاجتماعية
21	4- العوامل التنافسية
23	ثانياً: العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي
24	1- العوامل الإدارية والفنية
24	2- التخطيط المالي
25	3- العوامل التنظيمية
26	المبحث الثالث: النسب المالية كمؤشرات لقياس الأداء المالي
26	أولاً: مفهوم النسب المالية
27	ثانياً: أنواع النسب المالية
27	1- نسب السيولة
29	2- نسب الربحية
30	3- نسب المديونية
31	4- نسب النشاط
32	5- نسب السوق
الفصل الثاني: نمو شركات التأمين	
33	المقدمة
34	المبحث الأول: الإطار العام لشركات التأمين
34	أولاً: مدخل إلى مفهوم التأمين
34	1- التطور التاريخي لنشاط التأمين

35	2- مفهوم التأمين
36	1-2 تعريف التأمين لغة
36	2-2 تعريف التأمين اصطلاحاً
36	3-2 تعريف التأمين قانونياً
36	4-2 تعريف التأمين اقتصادياً
37	5-2 تعريف التأمين فنياً
38	3- أهمية التأمين
38	1-3 الأهمية الاقتصادية للتأمين
39	2-3 الأهمية الاجتماعية للتأمين
40	ثانياً: مبادئ التأمين وأركانه
40	1- مبادئ التأمين
41	2- أركان التأمين
42	المبحث الثاني: الأساسيات المعرفية لنمو الشركة
42	أولاً: مفهوم النمو أهميته، وخصائصه
45	ثانياً: الأسس النظرية لقياس نمو الشركة
50	المبحث الثالث: محددات النمو في شركات التأمين
51	أولاً: محددات أداء شركات التأمين في الأدبيات النظرية
54	ثانياً: تطور بعض مؤشرات النمو في شركات التأمين الخاصة المدروسة
الفصل الثالث: الأداء المالي ونمو شركات التأمين	
63	المقدمة
64	المبحث الأول: هيكلية سوق التأمين في سورية
64	أولاً: أهمية قطاع التأمين في سورية وتطوره
67	نمو حجم أعمال قطاع التأمين في سورية لفترة الدراسة (2015-2020)
69	ثانياً: لمحة عن شركات التأمين محل الدراسة في سورية
69	1- شركة الاتحاد التعاوني للتأمين (سوليدارتي)
70	2- الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)
71	3- الشركة السورية الكويتية للتأمين
71	4- الشركة السورية الوطنية للتأمين

72	5- الشركة المتحدة للتأمين
73	6- شركة العقيلة للتأمين التكافلي
74	المبحث الثاني: مؤشرات ودلائل المتغيرات في شركات عينة الدراسة
74	أولاً: تطور الأداء المالي في شركات عينة الدراسة
74	1- نسب الربحية والمعبر عنها بـ(معدل العائد على حقوق الملكية)
75	2- نسب المديونية معبراً عنها بـ (معدل الرفع المالي)
77	3- نسب السيولة معبراً عنها بـ(نسبة التداول)
79	ثانياً: نمو شركات التأمين عينة الدراسة
80	1- شركات التأمين خلال عام 2015
80	2- شركات التأمين خلال عام 2016
80	3- شركات التأمين خلال عام 2017
82	4- شركات التأمين خلال عام 2018
82	5- شركات التأمين خلال عام 2019
83	6- شركات التأمين خلال عام 2020
الفصل الرابع: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات	
84	المقدمة
85	أولاً: اختبار الفرضيات
85	المرحلة الأولى: تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط لكل شركة على حدة
85	أولاً: شركة الاتحاد التعاوني للتأمين - سوليدارتي
87	ثانياً: الشركة السورية الدولية للتأمين-آروب
89	ثالثاً: الشركة السورية الكويتية للتأمين
91	رابعاً: الشركة السورية الوطنية للتأمين
93	خامساً: الشركة المتحدة للتأمين
95	سادساً: الشركة العقيلة للتأمين التكافلي
97	المرحلة الثانية: تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط للشركات مجتمعة
97	أولاً: (اختبار فيشر)
98	ثانياً: (اختبار ثبات التباين من خلال اختبار levene statistic بين الشركات عينة)

	الدراسة عند المتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين)
99	ثالثاً: (نموذج الانحدار التجميعي عند المتغيرين ROA,DR)
102	ثانياً: نتائج الدراسة
104	ثالثاً: التوصيات
105	قائمة المراجع
112	قائمة الملاحق

قائمة الجداول		
رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
54	تطور إجمالي عدد العاملين خلال فترة الدراسة (2015-2020)	1,1
55	إجمالي عدد العاملين في كل شركة تأمين في سورية خلال فترة الدراسة	1,2
56	إجمالي عدد الفروع في كل شركة تأمين في سورية	1,3
57	تاريخ الترخيص والمزاولة لشركات التأمين في سورية	1,4
58	تطور إجمالي الموجودات لشركات التأمين السورية خلال فترة الدراسة	1,5
61	معدل العائد على الاستثمار لشركات التأمين خلال فترة الدراسة (2015-2020)	1,6
66	معلومات عن شركات التأمين في سورية	2,1
67	نموّ حجم أعمال قطاع التأمين في سورية لفترة الدراسة (2015-2020)	2,2
75	معدل العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين عينة الدراسة خلال فترة الدراسة	2,3
76	معدل الديون إلى إجمالي الموجودات خلال فترة الدراسة (2015-2020)	2,4
77	معدل الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة خلال الفترة (2015-2020)	2,5
79	أقساط الشركات عينة الدراسة للفترة (2015-2020)	2,6
79	نسب نموّ أقساط الشركات عينة الدراسة للفترة (2015-2020)	2,7
86	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة الربحية ونسبة نموّ إجمالي أقساط التأمين في شركة الاتحاد التعاوني للتأمين-سوليدارتي	3,1
87	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة ونسبة نموّ إجمالي أقساط التأمين في شركة الاتحاد التعاوني للتأمين-سوليدارتي	3,2
87	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة المديونية ونسبة نموّ إجمالي أقساط التأمين في شركة الاتحاد التعاوني للتأمين-سوليدارتي	3,3
87	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة الربحية ونسبة نموّ إجمالي أقساط التأمين في الشركة السورية الدولية للتأمين-آروب	3,4
88	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة ونسبة نموّ إجمالي أقساط التأمين في الشركة السورية الدولية للتأمين-آروب	3,5
88	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة المديونية ونسبة نموّ إجمالي أقساط التأمين في الشركة السورية الدولية للتأمين-آروب	3,6
89	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة الربحية ونسبة نموّ إجمالي أقساط التأمين في الشركة السورية الكويتية للتأمين	3,7
90	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة ونسبة نموّ إجمالي أقساط التأمين في الشركة السورية الكويتية للتأمين	3,8

90	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة المديونية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة السورية الكويتية للتأمين	3,9
91	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة الربحية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة السورية الوطنية للتأمين	3,10
92	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة السورية الوطنية للتأمين	3,11
92	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة المديونية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة السورية الوطنية للتأمين	3,12
93	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة الربحية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة المتحدة للتأمين	3,13
94	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة المتحدة للتأمين	3,14
94	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة المديونية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة المتحدة للتأمين	3,15
95	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة المديونية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة العقيلة للتأمين التكافلي	3,16
96	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة العقيلة للتأمين التكافلي	3,17
96	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة المديونية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة العقيلة للتأمين التكافلي	3,18
98	نتائج اختبار فيشر للشركات عينة الدراسة	3,19
98	اختبار ثبات التباين عند المتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين	3,20
99	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة الربحية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين للشركات مجتمعة	3,21
100	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة المديونية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين للشركات مجتمعة	3,22

قائمة الأشكال		
رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1,1	تطور إجمالي عدد العاملين في شركات التأمين خلال الفترة (2015-2020)	54
1,2	تطور إجمالي عدد العاملين في كل شركة تأمين خلال الفترة (2015-2020)	55
1,3	تطور إجمالي عدد الفروع في كل شركة تأمين خلال الفترة	57
1,4	تطور إجمالي الموجودات في شركات التأمين في سورية خلال فترة الدراسة	59
1,5	تطور إجمالي الموجودات في الشركة السورية الكويتية للتأمين	59
1,6	تطور إجمالي الموجودات في الشركة السورية الدولية للتأمين	60
1,7	تطور إجمالي الموجودات في الشركة المتحدة للتأمين	60
1,8	تطور إجمالي الموجودات في الشركة السورية الوطنية للتأمين	60
1,9	تطور إجمالي الموجودات في شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	60
1,10	تطور إجمالي الموجودات في شركة العقيلة للتأمين التكافلي	61
1,11	معدل العائد على الاستثمار لشركات التأمين خلال فترة الدراسة (2015-2020)	62
2,1	تطور حجم أعمال قطاع التأمين لفترة الدراسة (2015-2020)	68
2,2	تطور نسبة نمو حجم أعمال قطاع التأمين لفترة الدراسة (2015-2020)	68
2,3	تطور مجموع رؤوس أموال قطاع التأمين لفترة الدراسة (2015-2020)	69
2,4	معدل العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين عينة الدراسة	75
2,5	معدل الديون إلى إجمالي الموجودات لشركات التأمين عينة الدراسة	76
2,6	معدل الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة لشركات التأمين	78
2,7	نسب نمو أقساط الشركات عينة الدراسة للفترة (2015-2020)	80

قائمة الملاحق		
رقم الملحق	المحتوى	رقم الصفحة
1	جداول التحليل الإحصائي لشركة الاتحاد التعاوني للتأمين-سوليدارتي	112
2	جداول التحليل الإحصائي للشركة السورية الدولية للتأمين-آروب	114
3	جداول التحليل الإحصائي للشركة السورية الكويتية للتأمين	115
4	جداول التحليل الإحصائي الشركة السورية الوطنية للتأمين	117
5	جداول التحليل الإحصائي للشركة المتحدة للتأمين	119
6	جداول التحليل الإحصائي لشركة العقيلة للتأمين التكافلي	120
7	جداول التحليل الإحصائي (الانحدار الخطي البسيط للشركات مجتمعة)	122
8	جداول التحليل الإحصائي لاختبار فيشر	123

الإطار العام للدراسة

❖ المقدمة:

تعدّ شركات التأمين من أهم الشركات الاقتصادية التي تؤدي دوراً مهماً في العديد من القطاعات الحيوية في الاقتصاد. كما أنّ شركات التأمين في شكلها المعاصر في الوقت الحاضر لم تعد تهدف فقط لحماية الأفراد عبر رد الخسائر ودفع التعويض، بل أصبحت تسعى إلى هدف قومي يرمي إلى المدى البعيد من خلال صناعة التأمين والتي تعمل على جمع المدخرات الوطنية من الأفراد وتنميتها واستثمارها الاستثمار الأمثل بما يتوافق مع سياسة البلاد اقتصادياً واجتماعياً.

هذا ما دفع شركات التأمين بمختلف أنواعها إلى محاولة رفع مكانتها في السوق بالتركيز على تعزيز المركز المالي لها، بما يسمح لها بتحقيق أهدافها، وحتى يكون المركز المالي ذو مستوى عالي ومتميز اهتمت شركات التأمين أكثر فأكثر بتقييم الأداء المالي، الذي أصبح أحد الموضوعات الأساسية التي يجب التركيز عليها في المرحلة الراهنة، والذي يضمن قدرتها على الاستمرارية في مزاوله نشاطها على أكمل وجه. حيث إنّ عملية تقييم الأداء المالي وقياسه تخضع إلى مجموعة من معايير ومؤشرات التحليل المالي، التي توضح الوضعية المالية للشركة و تكشف عن الأخطاء والانحرافات التي تتسبب في فشل المؤسسة أو الشركة.

كما تأتي دراسة الأداء المالي للشركات عموماً، وشركات التأمين على وجه الخصوص، على درجة كبيرة من حيث الارتباط الوثيق بين أداء الشركات وقدرتها على إنجاز الأهداف التي تسعى لتحقيقها كتحقيق هدف النمو الذي يعد من أهم أهداف الشركة وإدارتها المالية لأنه سيفتح آفاق جديدة للشركة من خلال تطوير المنتجات المقدمة، وتحسين طرق إنتاجها، وزيادة عدد الوظائف وزيادة الأرباح، مما يوفر دخلاً أكبر للعاملين في الشركة عن طريق المكافآت وزيادة الرواتب، وعائداً أعلى للمساهمين.

ويعد نموّ الشركات من الموضوعات الملحة التي تفرض نفسها بقوة في الأوساط الأكاديمية؛ فالاهتمام بنموّ الشركات لا يعود فقط للتطورات العالمية غير المسبوقة، بل يرجع أيضاً إلى التغيير في إدراك محدّدات نموّها، والتي أثبتت الدراسات التجريبية إمكانية دراستها من وجهات نظر متعددة، لا تتحدّد فقط في الخصائص التقليدية كحجم الشركة وعمرها بل أيضاً بعوامل عدة أهمها تلك المرتبطة بالأداء المالي.

كما للنموّ أهمية بارزة في أدبيات الفكر الإداري والمالي، إذ جاء اهتمام الباحثين بنموّ الشركات من أجل إبراز أهميته، بسبب ما يوفره من حافز لاغتنام الفرص، وما يوفره من قدرات لمواجهة التحديات والتهديدات، هذا كله جعلهم يستخدمون النموّ مؤشراً لقياس مدى إمكانية الشركة وقدرتها على الاستمرار في النشاط.

أخيراً عملية تقييم الأداء المالي في الشركة لها أهمية ودور كبير في استمرار نشاطها وكذا تحسين مركزها المالي كما تحفز عملية اتخاذ القرارات الصحيحة ووضع الاستراتيجيات المناسبة للشركة وهو الأمر الذي يمكن الشركة من التطور ومنافسة غيرها من الشركات.

وبذلك سنتناول في هذا البحث شركات التأمين حيث سيتم تخصيص الفصل الأول لدراسة الأداء المالي في شركات التأمين، أما الفصل الثاني لدراسة نموّ الشركات، لنصل إلى الفصل الثالث، والذي سيتم فيه دراسة أثر الأداء المالي في نموّ شركات التأمين الخاصة في سورية عيّنة الدراسة، وأخيراً التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات لبيانات الدراسة في الفصل الرابع وصولاً إلى النتائج وأهم التوصيات.

❖ مشكلة البحث:

يندرج هدف النموّ تحت قائمة الأهداف المرغوب فيها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، كونه يمثل أحد المؤشرات لقياس نجاح الشركات الأمر الذي جعل العديد من الباحثين يهتمون في التحري عن تلك العوامل التي قد تؤثر فيه، والأداء المالي عبر استخدامه لعدّة مؤشرات ومعايير مالية، هو أحد الأساليب المعتمدة لتقويم أداء الشركات كونه يمثل أداة لمعالجة المشكلات والعقبات التي قد تظهر في مسيرة الشركة من خلال توفير آلية مناسبة قادرة على تدارك الثغرات وترشيد القرارات بغية تحقيق هدف النموّ الذي يتمّ تقييمه بناء على عوامل عدّة نذكر بأنّ من أهمها مؤشرات الأداء المالي المستخلصة من القوائم المالية التي تنشرها تلك الشركات لتعطي صورة أو فكرة عامة عن واقعها الاقتصادي والمالي، ولذلك أضحت هذه المؤشرات أحد الموضوعات بالغة الأهمية والمعتمدة في تقويم أداء الشركات من زوايا مختلفة يعتمدها أصحاب المصلحة في الاطلاع على نقاط القوة أو الضعف على غرار الوقوف على مدى سلامة المركز المالي وكذا الملاءة المالية.

وبناءً عليه، يمكن توضيح مشكلة البحث بالسؤال الرئيسي الآتي:

■ ما أثر الأداء المالي في نموّ شركات التأمين الخاصة في سورية؟

ويتفرع عنه الأسئلة البحثية الفرعية الآتية:

- ما أثر نسبة الربحية والمعبّر عنها (نسبة العائد على حقوق الملكية) في النموّ والمعبّر عنه (نموّ إجمالي أفساط التأمين)؟
- ما أثر نسبة السيولة والمعبّر عنها (نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة) في النموّ والمعبّر عنه (نموّ إجمالي أفساط التأمين)؟
- ما أثر نسبة المديونية والمعبّر عنها (نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات) في النموّ والمعبّر عنه (نموّ إجمالي أفساط التأمين)؟

❖ أهمية البحث:

تستمد دراسة أثر الأداء المالي في نمو شركات التأمين الخاصة في سورية أهميتها من جانبين رئيسيين؛ أحدهما علمي، والآخر عملي.

فمن حيث الجانب العلمي، تعدّ الدراسة الحالية استكمالاً وإثراءً للبحوث السابقة المتعلقة بالعوامل المؤثرة في نمو الشركات في إطار المنهج المأخوذ من الفكر المالي، وتقديم إطار معرفي نظري يمكن الاعتماد عليه مستقبلاً لإعداد دراسات أوسع وأكثر دقة.

أما من حيث الجانب العملي، تؤدي شركات التأمين دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني السوري، ويمثل أداء تلك الشركات ركناً رئيسياً بالنسبة للقطاعات الأخرى والمجتمع، تبعاً للخدمات التأمينية التي تقدمها لمختلف القطاعات والأفراد التي تمكنهم من تجاوز الأخطار التي يتعرضون لها.

وعليه، فإنّ دراسة الأداء المالي لهذه الشركات يعدّ أمراً على درجة كبيرة من الأهمية، من منطلق أنّ الدراسة تقدم نتائج وتوصيات عملية يمكن الاستفادة منها في تحسين أداء الشركات والمحافظة عليها وتلافي جوانب القصور في التعامل مع العوامل المؤثرة في نموها، وبالتالي تحسين أداء الشركات والمحافظة على استمرارية دورها في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، تلفت الدراسة أنظار الباحثين إلى قطاع وطني حيوي يتطلّب تكاثف الجهود للاستمرار في النهوض به، وفي مقدمة ذلك الجهود البحثية التي تقضي إلى نتائج مفيدة بالنسبة لصانعي القرارات في الحكومة والقائمين على قطاع التأمين.

❖ أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد أثر نسبة الربحية والمعبّر عنها (نسبة العائد على حقوق الملكية)، في نمو الشركات والمعبّر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).
2. تحديد أثر نسبة السيولة والمعبّر عنها (نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة) في نمو الشركات والمعبّر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).
3. تحديد أثر نسبة المديونية والمعبّر عنها (نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات) في النمو والمعبّر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).

❖ فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات الخاصة بمشكلة البحث، وتوجيه مسار البحث نحو تحقيق الأهداف، نورد الفرضيات الآتية:

• **الفرضية الأولى:**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الربحية والمعبّر عنها (نسبة العائد على حقوق الملكية) في النمو والمعبّر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).

• **الفرضية الثانية:**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة والمعبّر عنها (نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة) في نمو الشركات والمعبّر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).

• **الفرضية الثالثة:**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية والمعبّر عنها (نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات) في نمو الشركات والمعبّر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).

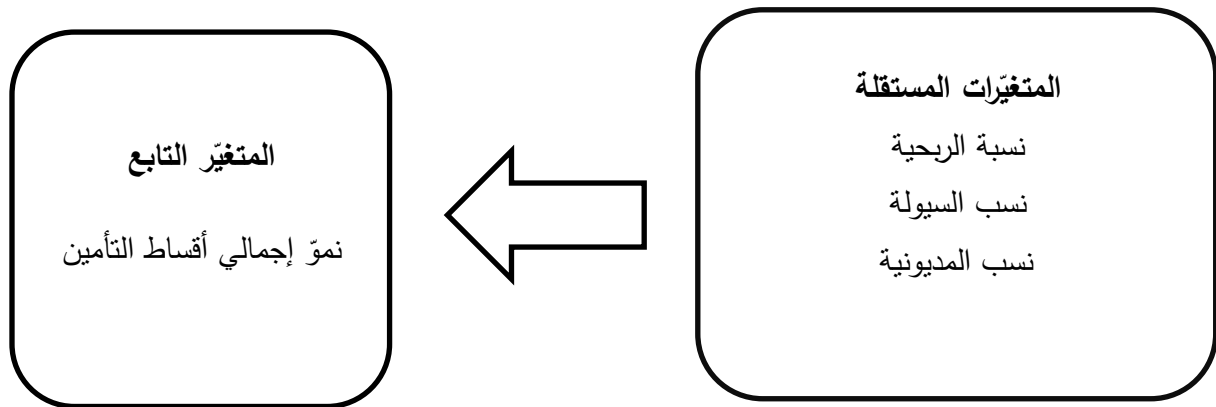
❖ **متغيرات البحث:**

المتغيرات المستقلة:

- نسبة الربحية والمعبّر عنها (نسبة العائد على حقوق الملكية).
- نسبة السيولة والمعبّر عنها (نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة).
- نسبة المديونية والمعبّر عنها (نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات).

المتغير التابع:

- نسبة نمو إجمالي أقساط شركات التأمين.



❖ **منهجية البحث:**

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي، القائم على تجميع المادة العلمية التي يتطلبها موضوع البحث من مصادرها المختلفة كالكتب، والاطّلاع على الدوريات والتقارير، والأبحاث المنشورة في المجالات المتخصصة، والمؤتمرات والندوات المتعلقة بموضوع الدراسة.

ولاختبار فرضيات البحث تم الاعتماد على البيانات المالية والتقارير السنوية والميزانيات لشركات التأمين عينة الدراسة، ومن ثم سيتم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي spss22.

❖ مجتمع وعينة البحث:

- يتمثل مجتمع البحث في جميع شركات التأمين الخاصة العاملة في سورية.
- أما عينة البحث: شركات التأمين الخاصة في سورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهي (شركة الاتحاد التعاوني للتأمين، الشركة السورية الدولية للتأمين-أروب، الشركة السورية الكويتية للتأمين، الشركة السورية الوطنية للتأمين، الشركة المتحدة للتأمين، شركة العقيلة للتأمين التكافلي).

❖ حدود البحث:

- الحدود المكانية: أجريت الدراسة على شركات التأمين الخاصة في سورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، نظراً لتوفر البيانات والقوائم المالية اللازمة للبحث.
- الحدود الزمانية: الفترة الممتدة من بداية عام 2015 وحتى نهاية عام 2020، نظراً لأهمية هذه الفترة في الاقتصاد السوري.

❖ أدوات جمع البيانات:

تم الاعتماد على البيانات السنوية المالية (الميزانيات، والتقارير السنوية لشركات عينة الدراسة) المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.

❖ الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1. دراسة (بوصبع، 2014) بعنوان:

"أثر الأداء المالي على نمو الشركات الصناعية الجزائرية":

حيث هدفت الدراسة إلى بيان أثر الأداء المالي في نمو الشركات الصناعية الجزائرية، من خلال تحديد مدى تأثير المتغيرات المستقلة (مؤشرات الأداء المالي) في المتغير التابع (نمو الشركات) معبراً عنه بمعدل العائد على حقوق الملكية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة أجريت الدراسة على عينة قوامها (46) شركة صناعية خاصة جزائرية خلال الفترة (2009-2012).

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسب الربحية، ونسب النشاط في نمو الشركات عينة الدراسة، ولم تتوصل الدراسة إلى ما يثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسب السيولة، ونسب المديونية في نمو الشركات.

2. دراسة (المناصير، 2011) بعنوان:

"القرارات المالية وأثرها في تحديد الخيار الاستراتيجي باستخدام استراتيجية النمو":

حيث هدفت الدراسة إلى تحليل أثر القرارات المالية (الاستثمار، التمويل وتوزيع الأرباح) في استراتيجية نمو الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وعددها (21) شركة صناعية للفترة (1996-2005) مستخدماً نسب الربحية ونسب القيمة السوقية لقياس نمو الشركات. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة مترابطة بين القرارات المالية، وبين مقاييس النمو الاستراتيجي، إضافة إلى أهمية معدل العائد على المبيعات كمؤشر لنمو هذه الشركات.

3. دراسة (بني خلف، 2017) بعنوان:

"أثر القرارات التمويلية على نمو الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والمدرجة في بورصة عمان":

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي أثر القرارات التمويلية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان في نمو هذه الشركات والمتمثل في نسبة السعر السوقي إلى العائد، وقد قام الباحث بجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة والمتمثلة بالقرارات التمويلية المتعلقة بقرار تدوير الأرباح وإعادة استخدامها، الاعتماد على الدين أو إصدار أسهم جديدة، ونمو الشركات المتمثل بالسعر السوقي إلى العائد. توصلت الدراسة إلى وجود أثر دال احصائياً للقرار التمويلي والمتمثل باحتجاز الأرباح و القرار التمويلي والمتمثل بزيادة رأسمال الشركة من خلال زيادة قيمة الأسهم المصدرة على نسبة السعر السوقي إلى عائد السهم، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للقرار التمويلي المتمثل بالاقتراض من جهات خارجية في نسبة السعر السوقي إلى عائد السهم.

4. دراسة (ملحم، 2019) بعنوان:

"العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي":

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العوامل المؤثرة في الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، حيث تم دراسة العوامل الخارجية (البعد القانوني، والجانب الاقتصادي) والعوامل الداخلية (الهيكل التمويلي، والأداء التشغيلي) على الأداء المالي المقاس من خلال (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية).

توصلت الدراسة إلى وجود أثر للعوامل الخارجية (البعد القانوني، والجانب الاقتصادي) مجتمعة ومنفردة في الأداء المالي مقاساً بكل من (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية)، في حين تبين عدم وجود أثر للأداء التشغيلي في الأداء المالي مقاساً بكل من (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية). الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Gill & Mathur, 2011) بعنوان:

Factors that Affect Potential Growth of Canadian Firms:

العوامل التي تؤثر على النمو المحتمل للشركات الكندية:

هدفت الدراسة إلى تحديد عوامل نمو الشركات الكندية، والتي أجريت على عينة مكونة من (164) شركة للفترة (2008-2010).

وقد بينت نتائج هذه الدراسة أن نمو الشركات الكندية يتأثر بحجم المؤسسة، نسب السيولة، نسبة الرافعة المالية، التدفق النقدي، عمر الشركة، في حين لا يتأثر نمو هذه الشركات بنسبة الدخل التشغيلي إلى الأصول الثابتة.

2. دراسة (Rahim, Saad, 2014) بعنوان:

Sustainable Growth Of Public Listed Companies, Using Capital Structure Choices And Firm Performance In An ASEAN Market:

النمو المحتمل للشركات المنتمية إلى رابطة جنوب دول جنوب شرق آسيا، وأثرها في الهيكل المالي والأداء الثابت:

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين النمو المحتمل، للهيكل المالي والأداء من حيث (معدل العائد على الأصول والعائد على السهم) للشركات المنتمية إلى رابطة جنوب دول جنوب شرق آسيا، ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة قوامها (229) شركة عامة خلال الفترة (2001-2012).

وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين نسب الربحية (معدل العائد على الأصول) والنمو المحتمل ويسري ذلك على جميع شركات عينة الدراسة، وبالمقابل لا يرتبط نمو الشركات بالهيكل المالي إلا في الشركات المتواجدة في ماليزيا وسنغافورة.

3. دراسة (xavier, 1998) بعنوان:

Studying financial strategies for the growth of companies in Central European countries:

دراسة الاستراتيجيات المالية لنمو شركات دول أوروبا الوسطى:

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين نمو الشركات، من حيث (معدل العائد على حقوق الملكية) والأداء من حيث (نسب الربحية، نسب المديونية، نسب النشاط) متبعاً منهج دراسة (Montebello, 1981) المتعلقة بنمو الشركات الآسيوية.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود اختلافات بين الاستراتيجيات المالية لنمو الشركات من دولة إلى أخرى، مع انتهاز هذه الشركات استراتيجية النمو الداخلي.

4. دراسة (Ahmed, 2008) بعنوان:

the impact of financing decision dividend policy, and corporate ownership on firm performance at presesnce or absence of growth opportunity: a panael data approach evidence from kualalumpur stock exchange:

تأثير سياسة قرار تمويل توزيع الأرباح، وملكية الشركة على أداء الشركة في الوقت الحاضر أو غياب فرصة النمو: دليل نهج بيانات panael من بورصة kualalumpur:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر سياسة التمويل و توزيع الأرباح وبنية الشركة في الأداء في حالة وجود نمو أو غيابه، تم ذلك من خلال دراسة عينة مكونة من مئة شركة منشورة في سوق كوالالمبور المالي، وقد استخدمت الدراسة البيانات المقطعية لتحقيق هدف الدراسة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن النتائج تختلف في حال وجود فرص نموها من عدمها، حيث أشارت الدراسة إلى أنه في حال كان هناك فرصة للنمو تكون سياسة توزيع الأرباح وسياسة الاعتماد على الدين عوامل مؤثرة في تفسير أداء الشركة، حيث أن هذا القسم من الشركات يؤثر التمويل عن طريق الدين بشكل إيجابي في أدائها، أما النوع الثاني والذي لا يواجه فرصه للنمو فإن الديون يكون لها تأثير عكسي في الأداء، بينما لم يظهر أن عليها هذه الدراسة ضرورة مراقبة الإدارة بشكل دوري لموقع الشركة من دورة حياتها حيث أنها يجب أن تمتاز بنوع من المرونة الاقتصادية في اختيار بدائل التمويل والتنقل بينها لتختار أفضل بديل لها يساعد على تعزيز أدائها.
التعقيب على الدراسات السابقة:

ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة يكمن في الجوانب الآتية:
من حيث مجتمع الدراسة تتناول الدراسة شركات التأمين في سورية، وهو ما لم يتطرق له من قبل الدراسات السابقة.

أما من حيث مضمون الدراسة وأساليبها تتناول الدراسة الحالية دراسة متغير نمو الشركات معبراً عنه بنمو إجمالي أقساط التأمين وهو ما لم تتطرق له الدراسات السابقة.

الفصل الأول:

الأداء المالي

المقدمة:

يعدّ الأداء المالي من المواضيع المهمة في الجانب المالي، والتي تطرح كثيراً من قبل الباحثين بغرض فهمها أكثر والتوسع فيها، كما يعدّ من المقومات الأساسية للشركة حيث يوفّر لها نظاماً متكاملًا للمعلومات الدقيقة والموثوق بها، بالإضافة إلى ذلك يعدّ الأداء المالي أحد أهم الجوانب بالنسبة للشركات، إذ يستخدم كمقياس عام لمعرفة مدى سلامة الوضع المالي للشركة، ويساعد في اتخاذ مختلف القرارات الاستراتيجية والمالية، كما يعدّ تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية وخاصة شركات التأمين عملية ضرورية لتحديد نقاط القوة و نقاط الضعف التي تعاني منها الشركات، ومحاولة التطوير من نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف والنهوض من جديد.

من ناحية أخرى يمثل الأداء المالي محوراً أساسياً لمعرفة نجاح وفشل الشركات في قراراتها وخططها الاستثمارية، ومن هنا برزت الأهمية الإدارية به وبناتجيه، فهو يركّز على استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى إنجاز الأهداف.

يقاس أداء الشركات بمقدرة الشركة على جني الأرباح بأقل تكلفة ممكنة أي تحقيق أقصى عائد للمساهمين والملاك من خلال القرارات المالية لذا يهدف الأداء المالي بشكل عام إلى تقويم أداء الشركات من زوايا عدّة. لذلك سيتم في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه، وتقييمه، ثمّ النسب المالية كمؤشرات لقياس الأداء المالي..

المبحث الأول:

مفهوم الأداء المالي

أولاً: تعريف الأداء، أنواعه وأهميته تقييمه:

❖ تعريف الأداء:

إنَّ الأداء مفهوم واسع يعبر عن أسلوب الشركة في استثمار مواردها المتاحة وفقاً لمعايير تتعلق بأهدافها في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها للوصول إلى تحقيق كفاءتها وفعاليتها لتأمين بقائها، وبعدَّ الأداء من بين المصطلحات التي لم تلقَ تعريفاً وحيداً وشاملاً، بل هناك من يستخدم مصطلحات عديدة كالكفاءة، والفاعلية، والإنتاجية، كمفردات له، وإعطاء تعريف واحد والاقتصار عليه غير كافٍ للوصول إلى مفهوم الأداء، بل يجب عرض العديد من التعاريف للوصول إلى المفهوم الذي يناسب هذه الدراسة.

دادن، الحفصي يعرف الأداء على أنه: "العلاقة بين النتيجة والتكاليف المترتبة عن تحقيق هذه النتيجة".¹ ويعرف الداوي أيضاً الأداء على أنه: "تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة".²

يعرف kaplan و Norton الأداء من أربع جوانب مختلفة: "المالي، الزبون، عمليات التحسين الداخلية، التعلم والنمو".³

أما Bartoli فيقول بأنه: "يمكن تعريف أداء المؤسسة من خلال العلاقة بين عناصر: نتائج - موارد - أهداف، الأبعاد: الكفاءة، الفعالية، والموازنة".⁴

كما يرى Eccles أنَّ الأداء هو: "انعكاس لقدرة منظمة الأعمال وقابليتها على تحقيق أهدافها".⁵ كما يعرف نفيسة الأداء على أنه: "فعل يعكس مدى استغلال المؤسسة لجميع مواردها بغية تحقيق أهدافها".⁶ ويعرف الحسيني الأداء أيضاً بأنه: "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها".⁷

¹ دادن، حفصي، "تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام طريقة التحليل العائلي التميزي (AFD) خلال الفترة (2006-2011)"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 02، الجزائر، 2014، ص:24.

² الداوي، الشيخ، "تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء"، مجلة الباحث، العدد 07، الجزائر، 2009-2010، ص:218.

³ Vimrova Hana, "financial anlysis tools ,from traditional indicators through contemporary instrument to complex performance measurement and management systems in the czech business practice", procedia economics and finance, 25, 2015, p167.

⁴ عدون، قويدر الواحد، "مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2014، ص:13.

⁵ يوسف، مصطفى، "إدارة الأداء"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص:18.

⁶ نفيسة، حجاج، "أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017، ص:15.

Daft ينظر للأداء بأنه: "قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وفق المعايير المحددة، وفي ضوء تفاعلها مع البيئة نتيجة استخدام الموارد المتاحة فيها بسلوك كفاء وفعال".⁸

أما عشوف فيرى أنّ الأداء يأتي: "نتيجةً لامتزاج عوامل عدّة كالجهد المبذول، إدراك الدور المنوط للأفراد داخل التنظيم، وكذا مستوى القدرات التي يتمتع بها الفرد العامل أو الموظف، ويتم قياسه على أساس النتائج التي يحققها التنظيم داخل نفس البيئة الاقتصادية".⁹

مما سبق ترى الباحثة بأنه يمكن تعريف الأداء كما يلي: النتيجة النهائية لقدرة شركة التأمين على تحقيق أهدافها التي ترغب في الوصول إليها في إطار من المواءمة بين إمكانياتها المادية والبشرية والتنظيمية من جهة ومتغيرات بيئتها الداخلية والخارجية من جهة أخرى.

❖ أنواع الأداء:

لقد اختلفت تحديدات أنواع الأداء من باحث إلى آخر وهذا يرجع إلى الاختلاف في تحديد مفهوم الأداء ومعاييرها و هدف دراسة كل منهم، وتتمثل أهم المعايير التي تناولها الباحثون في تحديد أنواع الأداء في الآتي ذكره:¹⁰

أولاً- حسب معيار المصدر:

وفقاً لهذا المعيار فإنه يوجد نوعان من الأداء في المؤسسة وهما:

1- الأداء الداخلي:

وهو الأداء الناتج عن الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد البشرية والتقنية والمالية للمؤسسة، ويتكون هذا الأداء من ثلاثة أنواع جزئية وهي تتمثل في:

1-1- الأداء البشري:

يتمثل الأداء البشري في أداء العاملين بالمؤسسة مهما كان موقعهم ومستواهم الوظيفي (منفذين، مشرفين، إدارة وسطى، قيادة عليا... الخ)؛ فالأداء البشري يعدّ المصدر الحقيقي لتكوين الميزة التنافسية وتعزيزها، لأنّ التميز في الأداء يستند بالدرجة الأولى إلى قدرة المؤسسة على توفير نوعيات خاصة من الموارد البشرية.

1-2- الأداء المالي:

يصف الأداء المالي مدى فعالية المؤسسة وكفاءتها في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها، وتعدّ نسب التحليل المالي ومؤشرات التوازنات من أبرز مؤشرات الأداء المالي.

⁷ الحسيني، فلاح، "الإدارة الاستراتيجية"، دار وائل، عمان، 2000، ص: 231.

⁸ قرّاش، محمد، "دراسة العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة لونيبي، الجزائر، ص: 354.

⁹ عشوف، مصطفى، "أسس علم النفس الصناعي"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت، ص: 221.

¹⁰ عشي، عادل، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، قياس، تقييم، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية علوم التسيير والاقتصاد، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005، ص: 7.

1-3- الأداء التقني:

يتمثل في قدرة المؤسسة على استخدام تجهيزات الإنتاج في العملية الإنتاجية واستغلالها وكذلك صيانتها، وتعدّ كمية الإنتاج ونسبة استخدام الطاقة الإنتاجية من أبرز مؤشرات الأداء التقني.

2- الأداء الخارجي:

وهو الأداء الناتج عن مجموع التطورات والتغيرات الخارجية الناتجة عن المحيط، ويتحقق هذا الأداء من خلال استجابة المؤسسة للتطورات والتغيرات الخارجية والقدرة على مواكبتها¹¹، فهذه التغيرات تؤدي إلى تغيير حتمي لمسار المؤسسة، لذا يتعين عليها متابعتها باستمرار حتى تتمكن من إدراك أثرها في الأداء، فنجاحها أو فشلها يتوقف على قدرتها على تحقيق التوازن بين أنشطتها و البيئة المحيطة.

فالمؤسسة في علاقة مستمرة بالمحيط الخارجي، مما يتطلب متابعة مستمرة لهذا المحيط للتكيف معه، إذاً تستطيع المؤسسة أن تسيطر على محيطها الداخلي وتتحكم فيه لكن قدرتها على التأثير في محيطها الخارجي محدودة، لذلك يجب أن تبذل قصارى جهدها للاندماج فيه والتقليل من تهديداته وأثارها السلبية، ويرتبط أداء المؤسسة مهما كان طبيعة نشاطها بقدرتها على التكيف مع محيطها الخارجي.¹²

ثانياً - حسب معيار الشمولية:

ينقسم الأداء حسب هذا المعيار إلى نوعين هما:

1- الأداء الكلي:

هو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف والأنظمة الفرعية في تحقيقها، ولا يمكن أن يعزى إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وبشكل عام فإنّ الأداء الكلي هو نتيجة تفاعل أداءات مختلف الأنظمة الفرعية للمؤسسة.

2- الأداء الجزئي:

هو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة فكل نظام فرعي يسعى لتحقيق الأهداف الخاصة به، ومن خلال تحقيق الأنظمة الفرعية لأهدافها يتحقق الأداء الكلي.

ثالثاً - حسب المعيار الوظيفي:

ينقسم الأداء حسب هذا المعيار على أساس الوظائف التي تمارسها المؤسسة، وهي كالاتي:

1- أداء الوظيفة المالية:

¹¹ شافي، نوال، " تحفيز العاملين ودوره في تحسين أداء المؤسسة الصناعية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة

محمد خيضر بيسكرة، الجزائر، 2004، ص:52.

¹² حمداوي، وسيلة، "إدارة الموارد البشرية"، مديرية النشر، قالمة 2004، الجزائر، ص:41.

يتجسد هذا الأداء في المؤسسات من خلال ضمان السير الحسن والسليم والعقلاني للاعتمادات الممنوحة، كما يتجسد أداؤها في مدى شرعية العمليات المالية وصحتها وحسن استخدام الأموال العامة، وكذا احترام القوانين والقواعد الخاصة بتنفيذ الميزانية.

2- أداء وظيفة الإنتاج:

تتكفل هذه الوظيفة بتلك الأنشطة التي تسمح بتحويل المدخلات (المواد الأولية ولوازم العمل) إلى مخرجات (منتجات تامة الصنع، نصف مصنعة)، ويتحقق هذا الأداء عندما تتمكن المؤسسة من تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية مع مراعاة الجودة المطلوبة في حدود الإمكانيات المتاحة.

❖ أهمية الأداء: ¹³

إنَّ أهمية الأداء تكمن في كونه يعبر عن قابلية الشركة في إيجاد النتائج المقبولة كونه ممثلاً للمدى الذي تستطيع فيه أن تتجز مَهْمَةً بنجاح، أو تحقق هدفاً بتفوق، وتعبير آخر إنه يمثل النتيجة النهائية التي تهدف الشركة للوصول إليها، لذا يعدّ الأداء محصلة لجميع العمليات التي تقوم بها الشركة، و أي خلل في أي منها لا بد أن يؤثر في الأداء بشكل سلبي.

وتولي منظمات الأعمال للأداء أهمية كبيرة، ويتضح ذلك من خلال مناقشة الأداء في إطار ثلاثة أبعاد رئيسية، نظرياً، تجريبياً وإدارياً.

فمن الناحية النظرية يمثل الأداء مركز الإدارة الاستراتيجية، حيث تحتوي جميع المفاهيم الإدارية على مضامين ودلالات تختص بالأداء سواء بشكل ضمني أو بشكل علني، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الأداء يمثل اختباراً زمنياً للاستراتيجية المتبعة من قبل الإدارة.

ومن الناحية التجريبية فإنَّ أهمية الأداء تظهر من خلال استخدام أغلب الدراسات وبحوث الإدارة الاستراتيجية لاختبار الاستراتيجيات المختلفة والعمليات الناتجة عنها.

أما الأهمية الإدارية فإنها تظهر واضحة من خلال حجم الاهتمام الكبير والمميز من قبل إدارة المنظمات بالأداء ونتائجه والتحولت التي تجري في هذه المنظمات اعتماداً على نتائج الأداء.

❖ تقييم الأداء، وأهمية هذا التقييم:

إنَّ تقييم الأداء بشكل عام هو تحديد الأهداف وقياس النتائج المحققة، وفي هذا الصدد جاءت تعاريف كثيرة، نذكر منها ما يأتي:

تقييم الأداء هو: "فحص تحليلي انتقادي شامل لخطط، أهداف، طرق التشغيل واستخدام الموارد البشرية والمادية، بهدف التحقق من كفاءة وفعالية استخدام الموارد المتاحة، ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات عند تقييم الأداء وهي: على مستوى الاقتصاد، على مستوى المؤسسة، على مستوى الفرد." ¹⁴

¹³ الغالبي، إدريس، "سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي"، دار وائل للنشر، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2009، ص 38-39.

وكذلك تقييم الأداء هو: "مقارنة الأداء الفعلي (الإنجازات التي تمت) بالمعايير الموضوعية مسبقاً والقيام بعملية تحليل الانحرافات إن وجدت بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعية، وبالتالي هو يشكل الحلقة الأخيرة في العملية الإدارية، التي يترتب عليها اتخاذ القرارات التصحيحية الموجهة لتحقيق الأهداف المحددة من قبل، بما يوفره من بيانات ومعلومات وما يسهم به من جهود في تخفيض وتحديد المشكلات ووضع خطط الحلول والتطوير".¹⁵ وأخيراً تأخذ عملية تقييم الأداء أهمية بالغة في المنظمة نظراً لما توفره من معلومات تساعد في تشخيص وضعيتها، وتمكينها من تكوين نظرة صحيحة عن مستقبلها العملي، وفيما يلي مجموع الفوائد التي تأتي من تقييم الأداء¹⁶:

- 1- يوفر تقييم الأداء مقياساً لمدى نجاح المؤسسة في سعيها لتحقيق أهدافها من خلال نشاطها.
- 2- إنّ تقييم الأداء يُظهر مدى إسهام المؤسسة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من الإنتاج.
- 3- يظهر تقييم الأداء التطور الذي حققته المؤسسة، إمّا نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمنياً في المؤسسة من مدة لأخرى، ومقارنته بأداء مؤسسات مماثلة.
- 4- توضح عملية تقييم الأداء، المركز التنافسي للمؤسسة في إطار البيئة التي تعمل فيها، وبذلك تستطيع تحديد الآليات وإجراءات التغيير المطلوبة، لتحسين مركزها التنافسي.
- 5- يكشف للمؤسسة عن مواقع القوة والضعف في أقسامها المختلفة، وبالتالي يساعد في عملية إعادة التنظيم عند قيام الإدارة بها.
- 6- تحديد الإمكانيات المتوقع استغلالها من طرف المؤسسة.
- 7- تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه النشاط في المؤسسة، وفي جميع المستويات.
- 8- يؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً، والعمل على إيجاد نظام فعال وسليم للاتصال.

ثانياً: تعريف الأداء المالي وأهميته:

يعدّ الأداء المالي من المقومات الرئيسية للشركات، والذي يساعد على استمرارها ونموها، كما يعدّ الأداء المالي مفهوماً شمولياً ومهماً بالنسبة لجميع منشآت الأعمال بشكل عام.. وبما أنّ الأداء المالي يعدّ انعكاساً لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، فقد تم تسليط الضوء على مختلف المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالأداء

¹⁴ عقيل، عبدالله، "مدخل في تقييم المشروعات"، الجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم جدوى الأداء، دار حامد، عمان، 1999، ص: 189.

¹⁵ ثابت، زهير، "تقييم أداء الشركات و الأفراد"، دار قباء، القاهرة، 2001، ص: 15.

¹⁶ محمد السيد، اسماعيل، الإدارة الاستراتيجية "مفاهيم وحالات تطبيقية"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص: 377.

المالي، وكذلك لأنّ الأداء المالي سوف يبقى المقياس المحدد لنجاح المنظمات واستمراريتها ولما لعملية تقييم الأداء المالي من أهميّة كبيرة في عالم الاقتصاد فقد تمّ أيضاً التطرق إلى أهميته وتقييمه بشكل موسع.

❖ تعريف الأداء المالي:

تعددت التعريفات والمفاهيم التي تعبّر عن الأداء المالي، وهذا بسبب اختلاف الأهداف وتعدد المصالح، فنجد أنّ الشركة تهدف إلى الاستقرار وضمان البقاء، والمساهم يسعى إلى تعظيم ثروته، والعامل يسعى نحو رفع الأجور وزيادة الحوافز، أمّا الدولة فنجد أنها تهدف إلى إنماء الوعاء الضريبي.

فلهذا نجد أنّ كل طرف يفسّر الأداء المالي بالشكل الذي يراه مناسباً له، وفيما يلي سيتم عرض بعض التعاريف المتعلقة بالأداء المالي..

بدايةً يمكن الحديث بشكل عام عن الأداء المالي بأنّه "يمثّل المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركّز على استخدام مؤشرات ماليّة لقياس مدى إنجاز الأهداف وهو الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد الماليّة وتزويد الشركة بفرص استثماريّة في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم".¹⁷

وتتمّ تعريف الأداء المالي من قبل (حجاج نفيسة) على أنّه: "مدى قدرة المؤسسة على استغلال جميع الموارد المتاحة لها استغلالاً أمثلاً لتحقيق الأهداف المرجوة والمسطّرة".¹⁸

كما يعرفه (Hatane Saarce Elsy) على أنّه: "مقياس للتغيرات في الوضع المالي للمؤسسة".¹⁹ ومنه (دادن، كماسي) عبّراً عن الأداء المالي على أنّه: "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة".²⁰ ويعرف (الخطيب) الأداء المالي بأنّه: "أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معيّنة ككل أو لجانب معيّن من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق في يوم محدد وفترة معيّنة".²¹

¹⁷ الخطيب، محمد محمود، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، الطبعة الأولى، الأردن: دار الحامد، 2010، ص:45.
¹⁸ حجاج، نفيسة، "أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2017، ص:16.

¹⁹ Hatane Saarce Elsy, "Employee satisfaction and performance as intervening variables of learning organization on financial performance", procedia –social and behavioral science, 2 nd Global conference on business and social science, Indonesia, 2015, p622.

²⁰ دادن، عبدالغني، كماسي، محمد الأمين، "الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005، ص:7.

²¹ الخطيب، محمد محمود، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، الطبعة الأولى، الأردن: دار الحامد، 2010، ص:25.

كما يعرف (قريشي) الأداء المالي على أنه: "تعظيم النتائج وذلك من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء".²²

كما نجد من عبّر عن الأداء المالي بأنه: "يمثل قدرة الشركة على إنجاز أهدافها المالية وهو الركيزة الأساسية في دعم مختلف الأعمال التي تمارسها الشركة، ويعبّر عن الأداء المالي للشركة من خلال مؤشرات مالية مثل الربحية والسيولة وغيرها".²³

أما السعيد فرحات جمعة فيرى أنّ الأداء المالي هو "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف".²⁴ من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الأداء المالي على أنه المرآة التي تعكس الصورة الحقيقية لأداء الشركة، والتي تبيّن مدى قدرتها على تحقيق أهدافها واستخدامها الأمثل لمواردها المتاحة، ويمكن الأداء المالي من الوقوف على الوضع المالي للشركة خلال فترة زمنية معينة.

❖ تقييم الأداء المالي، وأهميته:

إنّ تحديد مفهوم الأداء المالي للشركات قد يفقد أهميته إذا كان لا يهدف أساساً إلى معرفة كيفية تقييمه لما له من أهمية كبيرة في تقييم أداء الشركات من زوايا عدّة، ولأنّه يعدّ قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً..

فنتقييم الأداء المالي يعدّ "أداة رئيسية لازمة لإجراء الرقابة في المؤسسة فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الاستراتيجية والخطّة الموضوعية، وترشيد استخدامات الموارد المتاحة، وبالتالي يساهم ذلك في بقائها في بيئة تنافسية، وهي ترتكز على المصادر التمويلية والاستثمارية لها".²⁵

وعرف (عبدالرحيم، العادلي) عملية تقييم الأداء المالي بأنها: "مجموعة الدراسات التي تهدف إلى التعرف على كفاءة الشركة في إدارة أنشطتها المختلفة وإبراز مدى تحقيق أهدافها".²⁶

كما يعرف (دبابش، القدوري) تقييم الأداء المالي على أنه: "قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً وتقديم حكم على إدارة الموارد البشرية و المالية المتاحة للمؤسسة و هذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة".²⁷

²² بن ساسي، الياس، قريشي، يوسف، "التسيير المالي (الإدارة المالية)"، الطبعة الثانية، الأردن: دار وائل للنشر، 2006، ص: 60.

²³ الخطيب، محمد محمود، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

²⁴ جمعة، السعيد فرحات، "الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)"، دار المريح للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 2000، ص: 38.

²⁵ عبدالرحيم، عبدالوافي، "تقييم الأداء المالي في شركات التأمين"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2019، ص: 25.

²⁶ عبد الرحيم، علي، العادلي، يوسف، "أساسيات التكاليف المحاسبية والإدارة"، بدون طبعة، جامعة الكويت، 1990، ص: 15.

كما يقصد بتقييم الأداء المالي: "استخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على معرفة مدى التقدم الذي تحرزه المؤسسة في تحقيق أهدافها، وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر".²⁸

ويعرف (جمعة) تقييم الأداء المالي أيضاً بأنه: "إدارة الموارد الطبيعية والمالية والمادية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً".²⁹

أما أهمية تقييم الأداء المالي فتتبع بشكل عام من أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من زوايا عدة لتحديد جوانب ونقاط القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية بما يحقق أهداف الشركة.. "بشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها، اقتراح إجراءاتها، واستثماراتها وفق الأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة".³⁰

"وكذلك تظهر عملية تقييم الأداء المالي التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمانياً ومكانياً".³¹

فلذلك نرى أهمية الأداء المالي في ارتباطه المباشر بتحقيق أهداف الشركة، إذ إنّ الأداء المالي الناجح هو سبب في نجاح الشركة وقدرتها على التطور المستمر، كما أنه يساهم في تعزيز نجاح الشركة وتحقيق تزويد الشركة بالموارد المالية والفرص الاستثمارية المختلفة، ويمكن من خلال التقييم الفعلي للأداء التعرف على درجة مطابقة الأداء مع الخطة الموضوعية وبالتالي التعرف على مدى الإنجاز الحقيقي للأهداف.

أخيراً يمكن أن نوضح أهم الجوانب التي يتعرض لها تقييم الأداء المالي كما يلي:³²

- مدى الربحية في ظل الإمكانيات المادية و المالية المتاحة.

²⁷ دبابش، محمد نجيب، قدوري، طارق، " دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة"، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 2013، ص:7.

²⁸ حيزية، بنية، "أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة مؤسسة بوفال وحدة المسبك بالبرواقي"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011، ص:70.

²⁹ جمعة، السعيد فرحات، "الأداء المالي لمنظمات الأعمال"، دار المريح للنشر، السعودية، 2000، ص:38.

³⁰ الخطيب، محمد محمود، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، مرجع سبق ذكره، ص:46-47.

³¹ حفصي، رشيد، "تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2011، ص:29.

³² وضياف، سامية، "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة شركة تأمين المحروقات"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البلدة، غير منشورة، 2009، ص:62-63.

- تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الأصول و ذلك يتضمن إقرار حجم و نوع الاستثمار المناسب، و تحديد الحجم المناسب من رأس المال و الديون سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل.
- مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها أي قدرتها المالية، هذا المؤشر ضروري لأيّة مؤسسة لاكتساب السمعة الجيدة مع الزبائن و بالتالي تحقيق النموّ و الاستمرارية.
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

المبحث الثاني:

العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تسعى الإدارة المالية للشركات إلى تحقيق الأهداف المسطرة من خلال تعظيم قيمة الشركة وزيادة ثروة الملاك، ويظهر ذلك من خلال أدائها المالي، هذا الأخير يتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، والتي يجب على الشركة معرفتها ومعرفة مدى تأثيرها في أدائها المالي، وتظهر أهمية دراسة العوامل المؤثرة في الأداء المالي وفهمها من خلال أهمية موضوعها لمختلف الجهات من إدارة الشركة والجهات الرسمية والاقتصاد بشكل عام.. حيث تهتم إدارة الشركة بمعرفة مؤشرات النجاح والفشل حتى تتمكن من اتخاذ التدابير والخطوات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة لتحسين أداء الشركة عموماً، أما الجهات الرسمية فتهتم بمعرفة الشركات التي تمارس نشاطها بنجاح أم فشل من أجل اتخاذ التدابير اللازمة تجنباً لحدوث أزمات تتمثل بإفلاس بعض هذه الشركات مثلاً، أخيراً إن نجاح هذه الشركات سينعكس أثره على الاقتصاد عموماً من خلال نمو الناتج المحلي. لقد تناول الباحثون العوامل المؤثرة في الأداء المالي بشكلها العام وتناول البعض منهم جزءاً من تلك العوامل التي سيتم عرضها كما يلي:

أولاً: العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي:

تتناول العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي للشركة، جميع المتغيرات الخارجية التي لا يمكن للشركة التحكم بها،³³ فهي غير خاضعة لإرادتها وسيطرتها المطلقة، ويقصد بها: "مجموعة العوامل والمتغيرات من خارج المنشأة التي تؤثر فيها والتي يصعب السيطرة عليها والتحكم في مجراها، وعلى إدارة المنشأة التكيف مع تلك العوامل وتشمل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها."³⁴ ويوجد هناك مجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء المالي للشركة، يمكن توضيحها فيما يلي:

1- العوامل الاقتصادية:

تعدّ من بين أهم العوامل المؤثرة في الشركات وأدائها المالي، كون الشركات تنشط في بيئة اقتصادية تؤثر فيها وتتأثر بها، حيث تعدّ هذه الأخيرة مصدراً لمختلف الموارد التي تحتاجها الشركة والبيئة التي تقوم من خلالها بتوزيع منتجاتها وخدماتها، مما يجعلها من بين العوامل المؤثرة في أدائها المالي، ومن بين العوامل الاقتصادية نجد معدلات التضخم ومعدلات الفائدة، وتعدّ هذه العوامل من المخاطر العامة التي لا يمكن لإدارة الشركة تحديدها أو التحكم بها، وبذلك فهي تؤثر في العوائد المتوقعة لها،³⁵ وتختلف درجة التأثير حسب القطاع الذي

³³ - ثابت، زهير، "كيفية تقييم أداء الشركات والعاملين"، دار النهضة العربية، 2001، ص:14.

³⁴ الخطيب، محمد محمود، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، مرجع سبق ذكره، 2010، ص:33.

³⁵ البركات، اسراء، "أثر الرفع المالي و التشغيلي على العائد والمخاطرة في الشركات الصناعية الأردنية"، جامعة البلقاء التطبيقية عمان، 2012، ص:209.

تنتهي إليه الشركة، وكلّما كان الاقتصاد في حالة نمو وانتعاش فإنّ هذا سيزيد من قدرة الشركة على تحقيق أداء أفضل.

تترك العوامل الاقتصادية الأثر الكبير في الشركات وتحديداً شركات التأمين، ومن جانب آخر فإن البيئة الاقتصادية تعد البيئة المصدرة لمواردها والبيئة المستقبلية لمنتجاتها، وتتّكس آثارها في أداء الشركة في الوقت القصير.

وتتشكل العلاقة بين العوامل الاقتصادية والأداء المالي من خلال الظروف الاقتصادية التي تحيط بالشركة، فتوجد لهذه الظروف الاقتصادية جوانب سلبية وإيجابية على حد سواء كارتفاع الطلب الخارجي وتدهور الأسعار والأزمات مما تترك الأثر بشقيه السلبي والإيجابي في الشركة ممثلاً بأدائها المالي.

وتشير البيئة الاقتصادية إلى خصائص وعناصر النظام الاقتصادي الذي تعمل فيه الشركة، ومن الأمثلة على ذلك: معدلات التضخم ومعدلات البطالة وخصائص الاستثمار في المجتمع ومعدلات الفائدة السائدة، وبعض السياسات الاقتصادية، وخاصة السياسات المالية والنقدية للدولة، ومن المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي دوراً ملموساً ومؤثراً في البيئة الاقتصادية الاتجاه نحو العولمة، وتحرير الاقتصاد، في كثير من الدول والاتجاه نحو الخصخصة... كل ذلك أثر و يؤثر في رسم وصياغة استراتيجية الشركة بما يفرض فرصاً جديدة للاستثمار، وتشجيع الأعمال، وتعزيز دور القطاع الخاص، أو ما ينتج عنه من تهديدات جديدة لشركات الأعمال، وتذبذب أسعار السوق وتوسيع الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية.³⁶

2- العوامل السياسية والقانونية:

تعد البيئة القانونية من العوامل التي تؤثر في الأداء المالي في شركات التأمين، لارتباطها بشكل وثيق مع القوانين والتشريعات الصادرة عن هيئة قطاع التأمين في سورية، والتشريعات والقوانين التجارية المعمول بها داخل سورية، وتتمثل هذه العوامل في جميع الأنظمة والقوانين التي تقوم عليها سياسة الدولة، وتشمل طبيعة النظام السياسي للدولة، واستراتيجياتها الاقتصادية، وكذا علاقاتها مع العالم الخارجي، بالإضافة إلى التشريعات والقوانين التي تعدّ من متغيرات البيئة القانونية التي تؤثر في الأداء المالي.³⁷

و تتعلق العوامل والمتغيرات القانونية والتشريعية بسياسات الدولة العامة، وبرامجها التنموية، وخططها الاستثمارية.

إنّ العامل الحاسم في تأثير العوامل القانونية والتشريعية في ميدان الأعمال، هو مدى توفر الاستقرار القانوني والتشريعي في الدولة والمجتمع لأنّ عدم الاستقرار يزيد بدرجة كبيرة من مخاطر تطبيق الاستراتيجيات، ويضع

³⁶ الطراونة، أنس، "العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية"، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص: 25.

³⁷ دباغية، السعدي إبراهيم، "أثر العوامل البيئية على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين"، مجلة الإدارة والاقتصاد، 2012، ص: 76.

قرارات الإدارة الخاصة بالإنتاج أو الاستثمار في مخاطر كبيرة قد تؤدي بها إلى الإفلاس والفشل، وتزداد أهمية التنبؤات لتصبح أكثر تعقيداً في حالة اعتماد الشركات العالمية على الدول الأجنبية، كمصدر للموارد الطبيعية، أو المعدات والتجهيزات، أو لتوزيع السلع أو الخدمات على العملاء، أو تقديم خدمات خاصة، لذا ينبغي أن تكون الإدارة اليوم أكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات القانونية والسياسية، بخالف فيما سبق إذ كانت الإدارة ينصب اهتمامها على الشؤون الإدارية والفنية في الشركة.

3- العوامل الثقافية والاجتماعية:

تشمل العوامل الثقافية والاجتماعية مثلاً حقيقةً حول القيم الفكرية والفنية والأخلاقية الموجودة في الحياة والمجتمع ويتوافر مثلها ضمن نطاق المنشأة.

وللعوامل الاجتماعية جانبان مهمان، فهي قد تكون إيجابية لكونها توفر معلومات مفيدة للوظيفة التجارية من خلال إرسال منتج جديد واستهداف حصة من السوق، أو قد يكون لها أثر سلبي بأن تكون تحدياً أمام تحسين أداء المنشأة.

وتعدّ من بين العوامل الخارجية المؤثرة في الشركات وأدائها المالي، ويظهر ذلك من خلال القيم والعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع الذي تنشط به الشركات، وتعدّ أيضاً من بين أهم العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تأسيس الشركة أو إنشائها، كونها عوامل ترتبط وتؤثر بشكل كبير في سلوك العملاء والزبائن، ممّا يتطلب معرفة متطلبات واحتياجات هؤلاء الحالية والمستقبلية، من خلال قياس مدى رضا العملاء وردود أفعالهم تجاه المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركة.³⁸

أخيراً البيئة الاجتماعية هي العادات والتقاليد التي يؤمن بها الفرد، ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة أنشطة الشركة والخدمات التي تقدمها.

4- العوامل التنافسية:

تنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل الشركة إلى طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، إذ تعرف استراتيجية التنافس على أنها مجموعة كاملة من الأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق ميزة متواصلة ومستمرة عن المنافسين، هذه الاستراتيجية تتحدد من خلال ثلاثة مكونات رئيسية، هي: طريقة التنافس، آلية التنافس وأساس التنافس ويتمثل المركز التنافسي في أن يكون لدى المؤسسة ما يميزها عن غيرها ويؤدي بها إلى زيادة ربحيتها، ومن الملاحظ أنّ الميزة التنافسية قد تستمر لوقت قصير أو لسنوات عدة وتنشأ الميزة التنافسية نتيجة لعوامل خارجية أو داخلية، إذ تتمثل العوامل الخارجية بالتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والقانونية والسياسية، أمّا العوامل الداخلية فتتمثل بقدرة الشركة على امتلاك عاملي الابتكار والإبداع لما لهما من دور كبير في خلق ميزة تنافسية، ويبقى القول بأنّ الأهم من ذلك هو المحافظة على الميزة التنافسية، فتؤثر

³⁸ السجان، سلطان، "تقييم الشركات"، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة العلمية للنشر، عمان، 2011، ص:356.

الموارد والقدرات التي بنيت عليها الميزة التنافسية في سهولة أو صعوبة التقليد فكلما كانت هذا المورد ذات جودة وقوة فإنّه يصعب نقلها وتقليدها وبالتالي استمرت المحافظة على المركز التنافسي وصدارته لمدة أطول ومن الأمثلة على ذلك الموقع الجيد.³⁹

و في كل البيئة التنافسية الراهنة والمتغيرات الاقتصادية المعقدة التي تحكمها، تزداد حاجة الشركات حالياً أكثر فأكثر للارتقاء بمنتجاتها من احتلال موقع تنافسي في السوق المحلية والعالمية، خاصة مع توسع نطاق الأسواق و دخول الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات من جهة، وظهور الأسواق الافتراضية من جهة أخرى، والتي أصبح وزن خطرها يعادل خطر الأسواق العادية الشديدة المنافسة، فتضاعفت حدة المنافسة وأخذت أشكالاً متنوعة، تتسابق من خلالها الدول و الشركات لكسب أكثر المزايا المتاحة والممكنة حفاظاً على مكانتها وتدعيماً لمركزها التنافسي.

ولتحقيق ما تصبو إليه، ركزت الشركات جهودها لاقتناص فرص البيئة المحيطة بها وتطويرها، بهدف خلق وعرض منتجات جديدة ذات جودة عالية، بفضل معارفها وخبراتها الإنتاجية، وأدركت بذلك أنّ تحقيق الميزة التنافسية يكون بامتلاكها قواعد علمية وتكنولوجية تمكنها من وضع الحلول للمشكلات التي تواجهها دون الحاجة المستمرة للجهات الخارجية، فنشاط البحث والتطوير يتخصص بتحديد نوع التكنولوجيا المطلوبة، وتقليل الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، وأكثر تكنولوجيا مناسبة هي التي تخدم المجتمع والشركة على حد سواء، حيث تحقق التميز للمنتجات والخدمات المعروضة مما يدعم قدرة الشركات على التنافس.⁴⁰

وتتمثل القدرة التنافسية بين الشركات في: الجودة الأعلى للمنتجات والخدمات، والوقت الأقل في الإنتاج والتسليم للعميل، والعناية بخدمة العملاء وحل مشاكلهم، والمرونة في الإنتاج والتسويق وعلاقات بين العملاء، وكفاءة حلقات وسلسلة توزيع الخدمات والمنتجات.

وتتأثر البيئة التنافسية بعدة عوامل منها: عدد المنافسين القائمين، وضخامة عمل المنافسين، والحصة التجارية لكل منافس، ومقدار نجاح الشركة، بالإضافة الى طريقة تسعير المنتجات.

ويعدّ الإبداع الإداري من ضروريات العيش في البيئة التنافسية وذلك من أجل تحقيق الازدهار في البيئات المضطربة والتنافسية أو المحافظة عليه فإنّ الإبداع والابتكار يصبحان أمرين في غاية الأهمية، فالشركات تحيا في اقتصاديات غير ملموسة، اقتصاديات المعلوماتية التي تعتمد على السرعة والخيال والمرونة والابتكار والإبداع، فلا تقتصر قيمة المشاركة الإبداعية على الشركة وحدها بل إنّ القدرة على الوصول إلى أفكار وحلول فريدة ملائمة في الوقت نفسه يمكن أن تعود بفائدة كبرى على الأفراد أيضاً.

³⁹ الطراونة، أنس، "العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية"، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص:25.

⁴⁰ بريكة، عبد الوهاب، التركي، زينب، "مساهمة الإبداع التكنولوجي في تدعيم المركز التنافسي للمنظمة"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي، 2010، ص:43.

وفي شركات التأمين تشير العوامل التنافسية إلى موقع الشركة في سوق الأعمال أو النشاط الذي تعمل فيه والمكانة التي توضع فيها من قبل الأطراف ذات العلاقة بها بجانب تقييمها هي لنفسها وما ينسب إليها من قدرة على التأثير في السوق، أو توجيه مساره أو السيطرة عليه والتحكم فيه، وذلك على ضوء ما تتمتع به من نقاط قوة وما لديها من فرص، وما تعانيه من نقاط ضعف، وما تواجهه من تهديدات؛ ومنه نستنتج أنه يتوقف تحقيق المركز التنافسي المتميز على تكوين صورة ذهنية إيجابية عميقة لدى الأطراف ذوي العلاقة وأصحاب المصالح، لجنة الإشراف على التأمينات بوزارة المالية، والمجلس الوطني للتأمينات، واتحاد التأمين وإعادة التأمين، واتحاد شركات التأمين والاتحادية الوطنية لعمال البنوك والتأمينات مع شركة التأمين عن منتجاتها وخدماتها، وأنظمتها الوظيفية في التعامل مع العملاء بشكل يختلف عن المنافسين.⁴¹

كما تقوم المعايرة التنافسية ومصفوفة البروفيل التنافسي والتي تقوم على أساس المقارنة المباشرة مع الأفضل من المنافسين لتحقيق مستويات أفضل في الأداء، فهي تساعد في التحديد الدقيق للفجوة بين أدائها وأداء الشركات الرائدة، وتضمن تخصيص الموارد بشكل أفضل ودقة أكبر، وتساعد على الاستجابة السريعة للعملاء الداخليين والخارجيين، وتسهم بشكل فعال في بناء الميزة التنافسية، من خلال التحسين المستمر، وتساعد الشركة على البقاء في دائرة المنافسة مع الشركات الرائدة في النشاط الذي تعمل فيه.

تعرف مصفوفة البروفيل التنافسي المنافسين الرئيسيين للشركة ونقاط قوتهم وضعفهم بالنسبة للمركز الاستراتيجي للشركة حيث يشير الوزن إلى الأهمية النسبية لكل عامل من عوامل النجاح الحرجة تتراوح بين صفر غير هام إلى واحد صحيح هام جداً في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة، وتشير درجة المعامل إلى نقاط القوة والضعف للشركة بالمقارنة مع الشركات المنافسة، ومنه فالدرجات تعتمد على الشركة؛ في الأخير يتم ضرب الدرجات في الأوزان النسبية لتحديد الوزن المرجح حيث يتم جمعها لتحديد المركز التنافسي للشركة مقارنة بالمنافسين لقياس نقاط قوة وقصور الشركة مقارنة بالموقف الاستراتيجي للمنافسين في السوق.

ثانياً: العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي:

تتمثل العوامل الداخلية في جميع المتغيرات والعناصر الداخلية التي يمكن للشركة التحكم بها، وتؤثر في أدائها المالي، وهي: "تلك العوامل التي تقع في نطاق المنشأة وتستطيع التحكم بها وتغييرها وترتبط في أغلب الأحيان بالجوانب التنظيمية والإدارية".⁴²

وسيتم عرض العوامل الداخلية التي تؤثر في الأداء المالي مع التركيز على العوامل التي تم تناولها في مختلف الدراسات المذكورة في هذه الدراسة..

⁴¹ العارف، نادية، "التخطيط الاستراتيجي والعولمة"، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2003، ص:50.

⁴² الخطيب، محمد محمود، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، مرجع سبق ذكره، ص:34.

1- العوامل الإدارية والفنية:

تتمثل هذه العوامل في الكفاءة الإدارية، وتعد من العوامل الداخلية التي تؤثر في الشركة وأدائها المالي، ويمكن توضيح ذلك بأنها القدرة التي يتمتع بها صاحبها وتعطيه إمكانية لإنجاز المهام الموكلة إليه بما يحقق الأهداف المقصودة، وذلك باستخدامه المتاحة تحت يده من إمكانيات مادية وبشرية، كما تعرف الكفاءة الإدارية على أنها: إنجاز المهام الإدارية بكفاءة، فالإدارة الجيدة هي التي تملك مستوى جيداً من الخبرات العامة في مجالات التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة..

و تساعد الكفاءة الإدارية على نمو الشركات بشكل ملحوظ وسريع وهو الذي يؤثر في ديناميكية الاقتصاد ونشر الابتكارات وخلق فرص العمل.

تختلف مستويات الكفاءة الإدارية من شركة إلى أخرى، وتتفاعل الكفاءة الإدارية مع عوامل الإنتاج مثل رأس المال والذي يعدّ العنصر الأساسي في تحديد الأداء الاقتصادي الكلي للشركات.

وتعد السياسات الإدارية المتبعة عنصراً آخرأ فعالاً يؤثر في الكفاءة الإدارية.

أيضاً الكفاءة الإدارية لها تأثير كبير في زيادة الإنتاج ورفع مستوى الأداء في الشركات ونمو معدلات الدخل الصافي، وتعمل على تحديد الوقت المناسب لتنفيذ الإجراءات والتغييرات المختلفة التي تدل على الجودة التنظيمية والصحة الإنتاجية للشركات.⁴³

2- التخطيط المالي:

هو وضع منهجية قيادية تمكن الشركة من بلوغ الأهداف المسطرة والمرجوة، و تكون عن طريق التخطيط الجيد على جميع المستويات، وإعداد استراتيجية واضحة لجميع الجوانب المادية والبشرية من أجل الحصول على الموارد المالية اللازمة بأقل تكلفة، مع الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، بقصد تحقيق أعلى عوائد بأقل مخاطرة والذي يتطلب الخبرة الكافية والقدرة على التحليل والتنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل، وتؤثر الخطط والاستراتيجية المتبعة في العوائد المستقبلية للشركات..

ويهتم التخطيط المالي بكيفية الحصول على الأموال اللازمة للمشروع من مصادرها المختلفة بأقل التكاليف وأفضل الشروط، كما يهتم أيضاً بكيفية استثمار هذه الأموال بحيث تحقق أفضل وأعلى العوائد للمشروع وبأقل الأخطار وهو علم له قواعد وأصول ويحتاج إلى خبرة في التطبيق والقدرة على التنبؤ وتحليل الماضي والإعداد للمستقبل.⁴⁴

⁴³ الطراونة، أنس، "العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية"، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص:33.

⁴⁴ الطراونة، أنس، "العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية"، مرجع سبق ذكره، ص:29.

3- العوامل التنظيمية:

يمثل الحجم أحد المحددات التنظيمية المهمة في أداء مؤسسات الأعمال، ويمثل حجم المؤسسة انعكاساً لحجم مواردها المتاحة لها، وحجم نشاطها، وإذ تمتلك المؤسسات الكبيرة طاقة إنتاجية أكبر في زيادة قدرتها على توليد المبيعات وبالتالي زيادة الأرباح، فإنها تكون أكثر استقراراً وقدرة على توزيع الأرباح على المساهمين وبالتالي زيادة أسعار أسهم الشركة في السوق، كذلك فإن ملائمة الهيكل التنظيمي وطريقة ترتيب العمل وتتابعه يؤثر في الأداء وبالتالي في معدلات الأداء.⁴⁵

"ويقصد بالحجم تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد مقاييس عدة لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية."⁴⁶ "ويعدّ الحجم من العوامل المؤثرة سلباً في الأداء المالي للشركات، فقد يشكل الحجم عائقاً لأداء الشركات، حيث إنه بزيادة الحجم تصبح عملية إدارة الشركة أكثر تعقيداً ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية وإيجاباً من حيث أنّه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة، وقد أجريت دراسات عدة حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبيّنت أنّ العلاقة بين الحجم و الأداء علاقة طردية."⁴⁷

⁴⁵ جودي، حمزة حيدر، "علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء البنكي (دراسة تحليلية)"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 68، الجامعة المستنصرية،

2008، ص: 86.

⁴⁶ الخطيب، محمد محمود، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

⁴⁷ الخطيب، محمد محمود، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

المبحث الثالث:

النسب المالية كمؤشرات لقياس الأداء المالي

سيتم في هذا المبحث التطرق للنسب المالية كونها مقياساً للأداء المالي للشركة من خلال عرض مفهومها، أهميتها وأنواعها..

أولاً: مفهوم النسب المالية:

يعدّ التحليل المالي بوساطة النسب من الوسائل المهمة والأساسية في دراسة المركز المالي للمؤسسة في ضوء ما جاء من أرقام وبيانات في قوائمها المالية.⁴⁸

وبفضل نظام التحليل المعدّ من قبل الشركة الأمريكية Dupont سنة 1919، يمكن اعتبار النسب المالية أداة جيدة للتحليل، وخلال سنة 1940 بدأت تستعمل هذه النسب كأداة للتقدير (توقعات المستقبل).⁴⁹

تعتبر النسب المالية عن العلاقة بين متغيرين يخصان عمليات مالية ويتم ذلك بقسمة أحدهما على الآخر وهي لا تضيف شيئاً جديداً للحسابين بل تحاول تفسير العلاقة بينهما لكي تسهل عملية الحصول على الناتج من عملية التحليل ووضعه في خدمة متخذي القرارات الإدارية.⁵⁰

ويمكن تعريف النسب المالية بأنها العلاقة بين متغيرين (رقمين) موجودين في القوائم المالية، تربطهما علاقة كمية أو دلالة مشتركة..

ويلاحظ وجود سببين رئيسيين للاستخدام الواسع للمقاييس والمؤشرات المالية للأداء وهما:⁵¹ أولاً: إنّ المقاييس والمؤشرات المالية للأداء كالربح مثلاً ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأهداف بعيدة المدى للمؤسسة والتي تكون دائماً أهدافاً مالية.

ثانياً: إنّ الاختيار الدقيق جداً للمقاييس المالية يوفر صورة إجمالية عن أداء المؤسسة، هذا وإنّ المقياس المالي الكلي مثل أرباح المؤسسة أو الوحدة يعدّ خلاصة لمقياس نجاح استراتيجيات المؤسسة وتكتيكاتها التشغيلية، إذ إنّ نتائج الأرباح التي تكون دون التوقعات توفر إشارة إلى أنّ استراتيجيات المؤسسة وتكتيكاتها لا تحقق نتائجها المرجوة، ولربما تكون غير ملائمة.

⁴⁸ عباس، علي، "استخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الأداء"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد 32، 2012، ص: 252.

⁴⁹ دادن، عبدالوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية "تحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007-2008، ص: 50.

⁵⁰ الحداد، علي، "تقويم كفاءة الأداء المالي باستخدام البيانات والمؤشرات المالية لعينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة نينوى"، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 80، العدد 27، 2005، ص: 163.

⁵¹ الدعاس، عبدالله، "إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي" دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الأردنية"، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، المجلد 37، العدد 01، 2010، ص: 97 - 98.

ثانياً: أنواع النسب الماليّة:

يوجد هناك مجموعة من المؤشرات والنسب الماليّة، التي يمكن استخدامها لقياس الأداء المالي، حيث تم تقسيمها حسب العلاقة الموجودة بين حسابات وبنود القوائم الماليّة إلى مجموعات خمس كما يلي:⁵²

1- نسب السيولة:

تستخدم كمؤشرات لمعرفة القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

2- نسب الربحية:

تستخدم كمؤشرات لمعرفة القدرة على توليد أرباح من خلال معرفة نسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

3- نسب الرفع المالي:

تستخدم لتقييم الهيكل المالي للشركة وسياسة التمويل، وكذا معرفة المخاطر المرتبطة بالشركة.

4- نسب النشاط:

تستخدم لتقييم كفاءة الشركة في استخدام مواردها الماليّة وأصولها المختلفة.

5- نسب السوق:

تهم بشكل كبير المتعاملين في سوق الأوراق الماليّة، من خلال معرفة القيمة السوقيّة إلى العائد وكذا القيمة السوقيّة إلى القيمة الدفترية للشركة.

فيما يلي أهم المؤشرات والنسب التي تتضمنها كل مجموعة من المجموعات المذكورة أعلاه.

1- نسب السيولة:

"يقيس هذا النوع من النسب الماليّة نقدية المنشأة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها."⁵³

وتعرف نسب السيولة باسم نسب التحليل المالي قصير الأجل، وتعدّ إحدى أهم أدوات القياس تحديداً للأداء المالي، من خلال معرفة المخاطر المتعلقة بالقدرة على الوفاء بالالتزامات الماليّة.

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمنشأة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وتجدر الإشارة إلى أنّه لا توجد نسبة معيارية متفق عليها كمقياس للسيولة.⁵⁴

و من بين النسب التي تدرج ضمنها ما يلي:

⁵² الشيخ، فهمي، "التحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار رام الله للنشر، فلسطين، 2008، ص: 8.

⁵³ كنجو، كنجو، "الإدارة الماليّة"، منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2008، ص: 65.

⁵⁴ الطراونة، أنس، "العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنيّة"، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص: 16.

1-1- نسبة التداول

تبيّن هذا النسبة عدد مرات تغطية الموجودات المتداولة للمطلوبات المتداولة، وكلّما كانت هذه النسبة كبيرة دل ذلك على إمكانية وفاء الشركة بما عليها من التزامات قصيرة الأجل.

"تمثل هذه النسبة العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة"⁵⁵، ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة:

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

ويجب أن تمثل هذه النسبة 1:2 حتى يمكن القول بأن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

1-2- نسبة السيولة:

"تتعلق هذه النسبة بالنقود السائلة والموجودات سريعة التحول إلى نقدية في الأجل القصير"⁵⁶، وهي تعطى بالعلاقة:

نسبة السيولة = "الأصول المتداولة - (المخزون + المصروفات المدفوعة مقدماً) / الخصوم المتداولة"

تتشابه هذه النسبة مع نسبة التداول لكن يجب استبعاد المخزون وذلك لصعوبة تحويله إلى نقدية في الأجل القصير واستبعاد السلف المقدمة، نظراً لأنّ مثل هذه السلف لا يمكن استردادها إلا في حالات نادرة، ونسبة السيولة المثلى يجب أن تكون 1:1.

وهناك نسبة أخرى تدعى نسبة السيولة السريعة وتعدّ أكثر دقة من نسبة السيولة العامة (التداول) والتي تعدّ نسبة مماثلة لنسبة التداول، و تقيس قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى المخزون، كونه لا يمكن تحويله بشكل سريع إلى سيولة، ولهذا فإنّ هذه النسبة تأخذ بعين الاعتبار الأصول الشديدة السيولة المتمثلة في النقدية، الأوراق المالية المتداولة، المدينين، وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = "النقدية + الأموال شبه الجاهزة" / الخصوم المتداولة

ويقصد بالأموال شبه الجاهزة "الأرصدة المودعة في المصارف تحت الطلب وأوراق القبض القابلة للخصم والأوراق المالية القابلة للبيع في سوق الأوراق المالية"⁵⁷.

يجب أن تكون نسبة السيولة السريعة أكبر من الواحد الصحيح، حتّى تكون الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في أي وقت.

من بين الانتقادات الموجهة لنسبة السيولة السريعة، افتراض أنّ كل عناصر الأصول المتداولة هي أصول يسهل تحويلها إلى نقدية (سيولة)، وهو افتراض لا يمكن أن يكون سليماً دائماً، وذلك بسبب طبيعة الأصول المتداولة ومكوناتها.⁵⁸

⁵⁵ كنجو، كنجو، "الإدارة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

⁵⁶ كنجو، كنجو، "الإدارة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

⁵⁷ كنجو، كنجو، "الإدارة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

3-1- نسبة النقدية:

هي النسبة التي تلقي الضوء على قدرة النقدية وما في حكمها كالاستثمارات في الأوراق المالية على سداد الالتزامات المتداولة للمنشأة، حيث تأخذ هذه النسبة في الاعتبار قدرة الأصول السائلة على سداد الالتزامات الجارية للمنشأة.⁵⁹

تعبّر هذه النسبة عن قابلية الأصول النقدية لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل،⁶⁰ ويتم حسابها بالعلاقة:

نسبة النقدية: النقدية/الخصوم المتداولة

4-1- نسبة رأس المال العامل:

إن فكرة رأس المال العامل مهمة جداً في الدراسة المالية، لأنّ رأس المال العامل يعبر عن التوازن الإجمالي، وبالضبط هو أحد شروطه، كما يمتاز بالتغيّر في الزمن تبعاً لدوران الأموال.⁶¹

تستخدم هذه النسبة لمعرفة مدى قدرة الشركة على تمويل عملياتها اليومية، والوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتعدّ مؤشراً على فعالية الشركة في إدارة عملياتها اليومية ويتم حسابها كما يلي:

صافي رأس المال العامل=الأصول المتداولة-الخصوم المتداولة

2- نسب الربحية:

تسمّى هذه المجموعة بنسب الربحية لأنّ الربح يشكل دائماً أساساً في العلاقة مع المتغيرات الأخرى التي تساهم في الحصول عليه⁶²، وتستخدم لمعرفة مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح خلال فترة معينة، وتعدّ أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام مواردها الموجودة، ومن بين هذه النسب ما يلي:

1-2- نسب ربحية المبيعات:

حيث تشكّل المبيعات محور العلاقة وهي تقسم إلى:

أ- هامش الربح الإجمالي:

تعكس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في الوصول إلى الأرباح من خلال رقم المبيعات، وتشير النسبة المرتفعة إلى قدرة المنشأة على الإنتاج بتكلفة قليلة نسبياً، وتعطى هذه النسبة بالعلاقة:

هامش الربح الإجمالي= الربح الإجمالي/المبيعات

والربح هنا يكون بشكل إجمالي قبل اقتطاع الضريبة.

ب- هامش الربح الصافي:

⁵⁸ المبروك أبو زيد، محمد، "التحليل المالي لشركات وأسواق مالية"، دار الميرخ للنشر، 2009، ص:133.

⁵⁹ الطراونة، أنس، "العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية"، مرجع سبق ذكره، ص:17.

⁶⁰ الحناوي، محمد صالح، مصطفى، فريد، "الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال"، دار الهناء، القاهرة، 2008، ص:69.

⁶¹ الطراونة، أنس، "العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية"، مرجع سبق ذكره، ص:17.

⁶² كنجو، كنجو، "الإدارة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص:68.

حيث يعبر عن صافي الربح المحقق بعد اقتطاع الضريبة والفوائد، ويحسب بالعلاقة:

هامش الربح الصافي = صافي الربح بعد الضريبة / المبيعات

2-2- نسب الربحية المتعلقة بالاستثمارات:

تقوم هذه النسب على أساس إدخال الاستثمارات في التحليل ويمكن أن تكون على أشكال مختلفة منها:

أ- نسبة العائد على الموجودات:

تعدّ مؤشراً على مدى ربحية الشركة بالنسبة لمجموع أصولها، وتعدّ من مؤشرات الأداء، لمعرفة مدى استغلال الشركة لأصولها في توليد الأرباح، حيث يقيس معدل العائد على الأصول قدرة الشركة على استثمار الأصول التي تملكها⁶³ وتقاس النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة العائد على الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الموجودات

ويمكن أن تشير هذه النسبة إلى الكفاءة في استخدام الأموال المستخدمة في الموجودات بغض النظر عن مصدر هذه الأموال فهي انعكاس لكفاءة الموارد المالية المستثمرة في المنشأة في تحقيقها للأرباح الصافية.⁶⁴

ب- نسبة العائد على حقوق الملكية:

تعدّ مؤشراً لقياس العائد المتحقق من استثمار أموال المالكين، وتكشف عن أداء الإدارة وكفاءتها من خلال معدل العائد المحقق، ولا يمكن القول إنّ ارتفاع هذا الأخير دليل على كفاءة الإدارة، حيث يمكن أن يكون دليلاً على المخاطر العالية الناجمة عن الزيادة في الرافعة المالية.⁶⁵

3- نسب الرفع المالي:

تتمثل هذه المجموعة في عدد من النسب التي توضح مديونية المنشأة وقدرتها على سداد التزاماتها في المدى الطويل، وتبين مدى مساهمات الديون في تشكيل رأس المال.⁶⁶

وتعدّ مؤشراً لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للشركة، كما تعطي فكرة عن حجم المخاطر التي يمكن أن تواجه الشركة، ومن بين هذه النسب نجد:

أ- نسبة الديون إلى رأس المال:

تبيّن هذه النسبة العلاقة بين الأموال التي يساهم بها المالكون والديون التي تدخل في تركيب رأس المال وتعطى بالعلاقة:

نسبة الديون إلى رأس المال = الديون طويلة الأجل / حقوق الملكية

⁶³ محمد، سامح، "القوائم المالية وتقييم المشروعات"، رسالة ماجستير إدارة أعمال، موقع الإدارة والهندسة الصناعية، 2010، ص: 19.

⁶⁴ كنجو، كنجو، "الإدارة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

⁶⁵ العامري، محمد، "الإدارة المالية الحديثة"، دار وائل للنشر، 2013، ط1، ص: 89.

⁶⁶ كنجو، كنجو، "الإدارة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

وكلاً كانت هذه النسبة مرتفعة فإنها تشير إلى توقع مطالبات الدائنين وبالتالي فإنها غير مفضلة من قبل الدائنين أنفسهم، لأنّ الدائنين لا يتمنون ارتفاع ديون المنشأة التي يودون منحها الائتمان.⁶⁷

ب- نسبة الديون إلى الموجودات:

تقيس هذه النسبة كميّة الموجودات الممولة عن طريق الديون أو القروض وتعطى بالعلاقة:

نسبة الديون إلى الموجودات = مجموع الديون / مجموع الموجودات

وارتفاع هذه النسبة يشكل مصدر خطر على الدائنين، نظراً لأنّ الموجودات قد تصل إلى مرحلة لا تستطيع سداد الديون التي قامت بتمويلها أمّا انخفاض هذه النسبة فقد يشير إلى عدم قدرة المنشأة على استغلال مصادر التمويل بشكل كاف لأنّ القروض تشكّل أحد مكونات المزيج الأمثل لرأس المال.⁶⁸

4- نسب النشاط:

تتضمن مجموعة من المعدلات الخاصة بتحليل عناصر الأصول، لمعرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر إلى سيولة،⁶⁹ وتعبّر هذه المجموعة من النسب عن فاعليّة إدارة المنشأة في التصرف بموجوداتها وقدرتها على استغلال الموارد المتاحة لديها، أمّا فاعلية استغلال الموجودات فتقاس من خلال مستوى المبيعات الذي يتم تحقيقه وتقسم هذه إلى عدد من النسب منها:

أ- معدل دوران الذمم:

يعبّر عن مدى كفاءة الشركة في تحويل الحسابات المدينة إلى سيولة، ويتم حسابه بالعلاقة:

معدل دوران الذمم = صافي المبيعات الآجلة / متوسط حسابات الذمم

وتشير النسبة المرتفعة إلى تدوير المبيعات وتحويلها إلى حسابات مدينة.⁷⁰

ب- معدل دوران الموجودات الثابتة:

ينتج معدل دوران الأصول الثابتة من خلال العلاقة بين صافي المبيعات وصافي الأصول الثابتة، وتقيس هذه العلاقة كفاءة المنشأة في الاستفادة من الأصول الثابتة في التوصل إلى مبيعات، وتعطى بالعلاقة:

معدل دوران الموجودات الثابتة = صافي المبيعات / صافي الموجودات الثابتة

ومن الملاحظ أنّ من مصلحة المنشأة أن تكون هذه النسبة مرتفعة لأنّ ارتفاع هذه النسبة دلالة على تدوير الأصول الثابتة بشكل سريع والحصول على المبيعات التي تشكّل أهم الإيرادات الماليّة للمنشأة.⁷¹

ج- معدل دوران الموجودات المتداولة:

⁶⁷ كنجو، كنجو، "الإدارة الماليّة"، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

⁶⁸ كنجو، كنجو، "الإدارة الماليّة" مرجع سبق ذكره، ص: 68.

⁶⁹ الصباح، عبدالستار، العامري، سعود، "الإدارة الماليّة أطر نظرية و حالات عملية"، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص: 6.

⁷⁰ كنجو، كنجو، "الإدارة الماليّة"، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

⁷¹ كنجو، كنجو، "الإدارة الماليّة"، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

تعكس هذه العلاقة مدى كفاءة الإدارة في التصرف بالأصول المتداولة لديها وتحويلها إلى مبيعات وتعطى بالعلاقة:

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة

هـ - معدل دوران الموجودات:

تمكّن هذه النسبة من معرفة مستوى الاستفادة من الموجودات على اختلاف أنواعها وتعطى بالعلاقة:

معدل دوران مجموع الموجودات = صافي المبيعات / مجموع الموجودات

5- نسب السوق:

تخدم بشكل كبير المتعاملين في أسواق المال، وغالباً ما تصدرها البورصات العالمية في مؤشرات دورية،⁷² ومن بين هذه النسب نجد:

1- عائد السهم العادي:

تعدّ من بين أهم النسب من وجهة نظر المساهمين، كما تقيس العوائد التي يحققها حملة الأسهم ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

عائد السهم العادي = (صافي الربح - توزيعات الأسهم الممتازة) / عدد الأسهم

2- توزيعات السهم العادي:

تبين هذه النسبة مقدار ما يحصل عليه حامل السهم العادي من الأرباح الموزعة في أية سنة حيث يتم حسابها بالطريقة التالية:

توزيعات السهم العادي = الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية / عدد الأسهم العادية

تستخدم نسبة التوزيعات في تقييم السياسات التي تتبعها إدارة الشركة في توزيع الأرباح، وتحديد السياسات التمويلية للشركة، عن طريق المفاضلة بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية.

⁷² -مطر، محمد، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني"، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، 2016، ص: 67.

الفصل الثاني:

نمو شركات التأمين

المقدمة:

تعدّ صناعة التأمين من الصناعات المتطورة في البلاد المتقدمة والتي تساهم مساهمة فعالة في الاقتصاد الكلي للدولة وفي العديد من المجالات بدءاً من توفير الحماية للأفراد والمؤسسات، وانتهاءً بالعديد من الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين من أجل دعم موقفها المالي الأمر الذي سيعمل على دعم جوانب عديدة في اقتصاديات الدولة، ويعدّ قطاع التأمين أحد دعائم الخدمات المالية وذلك من خلال توفير آليات المخاطر والتشجيع على الاستثمار مما يجعله من أهم العوامل المساعدة على النهوض في الاقتصاد الوطني.

وتعدّ شركات التأمين من أهم المؤسسات الماليّة غير المصرفيّة، حيث تقدّم هذه الشركات خدمات أساسيّة تساعد في تجاوز الكثير من المشاكل التي يتعرض لها كل من الأفراد والمؤسسات بمختلف أحجامها، وبذلك تعدّ أحد أهم الأساليب التي يتم الإقبال عليها للتخلص من حالة عدم اليقين وذلك لما يكتنفه المستقبل البعيد أو القريب من مجهول، فالتأمين يعدّ وسيلة لتخفيض حالة عدم اليقين فيما يتعلّق بالمستقبل بالإضافة إلى مواجهته الأخطار الهائلة التي تتزايد بشكل كبير مع مرور الزمن وتطور مختلف جوانب الحياة.

لقد تطرّق آدم سميث بشكل عام لحاجة الأفراد للتأمين من خلال كرههم لحالة عدم اليقين والخوف من المستقبل بالإضافة لحاجتهم لتتويع أصولهم، فالحاجة لمعرفة أثر دخول الشركات الخاصّة لسوق التأمين السوريّة وقيامها بتقديم منتجات تأمينيّة جديدة ومتنوعة هي التي دفعت إلى القيام بهذا، وذلك للوقوف على واقع سوق التأمين السوري والاطلاع على أهم مفاصله وتحدياته وأهميّته في الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول:

الإطار العام لشركات التأمين

أولاً: مدخل إلى مفهوم التأمين:

تطور نشاط التأمين وانتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من الصناعات الأكثر قوة، ومن أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأيّة دولة، فالشركات والبيئات المختلفة تجد في التأمين الدرع الواقي والوسيلة الفعّالة لحماية ممتلكاتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة لضمان استمراريتها، ولقد أدركت الدول التي انتشر فيها الوعي التأميني مكانة هذا النشاط وأهميته في التطور الاقتصادي، الأمر الذي دفعها إلى الإشراف على الشركات القائمة على إدارته والاهتمام بتنظيمها المالي، بهدف تحقيق رقابة الدولة وحماية أموال المؤمن لهم.

ويسعى الإنسان منذ أن بدأ في التفكير إلى محاولة إيجاد طريقة أو وسيلة تمكنه من تحمل الخسائر المترتبة عن كثير من المخاطر التي قد يتعرض لها خلال حياته، كما تساعده على مواجهة هذه الأخطار إلى أن توصل خلال بحثه إلى فكرة التأمين.

ومع مرور الوقت وظهور المؤسسات والشركات الاقتصادية واتساع مجالات النشاط الإنساني لتشمل مختلف أنواع الحياة، أصبح التأمين في العصر الحديث ضرورة ملحة لمجابهة الأخطار بحيث لا يمكن للأفراد و المجتمعات إهماله وإغفال دوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فالتأمين هو الوسيلة المثلى التي يمكن الاعتماد عليها في حماية رؤوس الأموال و الممتلكات وغيرها وحتى الأفراد والأسر والعائلات والمجتمعات ككل، من الأخطار الممكن التعرض لها.⁷³

1- التطور التاريخي لنشاط التأمين:

يتسم نظام التأمين بالحدّاث نسبياً فلم تكن نشأته على يد المشرع، بل محصلة تطور طويل وبطيء، ليعيش الإنسان في أمان ويتمكن من مواجهة مخاطر الحياة.

حيث ظهرت فكرة التأمين لدى المجتمعات البشرية القديمة بغية الحد من الأخطار المحيطة بهم مثل خطر الحريق، وقد أدى الخوف من هذه الأخطار، إلى تضامن المجتمعات البشرية وتعاونها للحد منه وتعدّ فكرة التضامن و التعاون لمواجهة الخطر والعمل على الحد من أضراره الخطوة الأولى لفكرة التأمين.⁷⁴

⁷³ بن ذهبية، أوبا، "تقييم الأداء المالي لشركة التأمين"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسير، الجزائر، 2016، ص:2.

⁷⁴ حديدي، معراج، "مدخل لدراسة القانون الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص:6.

فعند البابليين ورد في قانون حمورابي سنة 2250 قبل الميلاد أن التجار يتفقون فيما بينهم بأنه إذا فقد أحدهم سفينته فستشيد له أخرى بدلاً عنها، أما إذا فقدها نتيجة لخطأ أو لإبحارها إلى مسافات لا تذهب إليها السفن عادة فلا يحق له المطالبة بأخرى جديدة.⁷⁵

وقد انتقلت هذه المهنة إلى إنجلترا على يد اللومبارديين الإيطاليين في القرن 14، وأقاموا فيها تنظيمات تجارية مكنتهم من توسيع نفوذهم وتعزيز مركزهم المالي، وقد أضفى عليها قانون التأمين البحري سنة 1745م صفة الشرعية فازدادت بذلك هيئات اللويدز متانة وقوة عبر العصور فأصبحت أكبر مركز تأميني في العالم.⁷⁶ أما عن التأمين البري فقد ظهر إثر الحريق الذي شب في لندن سنة 1666م والذي تسبب في خسائر كبيرة، وعقب هذا الحريق ضمت شركات التأمين البحري إلى عملياتها العادية التأمين ضد الحرائق.

ثم ظهرت صور جديدة للتأمين على الحياة وذلك بوضع جداول وإحصاءات خاصة بالوفيات، تتيح تحديد درجة احتمال الوفاة وقسط التأمين، وخلال القرن 19 ظهرت التأمينات من المسؤولية وحوادث العمل ومن الأضرار التي تسببها الخيول وتأمين السيارات، وهذا كله بسبب تطور الثورة الصناعية وانتشار الآلات الميكانيكية وتعرض العمال لمخاطرها.⁷⁷

أما في القرن الحالي فقد تعددت مظاهر التأمين وكثرت مجالاته، بسبب تعقد الحياة الحديثة وزيادة المخاطر فيها، فأصبح يغطي الكثير من الأحداث الطبيعية، بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن الحروب والنقل الجوي، التأمين ضد الحوادث وتكسر الآلات، والتأمين على الديون والمسؤولية المدنية. و نظراً لأهمية التأمين في حياتنا اليومية وجب علينا الإحاطة بمفهومه بشكل أوسع.

2- مفهوم التأمين:

يمثل التأمين أهم وسيلة توفر الاطمئنان للأفراد والمؤسسات المؤمنة مقابل تغطية الخسائر الناتجة عن الأخطار التي تحدث بغير عمد أو إثر العوامل الطبيعية، ويعتمد التأمين على مبدأ مهم هو مساهمة الكثرة في تحمل الخسائر التي تحل بالقلة، أي يقوم على أساس توزيع النتائج المتعرضة للخطر على جماعة من الأفراد حتى لا يتحمل المتضرر العبء وحده.

⁷⁵ فوزي، رشيد، "الشرائع العراقية القديمة"، دار مجدولاي، بغداد، 1979، ص:15.

⁷⁶ جودت ناصر، محمد، "إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق"، دار مجدولاي، عمان، 1998، ص:22.

⁷⁷ Denis Clair, Lambert : "Economie des assurances", Armand Collin / Masson, 1996, p08.

وقد تعددت تعريف التأمين، من أهمها ما يلي:

■ تعريف التأمين لغة:

التأمين في اللغة العربية مشتق من كلمة الأمن و يعني الأمان وطمأنينة النفس بزوال الخوف، يشتق التأمين لغوياً من آمن أي اطمأنّ وزال خوفه بمعنى سكن قلبه.⁷⁸

يعرف (فريدمان freedman) التأمين بمثال هو: "الفرد الذي يشتري تأميناً ضد الحريق على منزل يمتلكه يفضل أن يتحمل خسارة مالية صغيرة ومؤكدة تتمثل في قسط التأمين بدلاً من أن يبقى متهاوناً في احتمال الخسارة المالية الكبيرة لقيمة المنزل بأكمله، واحتمال ألا يخسر شيئاً و ذلك في حالة الحيرة بين التأكد وعدمه." كما يعرف (إبراهيم أبو النجا) التأمين بأنه: "عملية تستند إلى عقد احتمالي من عقود الضرر الملزم للجانبين يتضمن لشخص معين مهدي بوقوع خطر معين المقابل الكامل للضرر الفعلي الذي يسبب هذا الخطر له".⁷⁹

■ تعريف التأمين اصطلاحاً:

يعني الاتفاق الذي تتحمل بموجبه شركة التأمين مسؤولية تغطية الأخطار المتفق عليها في العقد، مقابل دفعات يسدها المتعاقدون مع شركة التأمين وتمثل أقساط التأمين.⁸⁰

■ تعريف التأمين قانونياً:

من الناحية القانونية فقد ورد تعريف عقد التأمين في المادة /306/ من القانون المدني السوري بأنه "عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي للمؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو أي عوض مالي آخر في حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك لقاء قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن".⁸¹

■ تعريف التأمين اقتصادياً:

عرف (حسين، حسين) التأمين من الناحية الاقتصادية بأنه: "أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد كافٍ من الوحدات المتعرضة لنفس الخطر، كالمصنع، السيّارة و المنزل... الخ، لجعل الخسارة التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر"⁸²، حيث يرتبط تعريف التأمين من الناحية الاقتصادية بهدف التأمين، إذ يسعى التأمين إلى تكوين بيئة يساهم فيها الأفراد، لتعويض الخسائر التي قد تلحق بعضو ينتمي إليها.

⁷⁸ هيكل، عبدالعزيز، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية"، بيروت، دار النهضة العربية، 1980، ص:52.

⁷⁹ أبو النجا، إبراهيم، "الأحكام العامة"، طبقاً لقانون التأمين و التأمين الجديد، الجزء الأول، دار النشر، د م ج، 1989، ص:45.

⁸⁰ www.badre.com.

⁸¹ حسين، حسين، "عقد التأمين في القانون السوري"، رسالة علمية منشورة، دمشق، سورية، 2014، ص:3.

⁸² حسين، حسين، "عقد التأمين في القانون السوري" مرجع سبق ذكره، ص:3.

■ تعريف التأمين فنياً:

بما أن التأمين يكون علاقة قانونية تربط المؤمن له بالمؤمن، فإنه يعدّ كذلك عملية تقوم على أسس فنية ومن التعاريف التي اهتمت بالجانب الفني نجد تعريف (جورج إجاد): "عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين على تعهد لصالحه أو لصالح الغير في حالة تحقيق خطر معيّن من المؤمن الذي يأخذ على عاتقه مجموعة من المخاطر ويعتمد في ذلك على قانون الأعداد الكبيرة، وحساب الاحتمالات وكذلك إجراء المقاصة بين الأخطاء كما يمكن له اللجوء في سبيل ذلك إلى فنيات أخرى كإعادة التأمين والتأمين المشترك".⁸³

حيث يؤكد نشاط التأمين من الناحية الفنية على أنه لا يوجد إلا داخل مؤسسة منظمة عملياً ويجب التأكيد على هذا الجانب لأنه يقوم على أسس فنية، تتمثل في تنظيم التعاون بين المؤمن لهم، قانون الأعداد الكبيرة وحساب الاحتمالات، الجمع بين الأخطار القابلة للتأمين وإجراء المقاصة بين الأخطار، بالإضافة إلى العلاقات التي تتولد بين المؤمن والمؤمن له عن طريق العقد المبرم بينهما.⁸⁴

ومن بين الأسس الفنية للتأمين نذكر ما يلي:⁸⁵

1- تجميع الخسائر:

التجميع أو المشاركة في الخسارة هي جوهر التأمين، وتعني أن خسائر العدد القليل يتم توزيعها على المجموعة كلها، ويتم استبدال الخسارة الفعلية بمتوسط الخسارة إضافة إلى ذلك يشتمل على تجميع أعداد كبيرة من الوحدات المعرضة للخطر، لذلك يمكن استبدال قانون الأعداد الكبيرة لتقديم تنبؤ دقيق للخسارة المستقبلية، بشكل مثالي.

2- سداد الخسائر العرضية:

الخاصية الثانية للتأمين في سداد الخسائر العرضية، والخسائر العرضية تكون غير منظورة وغير متوقعة، وتحدث كنتيجة للصدفة، فعلى سبيل المثال يحدث لشخص حادثه يكسر فيها ساقه وهنا تكون الخسارة عرضية .

3- نقل الخطر:

و تشتمل خطة التأمين الحقيقية على نقل الخطر، ونقل الخطر يعني أنه يتم نقل الخطر من المؤمن له إلى المؤمن (شركة التأمين) والذي يكون بشكل نموذجي في مركز مالي أقوى من المؤمن له إلى تحمل الخسارة، ومن جهة الفرد، والأخطار التي يتم نقلها بشكل معتاد إلى المؤمنيين تتضمن خطر الوفاة المبكر، والمرض، والعجز، ودمار وسرقة الممتلكات، وقضايا المسؤولية.

⁸³ جورج، إجاد، "مبادئ إدارة الخطر و التأمين"، ترجمة، محمد توفيق البلقاني آخرون، مصر، دار المريخ، 2006، ص:2.

⁸⁴ أبو السعود، رمضان، "أصول التأمين"، جامعة الإسكندرية، مصر، 1992، ص:427.

⁸⁵ جورج، إجاد، "مبادئ إدارة الخطر و التأمين" مرجع سبق ذكره، ص:2.

4- التعويض:

تعويض الخسارة يعني تغطية الخسارة من طرف المؤمن (شركة التأمين) ليستفيد منها المؤمن له وهكذا إذا احترق منزل أحد الأفراد الخاضع للتأمين فإن وثيقة تأمين صاحب المنزل سوف تعوضه الخسائر من طرف شركة التأمين.

وباختصار لما ذكر من تعاريف سابقة نستنتج أنّ التأمين هو نظام يقلل من النتائج الضارة والسلبية لبعض أخطار الظواهر الطبيعية و العامة، كما أنّه نظام يحد بقدر المستطاع من حالة القلق والتردد أثناء اتخاذ القرار والذي يكون نتيجة مصاحبة لظاهرة عدم التأكد، وذلك عن طريق نقل عبء الخطر إلى هيئة أو شركة التأمين التي تتعهد بتعويض كلّ أو جزءٍ من قيمة الخسارة التي تنتج بسبب الخطر.

3- أهميّة التأمين:

❖ الأهميّة الاقتصادية للتأمين:⁸⁶

تتجلى أهميّة التأمين من الناحية الاقتصادية في العديد من النقاط أهمها:

- **تجميع المدخرات:**
يعدّ التأمين أحد الوسائل المهمّة لتجميع المدخرات وذلك من خلال تجميع الأقساط التي يقوم الأفراد بدفعها بموجب عقد التأمين وبذلك تقوم هذه الأقساط بالحد من استهلاك الأفراد.
- **تكوين رؤوس الأموال:**
إنّ الأموال المجمعة لدى شركات التأمين عن طريق الأقساط المدفوعة من المؤمن لهم تشكل مصدراً مهماً لتمويل القطاعات الاقتصادية من زراعة وتجارة وصناعة عن طريق المساهمة بشكل مباشر في تمويل هذه المشاريع.
- **زيادة الإنتاج:**
إنّ وجود التأمين يساعد الأفراد والشركات على دخول ميادين ومجالات جديدة ما كانوا ليدخلوها لولا وجود التأمين حيث وفر لهم التأمين حماية تأمينيّة.
- **تسهيل عمليات الائتمان:**
حيث يسهل التأمين حصول الأفراد على القروض فيما إذا كان موضوع الرهن مؤمناً ومن هنا كانت أهميّة التأمين في تسهيل واتّساع الائتمان، فنجد أنّ المصارف لا توافق على إقراض المشروعات أو رجال الأعمال إلا بوجود تأمين على ممتلكاتهم.

⁸⁶ عبودي، زيد، "إدارة التأمين والمخاطر"، 2006، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ص:33.

- **تخفيض البطالة:**

إنَّ التوسع في التأمين التجاري يؤدي إلى توظيف جزء كبير من العمالة المختلفة بصورة مباشرة في الهيئات والمؤسسات التأمينية بالإضافة لما يحققه ازدهار قطاع التأمين من نموّ الاستثمارات والإنتاج وبالتالي توفير العديد من فرص العمل.

- **تحسين ميزان المدفوعات والمحافظة على الثروة القومية:**

إنَّ ما تحصل عليه هيئات التأمين الوطنية من عملات أجنبية مقابل الخدمات التي تقوم بها في الدول الأجنبية وما ينتج من عمليات إعادة التأمين التي تمارسها يؤدي إلى زيادة الصادرات مما يساعد على تحسين ميزان المدفوعات واتساع حجم التجارة الخارجية.

- **حفظ الثروة المستغلة:**

يتم ذلك من خلال قيام شركات التأمين بتعويض المؤمن له إذا تضررت ممتلكاته نتيجة وقوع خطر المؤمن ضده وبذلك يستمر المشروع أو الشركة (المؤمن له) بالإنتاج أو العمل ولا يخرج من الدورة الاقتصادية.

- **مكافحة التضخم:**

عن طريق امتصاص السيولة الموجودة بيد الأفراد من خلال تجميع الأقساط التأمينية وبالتالي انخفاض الأموال المتداولة بيدهم وتخفيض ميولهم الاستهلاكية.

- ❖ **الأهمية الاجتماعية للتأمين:⁸⁷**

بجانب الأهمية الكبيرة التي يتمتع فيها التأمين توجد له وظيفة اجتماعية في غاية الأهمية توازي أهميته الاقتصادية أو تضاهيها وتتجلى في النقاط التالية:

- **تحقيق الاستقرار الاجتماعي:**

يساهم التأمين الاجتماعي في محاربة الفقر حيث إنّه يجنب الفرد العوز والحاجة، بما يضمنه له من تعويض مادي يضمن له ولأسرته الحد الأدنى لمستوى المعيشة عن طريق تعويضه عن الخسائر التي تحدث له في دخله نتيجة مرضه أو بلوغه سن التقاعد أو تعرّضه للبطالة.

- **وقاية المجتمع:**

يقوم التأمين بتقليل نسب وقوع الحوادث والحدّ من المخاطر وذلك عن طريق الاستفادة من الدراسات والأبحاث التي يقوم بها الخبراء والأخصائيون بهدف الحدّ من تحقق المخاطر وتجنب حدوثها.

- **يؤدي وظيفة اجتماعية مهمة:**

من خلال حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من الأخطار التي يتعرضون لها بالإضافة لإيجاد جوّ من الراحة والطمأنينة لدى أفراد المجتمع من خلال هدم حاجز الخوف من المستقبل.

⁸⁷ عبد الرحمن، أحمد جاد، "التأمين"، د.ت، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص: 36.

ثانياً: مبادئ التأمين وأركانه:

1- مبادئ التأمين:

يقوم عقد التأمين على مجموعة من المبادئ أهمها: ⁸⁸

• مبدأ حسن النية:

يلتزم المتعاقدون بإدلاء جميع البيانات والمعلومات التي يقوم عليها عقد التأمين فيكون هناك تصريح أولاً من طرف المؤمن له لكل ما لديه من معلومات وشروحات تخص عملية التأمين، أما المؤمن (شركة التأمين) يجب أن يبين بوضوح شروط العقد وكل ما يتعلّق به، ويلزم هذا المبدأ كافة الأطراف المتعاقدة بتوافر حسن النية قبل عملية التعاقد و أثناءها وخلال فترة سريان العقد، وهذا حتى تتم عملية التأمين في شكل نقي بعيداً عما يشوّهها من غش وتضليل بطريقة متعمّدة قد تؤثر في شكل أو مضمون العملية التأمينية.

• مبدأ المصلحة التأمينية:

يقوم عقد التأمين أساساً على حماية مصلحة المؤمن له أو المستفيد، ويشترط في هذا المبدأ أن تقوم المصلحة التأمينية للمؤمن و المؤمن له و ذلك باستبعاد عنصر المغامرة من عملية التأمين، فيكون عنصر المؤمن واضحاً و قابلاً للتضرر وهذا ما يعكس المصلحة المتبادلة بين طرفي العقد.

• مبدأ السبب القريب:

ويقضي هذا المبدأ بأنه لا يؤخذ إلا السبب القريب في وقوع الخطر للمؤمن وليس السبب البعيد، والمقصود بالقرب هنا السبب لا الزمن، أيّ السبب المباشر الذي أدى وقوعه إلى سلسلة من الحوادث أدّت في النهاية إلى وقوع الخطر المؤمن منه.

• مبدأ التعويض:

في عقود التعويضات لا يجوز أن يحصل المؤمن له على تعويض أكبر من قيمة الخسارة الفعلية والمحقة نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه، وعلى ذلك فإنّ مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين يعدّ الحدّ الأقصى للتعويضات ولا يجوز دفع تعويضات تزيد عن مبلغ التأمين، ويطبق هذا المبدأ في كافة عقود التأمين بخلاف عقد تأمين الأشخاص.

• مبدأ المشاركة في التأمين:

حسب هذا المبدأ يقوم المؤمن له بإبرام عقد التأمين أو عقود التأمين التي تخص موضوع تأمين واحد ولنفس الفترة لدى شركات تأمين عدّة، بحيث تشترك هذه الأخيرة عند تحقق الخطر المؤمن ضده في دفع التعويض المستحق للمؤمن له وفقاً لنسبة التأمين أو بما يعادل القسط المحصل عليه.

⁸⁸ الهانسي، مختار، "مقدمة في الخطر والتأمين"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1992، ص: 102.

- مبدأ الحلول في الحقوق:

و ينص هذا المبدأ على أنه للمؤمن الحق في الحلول محل المؤمن له في مطالبة المتسبب في وقوع الخطر المؤمن منه وتحقق الخسائر المادية ذلك في حدود مبلغ التعويض المدفوع للمؤمن له وهذا يعني أن المؤمن له لن يحصل على مقدار التعويض إلا مرة واحدة ودون تكرار، وهذا المبدأ هو داعم للمبدأ السابق.

2- أركان التأمين:

تقوم عملية التأمين على أركان أساسية تتمثل في:⁸⁹

- **الخطر المؤمن منه:**

يعرف الخطر في التأمين بأنه الحادث الاحتمالي الذي لا يرجح تحققه إلى إرادة أحد الطرفين ولا نستطيع معرفة نتائجه والذي يؤدي وقوعه إلى تعريض الأشخاص والممتلكات إلى خسائر.

كما يجب أن نفرّق بين الخطر ومسبباته والعوامل التي تؤدي إلى وقوعه فهو غير أكيد فلا نستطيع معرفة ما إذا كان سيقع أم لا في المستقبل.

- **مبلغ التأمين:**

يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين في حالة وقوع الخطر أو إصلاح الضرر الذي حل بالمؤمن له، ويختلف تحديد المبلغ في تأمين الأشخاص عن تأمين الأضرار.

- **قسط التأمين:**

يدفع المؤمن له مبلغاً مالياً يعرف بالقسط التجاري للمؤمن مقابل تغطيته الخطر، مما يتطلب معرفة مقدار احتمال حدوث الخطر المؤمن ضده أي تقدير الخطر كمياً.

- **تعهد المؤمن:**

يمثل في الالتزام الموجود بين المؤمن والمؤمن له، ويصنف عقد التأمين ضمن العقود التبادلية حيث يكون تعهد الطرف الأول مقابل التزام الطرف الثاني.

⁸⁹ الهانسي، مختار، "مقدمة في الخطر والتأمين"، مرجع سبق ذكره، ص:106.

المبحث الثاني:

الأساسيات المعرفية لنمو الشركة

أولاً: مفهوم النمو، أهميته خصائصه:

يعدّ النمو من الظواهر الطبيعية المرغوب فيها ومن السمات الأساسية للشركة لكونها تكويناً اجتماعياً حياً يتعامل بشكل حيوي فعال مع ما يحيطه ويعني النمو الزيادة.⁹⁰

وعرفه (الحسنكو) بمفهومه الواسع بأنه الزيادة في الحجم والقدرة على البقاء والاستمرار.⁹¹

أما نمو الشركة فقد عرفه (Starbuck) بأنه التغير في حجمها.⁹²

وعرفه (الدوري) بأنه الزيادة في حجم الشركة سواء أكان مصدرها داخلياً أم خارجياً.⁹³

كما عرفه (عقيلي) بأنه الزيادة في حجم الشركة، التوسع في الهيكل التنظيمي، التوسع في استخدام المدخلات، تطور وزيادة الإمكانيات المادية والمالية.⁹⁴

كما عرفه (الركابي) بأنه الزيادة في حجم الشركة، أو هو عملية التحرك باتجاه الهدف المنشود.⁹⁵

وأضاف (الحسنكو) على تعريفه "بالزيادة الملحوظة في بعض أهداف الأداء التي تضعها الشركة".⁹⁶

حيث اعتبرت الزيادة في الحجم نمواً بصفة عامة.

كما أنّ النمو ليس مجرد الزيادة في الحجم بل في عوامل أخرى أيضاً وإنّ للنمو أبعاداً كمية وأبعاداً نوعية، وقد ميّز (Starbuck) بين هذه الأبعاد إذ أشار إلى التغيرات في الأبعاد النوعية بالتنمية وإلى التغيرات في الأبعاد الكمية بالنمو.⁹⁷

يخلط بعض الباحثين بين مصطلحي النمو والتطور جراء الاعتقاد بوجود تداخل في الاستخدام بينهما، وهو الأمر الذي يقع فيه العديد من الباحثين..

⁹⁰ عقيلي، المؤمن، "المنظمة ونظرية التنظيم"، 1998، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، ص:165.

⁹¹ الحسنكو، رعد، "تحليل النمو وأثره في المخاطر المالية للسهم العادية"، 2004، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، ص:13.

⁹² Starbuck, ,**Organizational Growth and Development**, 1971 ، U.S.A ،Penguin Book Ltd.Harmonds worth.p451.

⁹³ الدوري، زكريا، "أثر الاندماج في المنظمة"، 1984، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ص:36.

⁹⁴ عقيلي، المؤمن، "المنظمة ونظرية التنظيم"، 1998، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، ص:165.

⁹⁵ الركابي، كاظم، "الإدارة الاستراتيجية وأثرها في نجاح إدارة المنظمات العراقية"، 2004، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الاقتصاد والإدارة، ص:356.

⁹⁶ الحسنكو، رعد، "تحليل النمو وأثره في المخاطر المالية للسهم العادية"، 2004، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، ص:13.

⁹⁷ Starbuck, ,**Organizational Growth and Development**, 1971 ، U.S.A ،Penguin Book Ltd.Harmonds worth.p381.

على خلاف ذلك يميّز باحثون آخرون بين هذين المصطلحين إذ حددوا مفهوم التطور بأنه التغيّر في عمر الشركة، في حين حددوا مفهوم النموّ بأنه التغيّر في حجم الشركة.⁹⁸

وقد أشار العديد من كتاب الإدارة الماليّة إلى النموّ بوصفه التوسع أو الإثراء في عمليّات الشركة، وبهذا استخدم مفهوم التوسع مرادفاً للنموّ.⁹⁹

ويميّز بعض الباحثين بين النموّ والحجم على اعتبار أنهما يستخدمان في كثير من الأحيان بشكل مترادف أي أنّ أحدهما يعبر عن الآخر فالنموّ في نظرهم عمليّة داخلية بالنسبة للشركة وهي ذات اتجاهات تطور محدودة بينما يمثل الحجم أحد جوانب النموّ المهمّة ويمتاز بكونه سهل الملاحظة والقياس.¹⁰⁰

ويرتبط مفهوم النموّ بمفهوم الحجم فالحجم حالة نموّ الشركة في وقت محدد أمّا النموّ فهو التغيّر في الحجم بين نقطتين زمنيّتين فهو حالة ديناميكية أو حركية في حين أنّ الحجم هو حالة غير حركية.¹⁰¹

أمّا من حيث الأهميّة فإنّ موضوع النموّ يحتل أهمية بارزة في أدبيات الفكر الإداري والمصرفي، إذ استأثرت الدراسات المتعلقة بنموّ الشركة بأهميّة استثنائية من قبل العديد من الباحثين والمتخصصين بسبب التوسعات المتعاقبة التي تميّزت بها الشركات المعاصرة وبروز العديد من المحددات والمعوقات التي تحول دون تحقيق الشركات لأهدافها إذ جاء اهتمام الباحثين بنموّ الشركات من أجل إبراز أهميّته بسبب ما يوفره من قدرات لمواجهة التهديدات والتحديات هذا كله جعلهم يستخدمون النموّ مؤشراً لقياس مدى إمكانية الشركة وقدرتها على الاستمرار في النشاط.¹⁰²

إذ يعدّ استهداف البقاء والاستمرار من بين أهم دوافع النموّ للشركة.¹⁰³ وقد أكد (GUP) على وجود علاقة وثيقة بين بقاء الشركة ونموّها ولكي يتحقق البقاء لا بد أن يكون هناك نموّ سريع وفضلاً عن ذلك فإن النموّ يعزز من ثروة أصحاب الملكية.¹⁰⁴ فالنموّ عبارة عن نتيجة حتمية للقرار الجيد فهو عبارة عن طريقة ثابتة لتلخيص جوانب متعددة للسياسات الاستثماريّة والماليّة للشركة.¹⁰⁵

ويرى (Starbuck) أنّ نموّ الشركة يرتبط ضمناً بتحقيق الأهداف إمّا كوسيلة أو غاية.¹⁰⁶

⁹⁸ الركابي، كاظم، "الإدارة الاستراتيجية وأثرها في نجاح إدارة المنظمات العراقية"، 2004، مرجع سبق ذكره، ص: 351.

⁹⁹ الحسنكو، رعد، "تحليل النمو وأثره في المخاطر المالية للسهم العادية مرجع سبق ذكره، ص: 14.

¹⁰⁰ الركابي، كاظم، "الإدارة الاستراتيجية وأثرها في نجاح إدارة المنظمات العراقية"، مرجع سبق ذكره، ص: 351.

¹⁰¹ الدوري، زكريا، "أثر الاندماج في المنظمة"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1984، ص: 36.

¹⁰² الركابي، كاظم، "الإدارة الاستراتيجية وأثرها في نجاح إدارة المنظمات العراقية"، مرجع سبق ذكره، ص: 141.

¹⁰³ الشماع، حمود، "إدارة المنظمة"، 1989، الطبعة الأولى، جامعة بغداد، مطبعة الزهراء، ص: 378.

¹⁰⁴ Cup. Benton E., "Principles of Financial Management", N.Y. : John Wiley and Sones, Inc., 1989, p298.

¹⁰⁵ الحسنكو، رعد، "تحليل النمو وأثره في المخاطر المالية للسهم العادية"، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، 2004، ص: 14.

ويرى (Thompson) أن النمو يعمل كمؤشر لصلاحية الشركة للمستقبل ويؤثر بالتالي في مدى استمرارها في الحصول على الدعم المتزايد من البيئة التي تخدمها وبافتراض القدرة على ضمان المواد التي هي مؤشر على فاعلية الشركة يصبح النمو بديلاً للفاعلية أي إن الشركات النامية هي شركات فاعلة.¹⁰⁷

وتبرز أهمية النمو أيضاً كونه عملية تحدث بمرور الوقت ولذا فهي تحتاج إلى دراسة باستمرار ذلك لأن الشركة تغير أنشطتها فتغير موجوداتها وملكيته باستمرار.

ويتميز النمو بخصائص محددة لكونه يعني تطور الشركة باتجاه زيادة حجم نشاطها وفعاليتها وخصائصه هي:¹⁰⁸

- 1- أن النمو يرتبط بالزيادات الكمية الحاصلة في الأفراد، المدخلات، المخرجات، الهيكل التنظيمي، الأرباح، الإيرادات.. الخ
 - 2- أن النمو يؤدي إلى زيادة كفاءة الشركة وفعاليتها في استخدام الموارد المتاحة للشركة واستثمارها.
 - 3- النمو يعدّ أحد مقاييس الكفاءة والفعالية في الشركة.
 - 4- أن النمو لا يرتبط ببعد زمني معين أو محدد، ولكنه عملية طويلة الأجل ومستمرة.
- أما بالنسبة لأشكال النمو:

فيصنف العديد من الباحثين نمو الشركة إلى أشكال:¹⁰⁹

1- النمو الداخلي:

وهو نمو حقيقي في طبيعته يأتي من داخل الشركة بالاعتماد على القدرات والإمكانات الذاتية والقوة الائتمانية لها.

2- النمو الخارجي:

وهو النمو الذي تحققه الشركة عن طريق اعتمادها على مصادر تمويل خارجية بشكل كبير جداً، أو عن طريق عملية الاقتناء أو الاندماج مع شركات أخرى.

إذ يعتمد هذا النوع من النمو على اقتناء أو امتلاك شركة أو وحدة من شركة أخرى وذلك عن طريق شراء موجوداتها أو الاندماج معها.

¹⁰⁶ Starbuck, **Organizational Growth and Development**, U.S.A, Penguin Book Ltd. Harmonds worth. , 1971, p382.

¹⁰⁷ جاكسون و زملائه، "نظرية التنظيم منظور كلي للإدارة"، (ترجمة: زروق، خالد حسن)، الرياض: معهد الإدارة العامة، 1988، ص: 378.

¹⁰⁸ عقيلي، المؤمن، "المنظمة ونظرية التنظيم"، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

¹⁰⁹ الحسنكو، رغد، "تحليل النمو وأثره في المخاطر المالية للسهم العادية"، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

3- النموّ الظاهري (غير الحقيقي):

ويشار إلى النموّ في الشركة بأنّه ظاهري أي غير حقيقي نتيجة حدوث التضخم النقدي، والذي يسبب التقليل من دقة وسلامة مقاييس الأداء في الشركة، إذ تظهر بأنها مقبولة وهي عكس ذلك، وفي الواقع فإن هذا الأداء الظاهري يكون بعيداً عن المتاح الاقتصادي والتقدم المادي للشركة وقد يكون السبب في ذلك القواعد الضريبية التي لا تتوافق بشكل عامّ وخاصّة مع البيئة التضخميّة فضلاً عن عدم فعالية النظام المحاسبي في المقارنة تكاليف ماضية مع دخول حالة ومستقبلية رغم اختلاف القوة الشرائية لوحدة النقد. ويترتب على ذلك أن صحّة بعض الأهداف المالية تهتز كما هو الحال فيما يخص النموّ المعلن إذ يصبح خادعاً بسبب أن جزءاً كبيراً من الربح ينتج عن التضخم.

ثانياً: الأسس النظرية لقياس نموّ الشركة:

يقاس نموّ الشركة من خلال اعتماد الزيادة في حجم الشركة.¹¹⁰

إذ يرى (Litter) أنّ الحجم هو المقياس للنموّ.

ولم تتفق آراء الباحثين بشأن تعريف الحجم فهو مفهوم مرن ويمكن أن يعكس المنظور الذي يتبناه الباحث في ضوء المتغيرات المعتمدة لديه، وحقل الدراسة الذي ينتمي إليه.¹¹¹

فيعرف (العديلي) حجم الشركة بأنّه مجموعة العناصر المعبرة عن مكوناتها الأساسية ونشاطاتها الرئيسية، مثل عدد الأفراد العاملين حجم الموجودات، الهيكل التنظيمي.¹¹²

ومنهم من يرى أنّ حجم الشركة يشير إلى قوّة واتساع إمكانيّاتها ومواردها وإنجازاتها.¹¹³

ويعرّفه آخرون بأنّه الأبعاد الكثيرة لبيئة المنظمة.¹¹⁴

ومن مراجعة أدبيات الفكر الإداري والمصرفي، اتضح جلياً عدم اتفاق الباحثين والكتاب والمتخصصين على مقياس واحد محدد لتمثيل حجم الشركة.¹¹⁵

لأنّ الحجم مفهوم متعدد الأبعاد ولا يمكن حصره ببعد واحد.¹¹⁶

¹¹⁰ الشماخ، حمود، "إدارة المنظمة"، مرجع سبق ذكره، ص: 386.

¹¹¹ العلي، حسن، "أثر حجم المنشأة في عائد ومخاطرة الأسهم العادية"، رسالة ماجستير، 1999، جامعة بغداد، ص: 3.

¹¹² العديلي، ناصر محمد، "السلوك الإنساني والتنظيمي منظور كلي مقارن"، الطبعة الأولى، معهد الإدارة العامة، الرياض، ص: 435.

¹¹³ ماهر، أحمد، "التنظيم الدليل العملي لتصميم الهياكل والممارسات التنظيمية"، 2007، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الرياض، ص: 521.

¹¹⁴ العلي، حسن، "أثر حجم المنشأة في عائد ومخاطرة الأسهم العادية"، رسالة ماجستير، 1999، جامعة بغداد، ص: 3.

¹¹⁵ الخطيب، محمد محمود، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

¹¹⁶ السالم، مؤيد، "نظرية المنظمة: هيكل وتصميم"، 2000، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ص: 89.

إذ تبيّن من مراجعة الدراسات عدم تقديم أيّ تعريف للحجم، وذلك لأنّ الغموض الذي يحيط بالحجم التنظيمي قد وصل إلى الحد الذي جعل المنطق الذي يقوم عليه قياسه يوصف بأنّه أرض جرداء من النظرية، ويرجع معظم الغموض إلى حقيقة أنّ الحجم مفهوم متعدد الأبعاد، وليس مفهوماً كلياً.¹¹⁷

ويرى بعضهم أنّ هناك اتفاقاً واسعاً من قبل أغلب الباحثين في نظرية المنظمة بالنسبة للعدد الكليّ للعاملين فيها ومن الباحثين من يستخدم مجموع الموجودات لقياس حجم الشركة، إذ يستخدم البعض منهم مجموع الموجودات، ويعتمد آخرون اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الموجودات مقياساً لحجم المنشأة، ويستخدم البعض معدل نموّ مجموع الموجودات كمقياس للنمو.¹¹⁸

ومن الباحثين من يستخدم حجم المبيعات (الإيرادات) المتحققة لقياس حجم الشركة.¹¹⁹ ويرى آخرون أفضلية الاعتماد على مقياس حجم المبيعات الكلية بوصفه مقياساً للتعبير عن حجم الشركة على مقياس إجماليّ الموجودات، لأنّ المقياس الأخير يكون عرضة لعدم الدقة بسبب التغيّرات في الأسعار.¹²⁰ وقد اختلف الباحثون بشأن تطبيق هذا المقياس فمنهم من يستخدم إجماليّ المبيعات، ومنهم من يستخدم لوغاريتم المبيعات السنوية، ومنهم من استخدم نسبة المبيعات الخارجيّة.¹²¹

وبالمقابل هنالك من يستخدم مقاييس أخرى للحجم، فمن الباحثين من يستخدم حجم الإنتاج، ومنهم من يستخدم التوزيع الجغرافي لمواقع عمل الشركة.¹²²

ومن الباحثين من يقيس حجم المنشأة بالاعتماد على الحصة السوقية التي تتمتع بها في أسواقها العاملة، وذلك من خلال اختبارهم للكيفية التي تختلف فيها المنشأة صغيرة الحجم في طبيعة سلوكها التنافسي عن المنشأة كبيرة الحجم.¹²³

ويوجز الأستاذان (الشماع وحمود) مؤشرات قياس حجم الشركة بعدد الأفراد العاملين، المدخلات والمخرجات، الهيكل التنظيمي، والمؤشرات الماليّة، والتي تتضمن: قيمة الموجودات، المبيعات، رأس المال الممتلك، والدخل الصافي ويرى هذان الأستاذان أنّ هذه المؤشرات الماليّة غالباً ما تعتمد معايير لقياس حجم النموّ في الشركة.¹²⁴ وهناك العديد من المقاييس لحجم المنظمة أهمها:

¹¹⁷ جاكسون و زملاؤه، "نظرية التنظيم منظور كلي للإدارة"، مرجع سبق ذكره، ص:378.

¹¹⁸ السالم، مؤيد، "نظرية المنظمة: هيكل وتصميم"، مرجع سبق ذكره، ص:89.

¹¹⁹ الدوري، ذكريا، "أثر الاندماج في المنظمة"، مرجع سبق ذكره، ص:37.

¹²⁰ العلي، حسن، "أثر حجم المنشأة في عائد ومخاطرة الأسهم العادية مرجع سبق ذكره، ص:4.

¹²¹ العلي، حسن، "أثر حجم المنشأة في عائد ومخاطرة الأسهم العادية مرجع سبق ذكره، ص:4.

¹²² الدوري، ذكريا، "أثر الاندماج في المنظمة"، مرجع سبق ذكره، ص:37.

¹²³ Chen , Ming J. and Donald , Hambrick C., " Speed, Stealth and Selective Attack : How Small Firm

Differ From Large Firms in Competitive Behavior " , Academy of Management Journal ,Vol.36 , No.2

,1995.

¹²⁴ الشماع، حمود، "إدارة المنظمة"، 1989، الطبعة الأولى، جامعة بغداد، مطبعة الزهراء، ص:396.

عدد العاملين، حجم الإنتاج، حجم المبيعات، الأرباح والموجودات، ويرى أن تلك المقاييس تقي بالغرض لقياس حجم المنظمات الصناعية والتجارية، وقياس حجم المصرف أو المؤسسة المالية، يمكن الاعتماد على التعاملات المالية، وعدد حسابات الزبائن.¹²⁵

يحدد العديد من الباحثين حجم الشركة بحجم النشاط الذي تديره، أو المبيعات التي تحققها أو حجم رأس المال، أو عدد العاملين في الشركة، ومن الباحثين (خاصة في التحليلات المالية) من يستخدم مجموع الموجودات، أو الودائع، أو مجموع الموارد المالية المتاحة (الودائع ورأس المال)، أو الأرباح الصافية مؤشرات للحجم.¹²⁶ وقد طرح العديد من الباحثين مؤشرات مالية مشابهة أو مقارنة نوعاً ما لتلك المؤشرات، وأشاروا إلى أن مجموع الموجودات، ورأس المال، والمبيعات، والدخل الصافي، غالباً ما تعتمد كمؤشرات لقياس حجم شركات الأعمال و ثم مقدار النمو فيها.

ويرى الخطيب أن أكثر المقاييس شيوعاً لحجم الشركة، وأكثرها استخداماً هي: إجمالي الأصول وحقوق الملكية وعدد العاملين وعدد المساهمين وصافي المبيعات.¹²⁷

وتتم الإشارة من قبل الباحثين¹²⁸ إلى إمكانية استخدام مجموعة من المقاييس والمؤشرات لغرض تحديد حجم المؤسسات المالية والمصرفية ومقارنتها بالمؤسسات المالية والمصرفية الأخرى، ومن أبرزها:

1-مجموع الموجودات.

2-حجم القروض الممنوحة.

3-حجم الاستثمارات المالية.

4-حجم رأس المال الممتلك.

5-عدد العاملين.

6-حجم الودائع التي يتعامل معها المصرف أو المؤسسة المالية.

ويشير الكاتب (Ross , Stephen)¹²⁹ إلى أن حجم المصرف غالباً ما يقاس بمجموع الموجودات، أو الودائع، أو رأس المال الممتلك (حق الملكية) ويحدد مجموع الموجودات، وحق الملكية مؤشرات حجم الشركة. ويرى باحث آخر أن مقياس الحجم يتباين فيما أن يكون مجموع موجودات الشركة، أو مبيعاتها.¹³⁰

¹²⁵ ماهر، أحمد، "التنظيم الدليل العملي لتصميم الهياكل والممارسات التنظيمية"، 2007، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الرياض، ص:521.

¹²⁶ الدوري، زكريا، "أثر الاندماج في المنظمة مرجع سبق ذكره، ص:37.

¹²⁷ الخطيب، محمد محمود، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، مرجع سبق ذكره، ص:71.

¹²⁸ الدوري، زكريا، "أثر الاندماج في المنظمة مرجع سبق ذكره . ص:20.

¹²⁹ Ross , Stephen A , Westerfield , Randolph W., and Jordan , Brandford , " Fundamentals of Corporate Finance " ,7th.ed., N.Y.: Irwin / Mc Graw – Hill, Inc., 2006.

¹³⁰ العامري، محمد، "الإدارة المالية المتقدمة"، 2010 مرجع سبق ذكره، ص:147.

ومن الباحثين من يستخدم القيمة السوقية كمقياس لحجم الشركة، إذ يقاس حجم الشركة لفترة زمنية معينة بمقدار القيمة السوقية الإجمالية لأسهمها العادية، وهذا يعني أن حجم الشركة يمكن أن يقاس بحاصل ضرب القيمة السوقية لسهم الشركة العادي في فترة زمنية معينة بعدد الحصص (الأسهم) المصدرة في تلك الفترة، هذا في حالة احتساب حجم الشركة على أساس الأسهم العادية المصدرة، أو بأخذ اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية لحق الملكية للشركة في نهاية الفترة.¹³¹

مما سبق يتضح أن هنالك مقاييس عدة لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات، أو حقوق المساهمين، أو إجمالي الودائع، أو عدد العاملين أو إجمالي المبيعات، أو القيمة السوقية.¹³² وقد لوحظ من الدراسات التي اهتمت بنمو الشركة استخدامها بشكل واسع لهذه المؤشرات وغيرها من المؤشرات الأخرى، لقياس نمو الشركة.¹³³

ويرى البعض أن هذه المقاييس مترابطة، وممكنة الإحلال محل بعضها الآخر في عدد من الشركات، ولعدد من الصناعات.¹³⁴

ويرى البعض أن هذه المقاييس مختلفة الحجم والمستخدم في الدراسات قد لا تكون بديلة لبعضها البعض، ومن الممكن أن يعبر كل مقياس عن طاقات الشركة بشكل مختلف.¹³⁵ وتم وضع معيارين أساسيين لقياس حجم الشركة هما:

1-المعايير النوعية: وتتمثل بالمعايير التي لا يمكن قياسها مثل مدى استخدام التكنولوجيا، ونوع الاستراتيجية المستخدمة.

2-المعايير الكمية: وهي المعايير التي يمكن قياسها مثل الأيدي العاملة، ورأس المال، وحجم الموجودات، والمبيعات وغيرها، وكما أشرنا سابقاً فإن الزيادة في المعايير النوعية هي تنمية، في حين أن الزيادة في المعايير الكمية تمثل نمواً.

أما بخصوص قياس مقدار النمو رياضياً لمتغير ما، فيتم عن طريق طرح قيمة المتغير في السنة السابقة من قيمة المتغير في السنة الحالية، ولحساب معدل النمو لمتغير ما وليكن (X)، يقتضي أخذ التغير في قيمة هذا المتغير (X) بين فترتين زمنيةتين وتقسيم ذلك المتغير على القيمة الأولى للمتغير (X).¹³⁶

¹³¹ الدوري، زكريا، "أثر الاندماج في المنظمة"، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

¹³² العسلي، حمزة، "أثر التحرير المالي على عوائد وأحجام تداول أسهم قطاع البنوك"، 2004، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم، ص: 54.

¹³³ الحسنكو، رغد، "تحليل النمو وأثره في المخاطر المالية للسهم العادية مرجع سبق ذكره، ص: 56.

¹³⁴ العلي، حسن، "أثر حجم المنشأة في عائد ومخاطرة الأسهم العادية مرجع سبق ذكره، ص: 70.

¹³⁵ الخطيب، محمد محمود، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

¹³⁶ العامري، محمد، "الإدارة المالية المتقدمة"، مرجع سبق ذكره، ص: 147.

بناءً على ما تقدم، ولأنَّ النموَّ يمثل الزيادة في الحجم يمكن حساب معدل (نسبة) نموَّ الشركة عن طريق طرح حجم الشركة في السنة السابقة من حجم الشركة في السنة الحالية، و ثمَّ تقسيم الناتج (مقدار التغيُّر) على حجم الشركة في السنة السابقة.

إنَّ لمعدل النموَّ أهميَّة خاصَّة، إذ إنَّه يمكِّن المحلل المالي من تحديد طبيعة نموَّ الشركة، فإذا كانت الشركة تنمو بمعدلات تتناسب مع معدلات نموَّ الاقتصاد القومي، فإنَّ هذا يدعى نموًّا طبيعيًّا، أمَّا إذا كانت الشركة تنمو بمعدلات أعلى من معدلات نموَّ الاقتصاد القومي، فإنَّ هذا النمو يدعى بالنموَّ السريع، وإذا كانت معدلات نموَّ الشركة أقل من معدلات نموَّ الاقتصاد، فيقال عن الشركة راكدة، وفي حالة كون معدلات النموَّ سالبة، فإنَّ ذلك يدل على تراجع الشركة.¹³⁷

¹³⁷ العامري، محمد، "الإدارة المالية المتقدمة"، مرجع سبق ذكره، ص: 435.

المبحث الثالث:

محددات النمو في شركات التأمين

تعدّ صناعة التأمين من الصناعات المتطورة في الدول المتقدمة فهي تساهم مساهمة فعّالة في الاقتصاد الكلي للدولة وفي العديد من المجالات، ويعدّ قطاع التأمين أحد دعائم قطاع الخدمات الماليّة وذلك من خلال توفير آليات المخاطر والتشجيع على الاستثمار مما يجعله من أهم العوامل المساعدة على النهوض في الاقتصاد الوطني..

ويعدّ أيضاً قطاع التأمين مكوناً أساسياً في النظام المالي لكل اقتصاد، وازدادت أهميته مع التوسع في أعمال التأمين والتعامل مع شركاته، وأصبح التأمين جزءاً مكماً للنظام المصرفي، بل لا يقل عنه أهميّة من حيث الأصول المتداولة لديه ومن حيث الموارد الماليّة، وخاصّة السيولة التي استطاعت شركات التأمين الوصول إليها وجمعها، كما تطورت فنيات وأساليب عمل التأمين فظهرت أعمال إعادة التأمين والشركات التي تقدم الخدمات المتصلة.

وقد تطور نشاط التأمين وانتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من الصناعات الأكثر قوّة ومن أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأيّة دولة، فالشركات والهيئات المختلفة تجد في التأمين الدرع الواقي والوسيلة الفعّالة لحماية ممتلكاتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة وضمان استمرارها. وأدركت الدول التي انتشر فيها الوعي التأميني أهمية هذا النشاط ومكانته الكبيرة في التطور الاقتصادي، الأمر الذي دفعها إلى الإشراف على الشركات القائمة على إدارته والاهتمام بنموّها من خلال إخضاعها لمجموعة من القوانين التنظيمية والتشريعية بهدف تحقيق رقابة الدولة وحماية أموال المؤمن لهم، وكذلك اللجوء إلى تقييم شركات التأمين دورياً قصد معرفة وضعها المالي والحكم على مستوى أدائها بشكل جيد.

ما دفع السلطات العمومية إلى التفكير في إدخال إصلاحات عميقة إلى النظام التأميني، هدفها إعطاؤه الأدوات الضرورية للعمل كمؤسسات تتمتع بالاستقلالية، بهدف تحقيق عوائد تسمح لها بالاستمرار والتطور والنمو. سيتناول المبحث أهم المحددات المعتمدة في تقييم أداء شركات التأمين وهي التي تؤثر في نموّها بشكل نظري عموماً، وبشكل عملي وتطبيقيّ على شركات التأمين السورية خاصّةً، من أجل معرفة التطورات التي يمكن أن تطرأ على نموّها وتساعد على ذلك بشكل فعّال و من أجل تفادي الأزمات التي يمكن الوقوع فيها.

حيث نعرضها في البدء وفقاً للأدبيات النظرية و ثمّ نعرض نتائج الدراسات التطبيقية العملية في هذا الخصوص.

أولاً: محددات نمو أداء شركات التأمين في الأدبيات النظرية

تؤدي شركات التأمين دوراً مهماً في الاقتصاد، ويمثل أداء تلك الشركات ركناً رئيسياً بالنسبة للقطاعات الأخرى والمجتمع، تبعاً للخدمات التأمينية التي تقدمها لمختلف القطاعات والأفراد التي تمكنهم من تجاوز الأخطار التي يتعرضون لها.

وعليه فإن دراسة نمو هذه الشركات والعوامل التي تساعد على زيادة هذا النمو يعدّ أمراً مهماً لدرجة كبيرة. إن شيوع استخدام مصطلح النمو في الأدب وكثرة استعماله خاصة في البحوث التي تتناول الشركات لم يؤدّ إلى توحيد مختلف وجهات النظر حول مدلوله، وكيفية قياسه خاصة في شركات التأمين.. وفي ظل الظروف البيئية المتغيرة، فإن النمو هدف أساسي لكل شركة، وطالما أنّ شركات التأمين تعمل في بيئة غير مستقرة تتصف بشدة المنافسة فإنّه يتوجب وقوف الشركة على دراسة العوامل التي تساعد في نمو الشركة بشكل واضح.

وهناك العديد من محددات نمو شركات التأمين منها ما له صلة بالبيئة السياسية والاقتصادية والقانونية ومنها ما هو مرتبط بخصائص شركات التأمين كالحجم والإدارة وعدد الموظفين والفروع وغير ذلك.

العوامل الاقتصادية والسياسية:

يتأثر أداء شركات التأمين بالظروف السياسية والاقتصادية الموجودة في البلد كأيّة شركة وأي قطاع آخر عامل في السوق، حيث يتحسن وينمو أداؤها بظروف الاستقرار السياسي والاقتصادي ويتراجع في حال وجود اضطرابات معينة.

وقد عاشت سورية سنوات عديدة من الاستقرار السياسي والاقتصادي منذ دخول الشركات الخاصة في عام 2005، حيث تمتعت سورية باستقرار على كافة الأصعدة جعلت من سوق التأمين المفتوح حديثاً أمام الشركات الخاصة سوقاً واعداً خاصة بعد فترة من الانفتاح الاقتصادي وتحسن المؤشرات الاقتصادية بشكل عام، فقد دخلت العديد من الشركات الخاصة ووصل عددها إلى 13 شركة، أما خلال فترة الدراسة (2015-2020) فقد كانت سورية في أزمة اقتصادية في البداية حيث عانت شركات التأمين من صعوبات كثيرة أضعفت أداؤها شأنها في ذلك شأن جميع الشركات الأخرى في جميع القطاعات وتميّزت بالتحسن في الظروف الاقتصادية في نهاية الفترة.

الثقافة الاجتماعية والوعي التأميني:

تؤثر الثقافة والوعي التأميني في أداء شركات التأمين فكلما ازدادت نسبة الأفراد المدركين لأهمية التأمين وفوائده زاد الإقبال على المنتجات التأمينية وبالتالي يتحسن أداء هذه الشركات ويزداد نموها. ولرفع مستوى الوعي التأميني في سورية يجب وضع آلية تشارك فيها جميع شركات التأمين تشمل تنظيم حملات إعلانية منظمة عبر وسائل الإعلام المختلفة تهدف إلى تعريف الأفراد والمؤسسات بأهمية التأمين وفوائده.

• المنافسة:

تؤثر المنافسة بين شركات التأمين في أدائها حيث يمكن أن تضطر شركات التأمين إلى تخفيض مبالغ الأقساط لجذب الزبائن مما يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد وبالتالي التأثير في الربح والنمو بشكل عام، و من ناحية أخرى يمكن للمنافسة أن يكون لها آثار إيجابية على نمو الشركات وذلك من خلال تحسين الخدمات التي تؤديها.

• الإدارة:

تؤدي الإدارة دوراً رئيسياً في نمو الشركات بما تنتهجه من استراتيجيات مختلفة لتحقيق الأهداف والمهام الموكلة فيها، ومدى قدرة هذه الإدارة على الموازنة بين العائد والمخاطر وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات من خلال خبرتها وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

إنّ قدرة الإدارة على إدارة الهيكل المالي يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المخططة وذلك في حال تمكنها من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد الشركة في موجودات وأصول ذات عوائد مجزية مع الأخذ بعين الاعتبار محاولة تخفيض التكاليف.

إنّ أداء الشركات ما هو إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها الإدارة بمختلف مستوياتها، فالإدارة الرشيدة هي التي تتخذ القرارات التي تحسن الأداء وتزيد نسب الربحية لتصل إلى تحقيق النمو المطلوب من خلال الموازنة بين مختلف المؤشرات الاقتصادية.

• حجم الشركة:

يقاس حجم الشركة بشكل عام بمقدار ما تمتلكه من موجودات أو بمقدار ما تمتلكه من حقوق الملكية، فكل حجم الشركة يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، حيث يكون هذا المعدل كبيراً في الشركات الصغيرة مقارنة بالشركات الكبيرة، إلا أننا نلاحظ أنّ الرافعة المالية في الشركات الكبيرة أكبر منها في الشركات الصغيرة الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية.

إضافة إلى أنّ زيادة حجم موجودات الشركة سوف يزيد من قدرتها على الاستثمار وبالتالي تحسين أدائها وزيادة ربحيتها ونموها، كما أنّها تكون أكثر قدرة على توفير خدمات جديدة والقيام بالعديد من الأنشطة التي لا تستطيع الشركات الصغيرة القيام بها.

هناك عدم وضوح في تأثير الحجم في أداء الشركات، ولكنّ هناك إجماعاً على أنّ حجم الشركة له تأثير في مستوى الأداء للشركة، فالشركات الكبيرة قد تولّد أداءً متميّزاً، لأنّها الأكثر القدرة على تنظيم أنشطتها بكفاءة كبيرة، وفي السياق نفسه فإنّ الشركات الكبيرة تستطيع الحصول على صفقات أفضل سواء في سوق المال أم في أسواق عناصر الإنتاج الأخرى.

بينما يرى البعض الآخر بأنّ الحجم من الممكن أن يكون له تأثير سلبي على أداء الشركة، حيث إنّ نمو حجم الشركة قد يؤدي إلى عدم القدرة على الحفاظ على الأداء المتميّز للشركة.

• **توظيف الموارد/الاستثمارات:**

توجه شركات التأمين الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في المصارف والأوراق المالية حيث يعدان من أهم مجالات الاستثمار لشركات التأمين، حيث تزداد ربحية شركات التأمين بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات، فالدخل المتولد عنهما يعد المصدر الرئيس لإيرادات شركة التأمين. ويعد قرار الإدارة في توظيف الموارد من القرارات التي تعتمد على عوامل عدّة أهمها حاجة الشركة إلى السيولة ومدى توفر فرص استثمارية جديدة مدّرة للدخل، أما بالنسبة لتوظيفات شركات التأمين في الأصول الثابتة فنجد أنها يجب أن تكون محدودة بما تتطلبه طبيعة عملها وذلك باعتبارها موجودات غير مدّرة للدخل.

• **عمر الشركة:**

إنّ زيادة عمر الشركة يؤدي دوراً كبيراً في التأثير في أدائها و ربحيتها فالشركات التي لها زمن طويل وسمعة حسنة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من الشركات الجديدة، فالأفراد مطمئن للشركات ذات الأعمار الطويلة لنقتها بأنها قادرة على البقاء والاستمرار، كما أنّ لها إدارة قادرة خبيرة بالسوق واحتياجاته. إضافة إلى أنّ الشركات غالباً تستهلك أغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها، ما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات الأخرى.

• **عدد الموظفين:**

إنّ زيادة عدد الموظفين والعاملين لدى الشركة يزيد طاقتها الإنتاجية وبالتالي يُحسن مستوى الأداء خاصّة إذا كان مستوى العاملين عالياً، فالشركة ذات أعداد الموظفين المرتفعة تعكس انتشاراً جغرافياً كبيراً أو زيادة في خدماتها الفنية والتقنيّة والعمليات التي تهدف إلى تقديم أفضل خدمة ممكنة للزبون.

• **عدد الفروع /الانتشار الجغرافي/:**

إنّ انتشار الشركة جغرافياً خاصّة في الأماكن ذات الكثافة السكانية العالية سيجعل زبائنها وعدد المتعاملين معها أكبر، ويمكن لهذه الفروع أن تزيد من حجم أعمال الشركة ككل من خلال زيادة الأفراد الطالبين للخدمة المقدمة لها.

• **نمو إجمالي أقساط التأمين:**

أحد المحددات المؤثرة في أداء شركات التأمين هو نمو إجمالي أقساط التأمين، فكلما ازداد حجم أقساط التأمين من عام لعام دلّ ذلك على نمو حجم أعمال الشركة أي زيادة الطلب على شراء بوليصات التأمين التي توفرها الشركة، وبالتالي زيادة أرباحها.

ثانياً: تطور بعض مؤشرات النمو في شركات التأمين الخاصة المدروسة

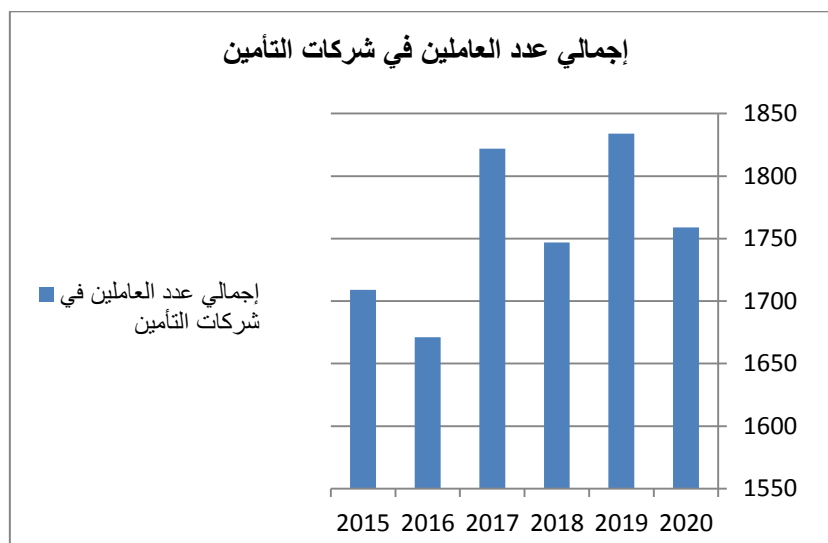
❖ العاملون في شركات التأمين في سورية:

بلغ عدد العاملين في قطاع التأمين في نهاية 2020 /3082/ شخص موزعين على كامل القطاع بين موظفي شركات تأمين وشركات إدارة نفقات طبية و الاتحاد السوري لشركات التأمين وهيئة الإشراف على التأمين إضافة إلى عدد من مقدمي الخدمات التأمينية بانخفاض نسبته 1,5% عن عام 2019، وبلغ عدد العاملين في شركات التأمين السورية وفق البيانات المتوفرة لدى الهيئة لنهاية عام 2020 /1759/ عاملاً موزعين على كافة شركات التأمين السورية.¹³⁸

جدول رقم (1,1) تطور إجمالي عدد العاملين خلال فترة الدراسة (2015-2020)

عدد السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي عدد العاملين في شركات التأمين	1709	1671	1822	1747	1834	1759

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة على موقع هيئة الإشراف على التأمين في سورية.



الشكل رقم (1,1) تطور إجمالي عدد العاملين في شركات التأمين خلال الفترة (2015-2020)

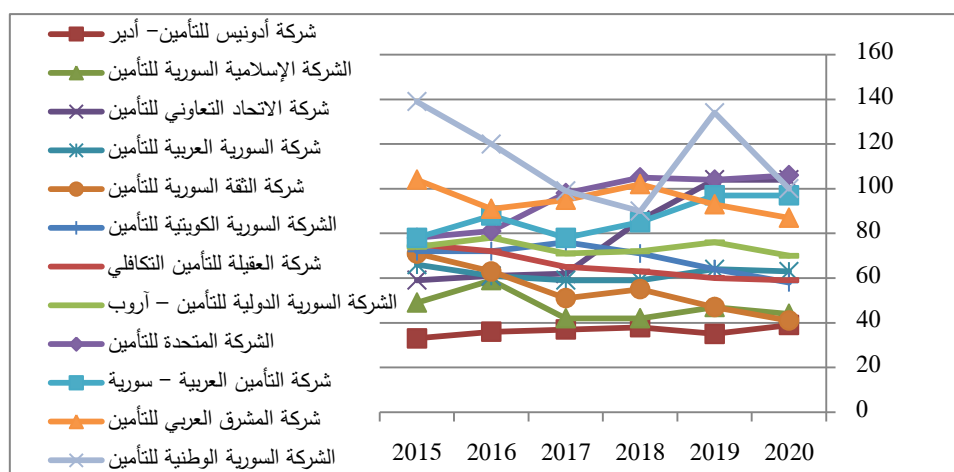
يلاحظ من الشكل رقم (1,1) أنّ أكبر عدد لإجمالي العاملين في قطاع التأمين خلال فترة الدراسة كان في عام 2019 حيث بلغ عددهم /1834/ عامل، وأقل عدد كان في عام 2016 بعدد /1671/ عامل. أمّا فيما يتعلق بعدد العاملين في كل شركة، فيبين الجدول (2-1) عدد العاملين في كل شركة في شركات التأمين في سورية، كما يلي:

¹³⁸ التقرير السنوي لعام 2020، الموقع الإلكتروني لهيئة الإشراف على التأمين.

الجدول رقم (1,2) إجمالي عدد العاملين في كل شركة تأمين في سورية خلال فترة الدراسة (2015-2020)

عدد السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الشركة السورية الوطنية للتأمين	139	120	99	90	134	100
شركة المشرق العربي للتأمين	104	91	95	102	93	87
شركة التأمين العربية - سورية	78	88	78	85	97	97
الشركة المتحدة للتأمين	78	81	98	105	104	106
الشركة السورية الدولية للتأمين آروب	74	78	71	72	76	70
شركة العقيلة للتأمين التكافلي	75	72	65	63	60	59
الشركة السورية الكويتية للتأمين	72	72	76	71	64	58
شركة الثقة السورية للتأمين	71	63	51	55	47	41
شركة السورية العربية للتأمين	66	61	59	59	64	63
شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	59	61	62	86	104	104
الشركة الإسلامية السورية للتأمين	49	59	42	42	47	44
شركة أدونيس للتأمين - أدير	33	36	37	38	35	39

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة على موقع هيئة الإشراف على التأمين في سورية.



الشكل رقم (1,2) تطور إجمالي عدد العاملين في كل شركة تأمين خلال فترة الدراسة (2015-2020)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة على موقع هيئة الإشراف على التأمين.

يلاحظ من الشكل رقم (1,2) أنَّ أكبر عدد لإجمالي العاملين في قطاع التأمين هو في الشركة السورية الوطنية للتأمين في سنة 2015 بعدد 139/ عامل لينخفض في السنوات التالية ويعود للارتفاع في سنة 2019 بعدد 134/ عامل، أما أقل عدد لإجمالي العاملين كان في شركة أدونيس للتأمين-أدير بأعداد قليلة كان أعلاها في عام 2020 بعدد 39/ عامل.

❖ التوزيع الجغرافي لشركات التأمين /عدد الفروع/:

الجدول رقم (1,3) إجمالي عدد الفروع في كل شركة تأمين في سورية خلال فترة الدراسة (2015-2020)

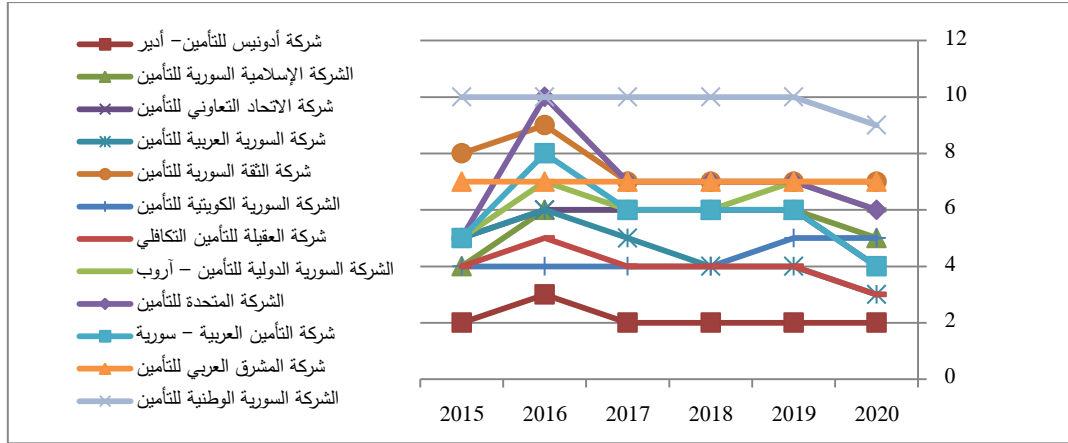
عدد السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الشركة السورية الوطنية للتأمين	10	10	10	10	10	9
شركة المشرق العربي للتأمين	7	7	7	7	7	7
شركة التأمين العربية - سورية	5	8	6	6	6	4
الشركة المتحدة للتأمين	5	10	7	7	7	6
الشركة السورية الدولية للتأمين آروب	5	7	6	6	7	6
شركة العقيلة للتأمين التكافلي	4	5	4	4	4	3
الشركة السورية الكويتية للتأمين	4	4	4	4	5	5
شركة الثقة السورية للتأمين	8	9	7	7	7	7
شركة السورية العربية للتأمين	5	6	5	4	4	3
شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	5	6	6	6	6	4
الشركة الإسلامية السورية للتأمين	4	6	6	6	6	5
شركة أدونيس للتأمين - أدير	2	3	2	2	2	2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة على موقع هيئة الإشراف على التأمين في سورية.

بالنسبة للانتشار الجغرافي للأعوام (2015-2020) توزعت الفروع على 11 محافظة وكان أكبر تواجد لها في محافظة دمشق تليها كل من حلب وحمص واللاذقية وطرطوس، وبالرغم من ظروف البلاد فقد استمرت شركات التأمين بالترخيص لفروع جديدة.. في كل من حمص وحلب واللاذقية وطرطوس.

وبلغ عدد الفروع المتوقعة لدى كافة الشركات في المحافظات 20 فرع.¹³⁹

¹³⁹ التقرير السنوي لعام 2020، الموقع الإلكتروني لهيئة الإشراف على التأمين.



الشكل رقم (1,3) تطور إجمالي عدد الفروع في كل شركة تأمين خلال الفترة (2015-2020)

يلاحظ من الشكل رقم (1,3) أنّ أعلى عام نموّاً خلال فترة الدراسة من حيث عدد الفروع هو 2016، حيث وصل عدد الفروع لعدد 10/ فروع في الشركة السورية الوطنية للتأمين والشركة المتحدة للتأمين. ويلاحظ أنّ شركة أدونيس للتأمين كانت أقل الشركات فروعاً في جميع سنوات الدراسة، والشركة السورية الوطنية للتأمين كانت أعلى الشركات فروعاً خلال فترة سنوات الدراسة (2015-2020).

❖ عمر الشركة

جدول رقم (1,4) تاريخ الترخيص والمزاولة لشركات التأمين في سورية

اسم الشركة	تاريخ الترخيص	تاريخ المزاولة
الشركة المتحدة للتأمين	06/02/2006	04/06/2006
الشركة السورية العربية للتأمين	05/04/2006	21/6/2006
الشركة السورية الدولية للتأمين - أروب	06/02/2006	06/07/2006
الشركة السورية الوطنية للتأمين	06/02/2006	06/08/2006
شركة التأمين العربية - سورية	12/06/2006	10/10/2006
الشركة السورية الكويتية للتأمين	06/02/2006	10/10/2006
شركة الثقة السورية للتأمين	04/04/2006	19/10/2006
شركة المشرق العربي للتأمين	05/04/2006	12/11/2006
شركة أدونيس للتأمين - أدير	21/07/2007	07/02/2008
شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	25/06/2006	13/02/2008
شركة العقيلة للتأمين التكافلي	28/12/2006	27/03/2008
الشركة الإسلامية السورية للتأمين	27/12/2007	08/10/2008

المصدر: التقرير السنوي لقطاع التأمين السوري لعام 2020.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (1,4) بأنَّ عمر الشركات جداً متقارب ففي عام 2006 بدأت الشركات التالية أعمالهم (الشركة السورية العربية للتأمين - الشركة المتحدة للتأمين - الشركة السورية الدولية للتأمين - الشركة السورية الوطنية للتأمين - شركة التأمين العربية - الشركة السورية الكويتية للتأمين - شركة الثقة السورية للتأمين - شركة المشرق العربي للتأمين)، وفي عام 2008 بدأت الشركات التالية (شركة أدونيس للتأمين - شركة الاتحاد التعاوني للتأمين - شركة العقيلة للتأمين التكافلي - الشركة الإسلامية السورية للتأمين).

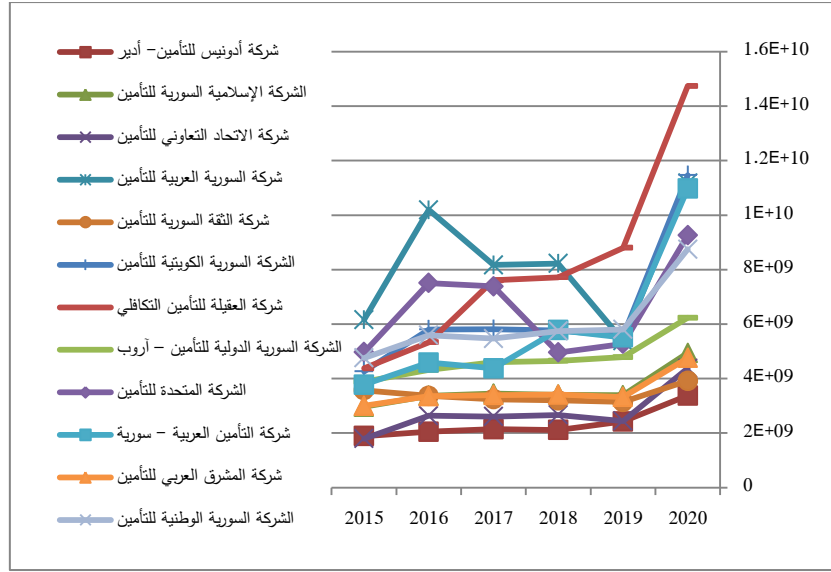
❖ حجم الشركة:

يُقاس حجم الشركة بشكل عام بمقدار ما تمتلكه من موجودات أو ما تمتلكه من حقوق ملكية، في هذه الدراسة سيتم التعبير عن حجم الشركة هنا بإجمالي الموجودات.

جدول رقم (1,5) تطور إجمالي الموجودات لشركات التأمين السورية خلال فترة الدراسة (2015-2020)

عدد السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الشركة السورية الوطنية للتأمين	4755070969	5591744127	5468176849	5744001323	5804932067	8748361692
شركة المشرق العربي للتأمين	3002282228	3353715029	3393531225	3413109081	3323155336	4759720947
شركة التأمين العربية - سورية	3773404666	4589482838	4374669004	5776338424	5510411606	10970637896
الشركة المتحدة للتأمين	4966270284	7504490305	7382066352	4955894281	5273371724	9264750260
الشركة السورية الدولية للتأمين	3878746265	4318557504	4596859854	4650097359	4787830763	6230942125
شركة العقيلة للتأمين التكافلي	4372223863	5334591781	7608777288	7718315090	8796380934	14737659701
الشركة السورية الكويتية للتأمين	4261135946	5800511141	5812897963	5770161055	5559872194	114661406.2
شركة الثقة السورية للتأمين	3568095504	3364483632	3242570624	3200007776	3141242548	3917911429
شركة السورية العربية للتأمين	6162007234	1019264195	8168683005	8222886304	5386878153	11175694377
شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	1797191351	2634974105	2609562161	2665795536	2444303797	4376292639
الشركة الإسلامية للتأمين	2967830167	3370639914	3445168597	3404024442	3389386888	4936797902
شركة أدونيس للتأمين - أدير	1888866494	2046384719	2141473894	2111238210	2427581824	3378624849

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة على موقع هيئة الإشراف على التأمين في سورية.



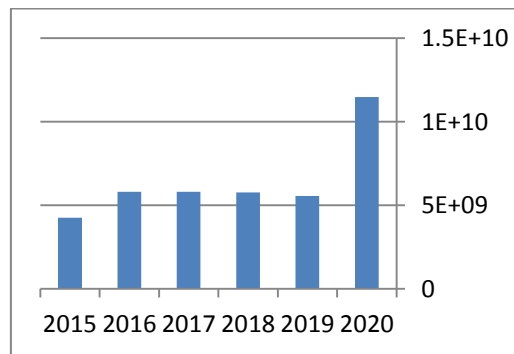
الشكل رقم (1,4) تطور إجمالي الموجودات في شركات التأمين في سورية خلال فترة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة على موقع هيئة الإشراف على التأمين في سورية.

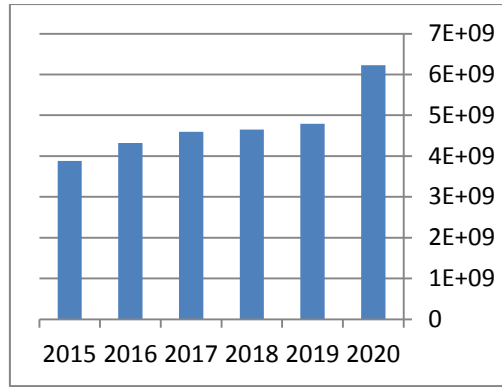
يلاحظ من الشكل رقم (1,4) نمو إجمالي الموجودات بنسب مهمة خلال فترة الدراسة في معظم شركات التأمين، شهدت أكبر نسب نمو إجمالي قيم الموجودات لجميع الشركات عام 2020، وكانت شركة العقيلة للتأمين التكافلي أعلى الشركات من حيث إجمالي الموجودات، حيث نمت موجوداتها خلال فترة الدراسة بنسبة 33%. وأقل الشركات نمواً في إجمالي الموجودات خلال فترة الدراسة هي شركة أدونيس للتأمين - أدير حيث نمت بنسبة 8,0%.

هذا يعني أنّ أكبر الشركات نمواً في الحجم هي شركة العقيلة للتأمين التكافلي، وأقلها نمواً هي شركة أدونيس للتأمين.

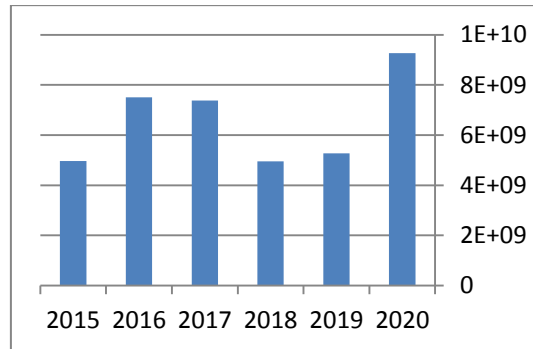
فيما يلي أشكال بيانية لتطور إجمالي الموجودات لكل شركة تأمين ضمن العينة في هذه الدراسة وخلال الفترة المدروسة:



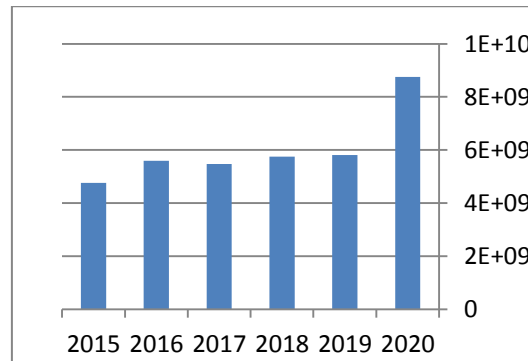
الشكل رقم (1,5) تطور إجمالي الموجودات في الشركة السورية الكويتية للتأمين



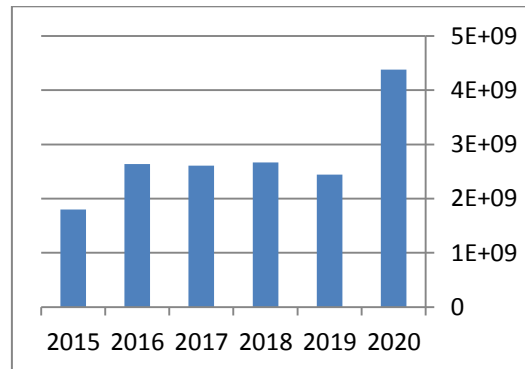
الشكل رقم (1,6) تطور إجمالي الموجودات في الشركة السورية الدولية للتأمين



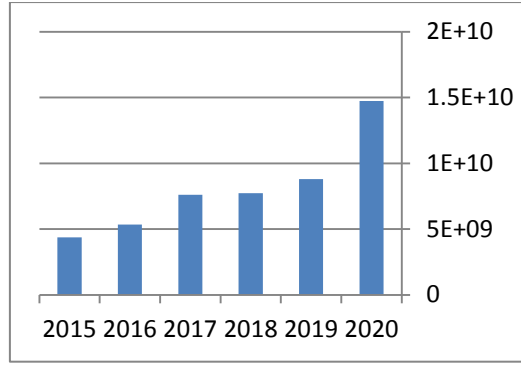
الشكل رقم (1,7) تطور إجمالي الموجودات في الشركة المتحدة للتأمين



الشكل رقم (1,8) تطور إجمالي الموجودات في الشركة السورية الوطنية للتأمين



الشكل رقم (1,9) تطور إجمالي الموجودات في شركة الاتحاد التعاوني للتأمين



الشكل رقم (1,10) تطور إجمالي الموجودات في شركة العقيلة للتأمين التكافلي

❖ الاستثمارات/ الموارد:

سيتم التعبير عن ما حققته الشركات من موارد من الاستثمارات بمعدل العائد على الاستثمار في هذه الدراسة كما يلي:

جدول رقم (1,6) معدل العائد على الاستثمار لشركات التأمين خلال فترة الدراسة (2015-2020)

عدد السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الشركة السورية الوطنية للتأمين	33%	26%	9%	6%	19%	51%
شركة المشرق العربي للتأمين	23%	19%	5%	6%	7%	37%
شركة التأمين العربية - سورية	5%	16%	22%	31%	2%	18%
الشركة المتحدة للتأمين	30%	32%	5%	25%	2%	40%
الشركة السورية الدولية للتأمين	16%	13%	2%	2%	4%	25%
شركة العقيلة للتأمين التكافلي	15%	13%	0%	18%	23%	16%
الشركة السورية الكويتية للتأمين	36%	37%	-8%	1%	-2%	56%
شركة الثقة السورية للتأمين	11%	3%	7%	13%	2%	13%
شركة السورية العربية للتأمين	39%	30%	-8%	0%	-1%	65%
شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	10%	7%	-4%	-20%	-35%	56%
الشركة الإسلامية السورية للتأمين	6%	16%	9%	5%	9%	19%
شركة أدونيس للتأمين - أدير	8%	11%	8%	6%	4%	17%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة على موقع هيئة الإشراف على التأمين في سورية.

*م احتساب معدل العائد على الاستثمار من خلال المعادلة التالية:

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح قبل الضريبة/حقوق المساهمين (رأس المال المستثمر)



الشكل رقم (1,11) معدل العائد على الاستثمار لشركات التأمين خلال فترة الدراسة

يلاحظ من الشكل رقم (1,11) ارتفاعات في معدل العائد على الاستثمار في معظم شركات التأمين، وكانت سنة 2020 أعلى سنة من حيث ارتفاع معدل العائد على الاستثمار في مختلف الشركات، وحققت الشركة العربية للتأمين أعلى نسبة نموّ في العائد على الاستثمار بنسبة 65%.

وأيضاً يلاحظ أن أقل عائد على الاستثمار كان في سنة 2017 حيث حققت شركتي السورية العربية للتأمين والكوبيتية للتأمين نسبة -8% في هذه السنة، وأيضاً شركة الاتحاد التعاوني للتأمين حققت نسبة -4%. وأقل عائد على الاستثمار خلال فترة الدراسة كان لشركة الاتحاد التعاوني للتأمين في عام 2019 بنسبة -35%.

❖ نموّ إجمالي أقساط التأمين:

سيتم الحديث عنها بشكل مفصل في القسم الفصل الثالث (الأداء المالي ونمو شركات التأمين) الذي سيربط بين المتغيرات التابعة والمستقلة باعتبارها المتغير التابع المعبر عن نمو شركات التأمين.

الفصل الثالث

الأداء المالي ونمو شركات التأمين

المقدمة:

كانت بداية قطاع التأمين في سورية من خلال الشركات والوكالات العربية والأجنبية حيث زاد عددها على 77 شركة ووكالة، وتأسست أولى شركات التأمين السورية عام 1952 باسم شركة الضمان.

بعد ذلك صدرت قرارات التأمين بالقانون رقم 117 تاريخ 1961/7/20 والذي بموجبه جرى تأمين جميع شركات التأمين في سورية وأُنيط إلى شركة الضمان السورية حصراً لإصدار عقود التأمين كشركة تأمين وحيدة بعد أن آلت ملكيتها للدولة وأطلق عليها اسم المؤسسة العامة السورية للتأمين.

بقي وضع قطاع التأمين كذلك حتى إصدار المرسوم التشريعي رقم/68 لعام 2004 الذي أحدثت بموجبه هيئة الإشراف على التأمين حيث جاء المرسوم كمرحلة أساسية لتحضير وبناء السوق الوطنية للتأمين ووضع القواعد التنظيمية له، وكان من أهم ما قامت به هيئة الإشراف على التأمين بإنجازه تلبية المتطلبات الضرورية لانطلاقة السوق عبر تحديد الضوابط العامة لقيام شركات التأمين وجميع الجهات الأخرى التي تمارس أعمالاً مساندة أو ملحقة بالنشاط التأميني.¹⁴⁰

كما صدر المرسوم التشريعي رقم 43 تاريخ 2005 المتضمن قانون التأمين وبموجبه أنهى العمل بقانون الهيئات وسمح بإنشاء شركات تأمين خاصة نظراً لما تتطلبه طبيعة المرحلة التي تمر بها سورية من حيث التعددية. واستناداً لأحكام المرسومين التشريعيين المذكورين تم الترخيص لعدد من شركات التأمين الخاصة تجاوز عددها 12 شركة إضافة إلى المؤسسة العامة السورية للتأمين وباشرت أعمالها في المحافظات السورية بعد أن حققت هذه الشركات الشروط والتعليمات الواردة في القوانين النافذة.

لم تكن المؤسسة العامة السورية للتأمين تغطي فروع التأمين كافة حيث لم تكن نشطة في مجال التأمين الصحي والتأمين على الحياة، وهذا ما جعل السوق السوري سوقاً واعداً للشركات الخاصة.

كما تم تأسيس الاتحاد السوري لشركات التأمين بموجب المرسوم /43/ لعام 2005 وبدأ العمل رسمياً عام 2007 حيث ضمّ في عضويته شركات التأمين وإعادة التأمين المرخص لها والمسموح لها بالعمل في سورية، ويهدف إلى رعاية مصالح أعضائه وتطبيق قواعد ممارسة المهنة وتمثيلهم لدى أية جهة فيما يتعلق بأعمال التأمين وإلى تقوية الروابط وتعميق التعاون بين شركات التأمين السورية.¹⁴¹

¹⁴⁰ هيئة الإشراف على التأمين ، موقع الهيئة على شبكة الإنترنت، 2013.

¹⁴¹ الاتحاد السوري لشركات التأمين ، موقع الاتحاد على شبكة الإنترنت، 2013.

المبحث الأول:

هيكليّة سوق التأمين في سورية

أولاً: أهميّة قطاع التأمين في سورية وتطوره:

لقطاع التأمين دور مهم في دعم البنية الاقتصاديّة، و تزاوّل شركات التأمين في سورية مختلف أنواع التأمينات العامة وتأمينات الحياة وقد تنوّعت منتجاتها بشكل كبير.

وبعدّ قطاع التأمين في سورية أحد أكثر القطاعات التي عانت خلال السنوات الماضية من تداعيات احتكارها من قبل القطاع العام، فمنذ فترة الستينات من القرن الماضي تميّزت المنظومة التأمينية بالجمود النسبي مقارنة بالتغيّرات التي حدثت على هذا القطاع في الدول العربية والأجنبية، وبقي التعامل خلال تلك الفترة مقتصرّاً على المؤسسة العامة السورية للتأمين حصراً والتي لم تقم بدورها التأميني بالشكل المطلوب حيث كانت مؤسسة حكومية تعتمد في الكثير من عملها على التأمين الإلزامي الذي تفرضه القوانين و التشريعات و تأمين القطاعات الحكومية، ولم تنتبه لأهمية مسألة الوعي التأميني ولا لأهمية التأمين بحد ذاته من النواحي الاقتصاديّة والاجتماعيّة والاستثماريّة.¹⁴²

وتشير الدراسات والإحصاءات إلى أنّ قطاع التأمين كان يشكل 3 بالمئة من الناتج المحلي في عام 2005 وهذا ما يؤكّد بدائية هذا القطاع، ويؤدي أيضاً إلى خسائر كبيرة في إمكانيات رفع الناتج المحلي الإجمالي، ومن جهة أخرى يؤدي إلى دخول أعداد كبيرة من المستثمرين المحليين و الأجانب و إقامة مشاريع ضخمة ذات تكاليف مرتفعة جداً كل ذلك دعا إلى ضرورة تواجّد سوق تأميني قادر على استيعاب الحركة الاستثمارية المتزايدة والتطورات الاقتصاديّة المتلاحقة.¹⁴³

وبعد ذلك ومنذ إطلاق المرسوم التشريعي رقم 34/ لسنة 2005، والذي فتح سوق التأمين في سورية للقطاع الخاص، فتحت العديد من شركات التأمين عمليّاتها في السوق السورية مع توقعات عالية لمعدلات النمو السريع. و نظراً للأهميّة الكبيرة التي يتمتع بها التأمين إذ ينظر إليه كأحد المعايير المهمّة لبيان التقدم أو التخلف، فقد أصبح مؤكداً أنّ الاهتمام بقطاع التأمين في سورية وتطويره أمر مهم من أجل مواكبته للتطور الاقتصادي العالمي وزيادة إنتاجيّته وفعاليّته.

¹⁴² ناصر، جودت، الأشقر، فراس، "سبل تفعيل صناعة التأمين والوعي التأميني في سورية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العملية، ص:7.

¹⁴³ الحموي، باسل، المستشار المالي والتنفيذي، بنك عودة ش.م.ل، مجموعة عودة سردار، في مؤتمر آفاق التأمين العربية والواقع الاقتصادي الجديد، دمشق، 2.1، حزيران، 2005.

وقد بدأت سورية في بذل المجهود الكبير لتطوير مجال التأمين، ودخلت مرحلة جديدة من الانفتاح تمثلت بمباشرة شركات التأمين الخاصة أعمالها في سورية في جو من المنافسة في تقديم خدمات تأمينية جديدة في كثير من جوانبها.

ونتيجة للبيئة القانونية التأمينية الجديدة، فقد بلغ عدد شركات التأمين العاملة في السوق 13 شركة تأمين، منها 12 شركة خاصة، بينها شركتان للتأمين التكافلي (الإسلامي)، بالإضافة إلى شركة حكومية واحدة هي المؤسسة العامة للتأمين، كما ضمت السوق السورية أيضاً شركة واحدة لإعادة التأمين هي شركة الاتحاد العربي، وتنوّعت المساهمات العربية والدولية ونسبها في شركات التأمين السورية، وكان هذا الأمر طبيعياً في سوق كانت ناشئة و خالية تماماً من العمل التأميني، وبحاجة لنقل خبرات التأمين العربية والدولية إليها، كما تنوّعت أحجام رؤوس تنوع سلة خدماتها للزبائن فغطت تقريباً الخدمات التأمينية كافة، وحاولت الانتشار في المحافظات السورية كافة، وقد عقدت الكثير من تلك الشركات عقود إعادة تأمين مع كبرى شركات التأمين العربية والعالمية لحماية ذاتها من المخاطر المحتملة، وبالتالي حماية المساهمين والزبائن.¹⁴⁴

وبالحديث عن مجتمع الدراسة وبموجب أحكام المرسوم رقم /43/ لعام 2005 تم الترخيص لاثنتي عشرة شركة تأمين خاصة بلغ مجموع رؤوس أموالها حوالي 16,5 مليار ليرة سورية إضافة إلى المؤسسة العامة السورية للتأمين وشركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، وقد ساهم في تأسيس شركات التأمين أكبر شركات التأمين العربية ورجال أعمال وشركات سورية.¹⁴⁵

إذاً يتكون مجتمع البحث من 12 شركة خاصة وشركة عامة واحدة.

الشركة الحكومية هي: المؤسسة العامة السورية للتأمين، أما الشركات الخاصة هي: السورية الكويتية للتأمين، السورية الوطنية للتأمين، المتحدة للتأمين، المشرق العربي للتأمين، السورية العربية للتأمين، شركة الثقة السورية للتأمين، الشركة الإسلامية السورية، الاتحاد التعاوني للتأمين (سوليدارتي للتأمين)، شركة أدونيس للتأمين - أدير، السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)، شركة التأمين العربية - سورية، العقيلة للتأمين التكافلي.

¹⁴⁴ www.dp-News.com .

¹⁴⁵ التقرير السنوي لقطاع التأمين السوري، موقع هيئة الإشراف على التأمين، www.sisc.sy.com .

وفيما يلي جدولٌ يوضح هذه الشركات وبعض صفاتها:

جدول رقم (2,1) معلومات عن شركات التأمين في سورية

اسم الشركة	رأسمال الشركة (مليون ل.س.)	الشكل القانوني	تاريخ الترخيص	تاريخ المزاولة
المؤسسة العامة السورية للتأمين	2.000	مؤسسة حكومية	تأسست عام 1952 باسم الضمان السورية وتغير اسمها إلى المؤسسة العامة السورية للتأمين عام 1977	
الشركة المتحدة للتأمين	1,593.75	مساهمة عامة	06/02/2006	04/06/2006
الشركة السورية العربية للتأمين	1,000	مساهمة خاصة	05/04/2006	21/6/2006
الشركة السورية الدولية للتأمين	1,270.5	مساهمة عامة	06/02/2006	06/07/2006
الشركة السورية الوطنية للتأمين	1,500	مساهمة عامة	06/02/2006	06/08/2006
شركة التأمين العربية - سورية	1,155.28	مساهمة خاصة	12/06/2006	10/10/2006
الشركة السورية الكويتية للتأمين	1,062.5	مساهمة عامة	06/02/2006	10/10/2006
شركة الثقة السورية للتأمين	850	مساهمة خاصة	04/04/2006	19/10/2006
شركة المشرق العربي للتأمين	850	مساهمة عامة	05/04/2006	12/11/2006
شركة أدونيس للتأمين - أدير	1,250	مساهمة خاصة	21/07/2007	07/02/2008
شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	1,000	مساهمة عامة	25/06/2006	13/02/2008
شركة العقيلة للتأمين التكافلي	4,000	مساهمة عامة	28/12/2006	27/03/2008
الشركة الإسلامية السورية للتأمين	1,000	مساهمة خاصة	27/12/2007	08/10/2008
شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين	50 مليون دولار			1974

المصدر: التقرير السنوي لقطاع التأمين السوري لعام 2020.

أما بالنسبة لعينة البحث فقد بلغ عدد شركات التأمين المدرجة في سوق الأوراق المالية 6 شركات ويبلغ مجموع رؤوس أموالها /10,426,750,000/ ل.س، وكانت شركة العقيلة للتأمين التكافلي أعلى شركة من حيث عدد المساهمين حيث يوجد لديها 1288 مساهم، ووفق التقرير السنوي الصادر عن سوق دمشق للأوراق المالية بلغ عدد صفقات قطاع التأمين في السوق لعام 2020 /1,418/ صفقة، وبلغ حجم التداول /835,224/ سهم بقيمة /347,598,545/ ل.س.¹⁴⁶

وهذه الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية:

- 1- شركة الاتحاد التعاوني للتأمين.
- 2- الشركة السورية الدولية للتأمين - أروب.

¹⁴⁶ التقرير السنوي لأعمال قطاع التأمين 2020.

3- الشركة السورية الكويتية للتأمين.

4- الشركة السورية الوطنية للتأمين.

5- الشركة المتحدة للتأمين.

6- شركة العقيلة للتأمين التكافلي.

وقد تم اختيار هذه العينة نظراً لأهميتها لكونها مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية علاوة على مدى تأثيرها في السوق السورية، وكذلك لصعوبة الحصول على البيانات والمعلومات من الشركات الأخرى. أما عن تطور قطاع التأمين في سورية، نجد التالي:

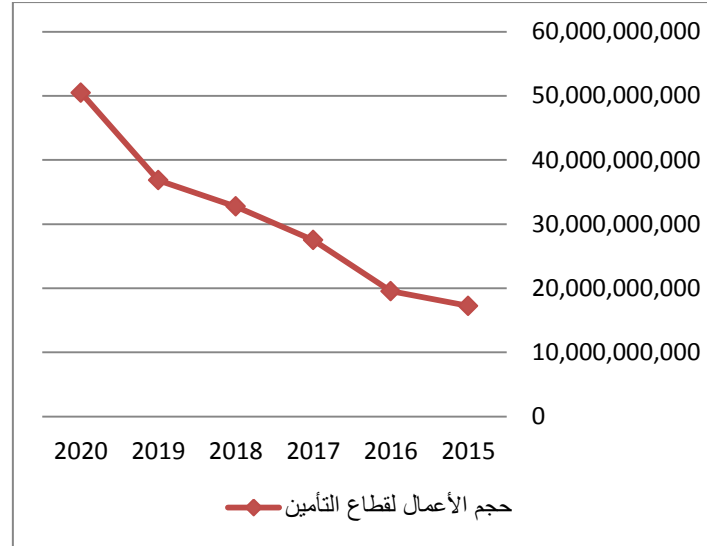
1- نمو حجم أعمال قطاع التأمين في سورية لفترة الدراسة (2015-2020)

شهدت سنوات الدراسة نسباً متفاوتة للنمو في حجم أعمال قطاع التأمين وأعلى نسبة نمو كانت في عام 2017 حيث بلغت 41%، فقد استطاع قطاع التأمين تحقيق نتائج نمو واضحة على الرغم من الصعوبات والتحديات الكبيرة التي واجهها الاقتصاد السوري ككل، والقطاع المالي بشكل خاص. والنتائج المتحققة خلال فترة الدراسة عززت من مكانة قطاع التأمين ضمن القطاع المالي قدرته على مواصلة تحقيق المزيد من النتائج الإيجابية المميزة، مستنداً في عمله إلى طموحات كبيرة وخطط متنوعة في استراتيجياته.

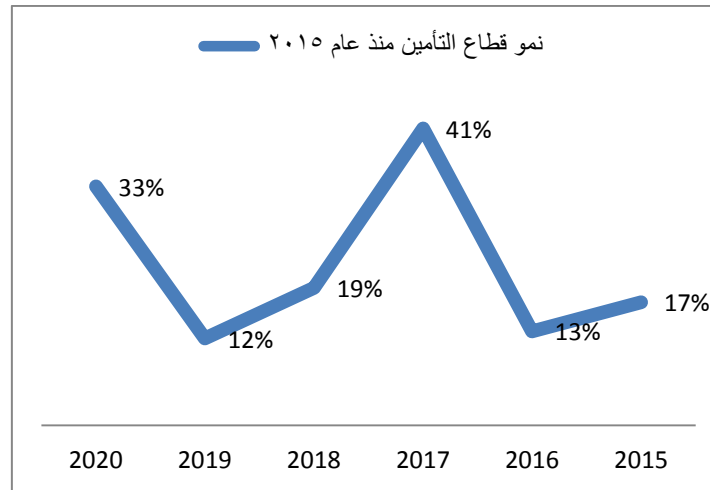
الجدول رقم (2,2) نمو حجم أعمال قطاع التأمين في سورية لفترة الدراسة (2015-2020)

عدد السنوات	حجم الأعمال	نسبة النمو	عدد الشركات	مجموع رؤوس الأموال	عدد العاملين
2015	17,248,467,196	17%	13	14,655,280,000	1709
2016	19,534,037,474	13%	13	14,655,280,000	1671
2017	27,510,341,580	41%	13	14,655,280,000	1822
2018	32,748,451,060	19%	13	16,040,280,000	1747
2019	36,831,097,049	12%	13	17,471,530,000	1834
2020	50,483,653,093	33%	13	18,532,030,000	1759

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي المنشور على هيئة الإشراف على التأمين عام 2020. نلاحظ من خلال الجدول رقم (2,2) تطور نمو حجم أعمال قطاع التأمين في سورية (يقاس بالأقساط في هذه الدراسة) في سنوات الدراسة منذ عام 2015 وحتى العام 2020، أي خلال 6 سنوات بمعدلات سنوية مهمة، ويمكن ملاحظة أكبر نسبة تراجع لنمو حجم أعمال القطاع بنسبة 12% في عام 2019، و ثم نلاحظ عودة للانتعاش بنسبة 33% في عام 2020، و بلغت ذروة النمو عام 2017 بنسبة 41%.

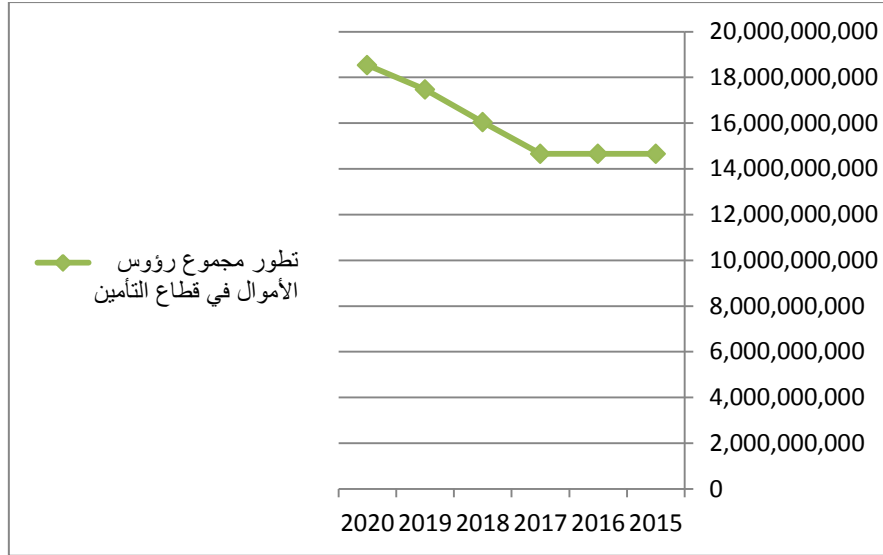


الشكل رقم (2,1) تطور حجم أعمال قطاع التأمين لفترة الدراسة (2020-2015)



الشكل رقم (2,2) تطور نسبة نمو حجم أعمال قطاع التأمين لفترة الدراسة (2020-2015)

ونلاحظ من الشكل رقم (2,2) تبايناً في معدلات النمو السنوية وتسجيل معدلات مهمة بين 12% و41%، حيث كان أعلى نمو لحجم أعمال قطاع التأمين في عام 2017 بنسبة 41% ويعود ذلك إلى تأقلم قطاع التأمين مع ظروف الأزمة فحققت سوق التأمين نمواً مهماً وهو مؤشر كبير على تعافي واقع سوق التأمين في سورية بالتوازي مع التحسن العام في المناخ الاقتصادي وتحسن الظروف العامة في هذا العام، ولكن الزيادة الحاصلة تلك لا تعكس انتعاشاً أو تطوراً كبيراً في سوق التأمين السورية والدليل انخفاض نسبة النمو في 2019 بـ 12% وهذا ناتج عن تدني الوعي التأميني في المجتمع وضعف دور الشركات في تفعيل القطاع كما يجب. عادت النسبة للارتفاع في عام 2020 ووصلت إلى 33%، حيث عملت شركات التأمين على تحديث برامجها وتطوير خدماتها ومنتجاتها في السوق بما يوائم متطلبات المرحلة في ذلك العام.



الشكل رقم (2,3) تطور مجموع رؤوس أموال قطاع التأمين في فترة الدراسة (2015-2020)

ثانياً: لمحة عن شركات التأمين محل الدراسة في سورية:

1- شركة الاتحاد التعاوني للتأمين (سوليدارتي)



تأسست شركة الاتحاد التعاوني للتأمين برأس مال مقداره مليار ليرة سورية بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 2008/52 ، وبموجب قرار هيئة الإشراف على التأمين رقم 2008/141. والشركة تقدم خدمات تأمينية متنوعة لتلائم كافة الظروف والاحتياجات ولتخدم المؤسسات والأفراد في منطقتهم الجغرافية. و تتعاون شركة الاتحاد التعاوني مع مجموعة ضخمة من الشركات المعروفة في مجال إعادة التأمين. كما تعد اليوم من أكثر الشركات خبرة واحترافاً في إطار تدريب مستشاري التأمين، مما يتيح لها الوصول إلى الأفراد والمؤسسات السورية بشكل يؤمن علاقة شخصية وحفاوة تتناسب مع عادات المجتمع السوري وتقاليده من جهة و تواكب تطور اقتصاده من جهة أخرى. وتقدم الشركة الخدمات التأمينية التالية: تأمين الحوادث الشخصية، تأمين إصابات العمل، تأمين المسؤولية المدنية، التأمين الصحي، التأمين على الحياة، تأمين خيانة الأمانة، التأمين على الأموال، التأمين على السيارات، تأمين الأعمال الصغيرة، تأمين النقل البحري، تأمين المنازل، الصكوك الجماعية (شركات، مؤسسات، مدارس، جامعات).¹⁴⁷

¹⁴⁷ موقع هيئة الإشراف على التأمين www.sisc.sy.com.

2- الشركة السورية الدولية للتأمين (آروب سورية)



في منتصف عام 2005، حصلت السورية الدولية للتأمين (آروب سورية) على الموافقة المبدئية على تأسيس شركة تأمين خاصة في سورية برأس مال قدره مليار ليرة سورية، وفي مطلع عام 2006 كانت السورية الدولية للتأمين (آروب سورية) ضمن الشركات الأربع الأولى الحاصلة على الترخيص الرسمي لتأسيس شركة تأمين خاصة في سورية حيث حصلت على ترخيص مجلس الوزراء رقم 15، بدأت آروب سورية أعمالها فعلياً في منتصف عام 2006 بعد الحصول على إذن مزاولة المهنة من هيئة الإشراف على التأمين السوري برقم 3. إن المساهمين الرئيسيين لهذه الشركة هم آروب للتأمين (34%)، بنك لبنان والمهجر (10%)، بنك سورية والمهجر (5%)، وما يميز شركة آروب أنّ رأس مالها مدفوع بالكامل، كما تم إبرام مجموعة من اتفاقيات إعادة التأمين لحماية محفظة التأمين بشكل محكم ومدرّوس مع معيدي التأمين أمثال شركة ميونخ ري (Munich Re) الألمانية وسكور (SCOR) الفرنسية وشركة مافري ري (Mapfre Re) الإسبانية. حازت الشركة على موافقة هيئة الإشراف على التأمين ببيع بعض المنتجات التأمينية ضمن فروع بنك سورية والمهجر في كافة فروعها وهي تجربة جديدة في السوق السورية وتوفر الفرصة لتلبية احتياجات الزبائن. كما أنّ الخدمات التأمينية التي تقدمها الشركة تتميز بتنوعها وشموليتها فهي تشمل بالإضافة إلى ما ورد سابقاً كلاً من تأمين السيارات بنوعيه الإلزامي وجميع الأخطار، التأمين الهندسي وتأمين أعمال المقاولين، تأمين الممتلكات (الحريق والسرقة والمسؤولية المدنية تجاه الغير)، تأمين الأموال بأنواعه، تأمين الشحن البري والبحري والجوي، التأمين الصحي للأفراد والمجموعات، تأمين الحوادث الشخصية لمختلف أنواع المهن والأعمال، تأمين السفر، تأمين أخطاء المهنة، وغيرها.¹⁴⁸

¹⁴⁸ موقع هيئة الإشراف على التأمين www.sisc.sy.com.

3- الشركة السورية الكويتية للتأمين



شركة سورية مساهمة مغفلة تم الترخيص لها بتاريخ 6 شباط 2006 بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 13/، وقد حصلت على رخصة مزاوله المهنة بحسب القرار رقم 100/44 الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين بتاريخ 10/10/2006 لتبدأ عملياتها رسمياً منذ ذلك الحين ليلبلغ رأس المال الإجمالي المصرح به والمدفوع كاملاً 850 مليون ليرة سورية، وتعتمد في خبرتها على شركة الخليج للتأمين، ومن أهم المؤسسين لهذه الشركة شركة الخليج للتأمين (GIC)، بنك الخليج المتحد، الشركة السورية الكويتية القابضة، المجموعة العربية المصرية للتأمين، و شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول، وتنتشر فروع الشركة في 4 محافظات هي: دمشق، حمص، حلب واللاذقية.

وتقدم الشركة العديد من المنتجات التأمينية في السوق السورية منها التأمين على السيارات، الحياة، والحوادث العامة، وتأمين المسؤولية، والتأمين الصحي، وتأمين النقل و الحريق والذي يوفر غطاء ضد أية خسارة يمكن أن تقع بسبب حريق، صاعقة، أو أخطار خاصة أخرى.¹⁴⁹

4- الشركة السورية الوطنية للتأمين



هي شركة مساهمة تأسست بتاريخ 2006/2/6 بموجب مرسوم مجلس الوزراء رقم 9/ برأس مال قدره 850 مليون ليرة سورية، ووصلت نسبة المساهمة السورية في الشركة الوطنية إلى 90% من إجمالي رأس مال الشركة، ومن المساهمين فيها شركة زاخرمارين العالمية للمالحة، والشركة الأردنية الفرنسية للتأمين، والشركة السورية الليبية للاستثمارات الزراعية والصناعية. وترتبط الوطنية للتأمين بكبرى شركات إعادة التأمين العالمية مثل شركة Allianz الألمانية، وشركة RE SWISS السويسرية، وشركة MAPFRE الإسبانية، وشركة

¹⁴⁹ موقع هيئة الإشراف على التأمين www.sisc.sy.com.

REARAB اللبنانية، وشركة ARIG البحرينية، وتتنوع فروع الوطنية للتأمين على 11 محافظة سورية هي: دمشق - حلب - حمص - حماة - إدلب - طرطوس - اللاذقية - السويداء - دير الزور - الرقة - الحسكة. تمارس الشركة العديد من النشاطات التأمينية في مجالات واسعة جداً منها التأمينات العامة وتتمثل بكل من تأمين السيارات، تأمين المسؤوليات، التأمين البحري، تأمين الطيران، التأمين الهندسي، تأمين المسؤولية القانونية، تأمين الحوادث العامة، تأمين التقاعد، تأمين التعليم، تأمين الادخار، و تأمين الرعاية الصحية بالإضافة إلى تأمين الممتلكات و التأمين ضد الحريق.¹⁵⁰

5- الشركة المتحدة للتأمين



تأسست الشركة بتاريخ 2006/2/6 بموجب الترخيص رقم 100/27 الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين برأس مال وقدره 850 مليون ليرة سورية، والتمتدة للتأمين هي أول شركة تأمين سورية تدرج في سوق دمشق للأوراق المالية بعدد أسهم وصل إلى 170 ألف سهم وبقيمة اسمية للسهم الواحد 500 ليرة، وتغطي نشاطات الشركة 8 محافظات سورية هي: دمشق - حمص - حماة - إدلب - حلب - طرطوس - اللاذقية - درعا. وتم الاتفاق مع أكبر شركات إعادة التأمين العالمية و على رأسها الشركة السويسرية لإعادة التأمين (swiss Re) التي تعد الآن أكبر شركة إعادة تأمين في العالم والمصنفة عالمياً بـ AA وهذه الاتفاقيات تخص فروع التأمين العام و الحوادث، أما اتفاقيات التأمين الصحي و التأمين على الحياة فتتمت مع شركة هانوفر لإعادة التأمين (Hanover Re) وهي مصنفة عالمياً بـ AA.

وتوفر الشركة العديد من الخدمات التأمينية لزبائنها في السوق السورية منها تأمين إصابات العمل، وتأمين المسؤولية المدنية، وتأمين خيانة الأمانة، والتأمين على الأموال، والتأمين على السيارات، والتأمين على الممتلكات، وتأمين النقل بأنواعه كافة بحرياً، برياً، و جويّاً، وتأمين أجسام السفن والطائرات، والتأمين الهندسي، والتأمين الصحي، والتأمين على الحياة و التأمين ضد الحريق وغيرها من الأخطار التي قد تتعرض إليها المنشأة المراد تأمينها.¹⁵¹

¹⁵⁰ موقع هيئة الإشراف على التأمين www.sisc.sy.com.

¹⁵¹ موقع هيئة الإشراف على التأمين www.sisc.sy.com.

6- شركة العقيلة للتأمين التكافلي



شركة العقيلة للتأمين التكافلي هي شركة مساهمة مغفلة سورية تأسست 2007/12/16 وهي أول شركة تأمين تكافلي تحصل على إذن مباشرة العمل من هيئة الإشراف على التأمين السورية برقم (11) في سجل الهيئة، وتتصدر شركة العقيلة للتأمين التكافلي جميع شركات التأمين الخاصة العاملة في سورية من ناحية رأس المال إذ يبلغ رأس مالها مليار ليرة سورية مدفوعة بالكامل.¹⁵²

تأسست الشركة على يد كوكبة من المؤسسات ورجال الأعمال من دولة الكويت وسورية وعلى رأسهم شركة العقيلة للإجارة والتمويل (الكويت) إيماناً منهم بمستقبل الاقتصاد السوري وثقتهم بالرغبة الكبيرة من المجتمع السوري في الحصول على خدمات تأمينية تكافلية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.¹⁵³

¹⁵² موقع هيئة الإشراف على التأمين www.sisc.sy.com.

¹⁵³ موقع شركة العقيلة www.al-aeelahtakaful.com.

المبحث الثاني:

مؤشرات ودلائل المتغيرات في شركات عينة الدراسة

أولاً: تطور الأداء المالي في شركات عينة الدراسة:

سيتم في هذا المبحث دراسة تطور كل نسبة من الأداء المالي في شركات التأمين الخاصة بعينة الدراسة للوقوف على واقعها خلال الفترة الزمنية (2015-2020):

1- نسب الربحية والمعبّر عنها (معدل العائد على حقوق الملكية):

بدأت الدراسة بنسب الربحية لأنّ الهدف الرئيسي لكل مشروع هو تحقيق أكبر ربح ممكن، حيث تعكس نسب الربحية قدرة الشركة ومدى كفاءة إدارتها على توليد الأرباح من المبيعات أو تلك المرتبطة بالأموال المستثمرة في الشركة.

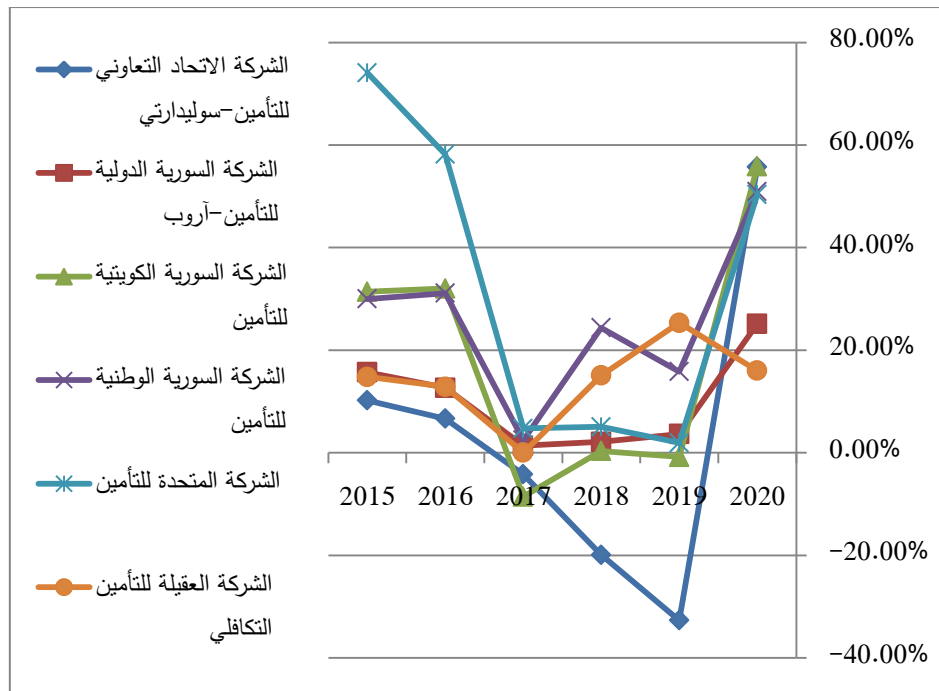
وفي هذه الدراسة سيتم التعبير عن نسب الربحية بمعدل العائد على حقوق الملكية نظراً لأهميته كونه يعد مؤشراً لمعدل العائد المتحقق من استثمار أموال المالكين، إذ إنّ ارتفاعه هو دليل أداء الإدارة الكفء. ويمكن التوصل إلى معدل العائد على حقوق الملكية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{حقوق الملكية}$$

جدول رقم (2,3) معدل العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين عينة الدراسة خلال فترة الدراسة (2015-2020)

سنوات الدراسة/شركات التأمين	2015	2016	2017	2018	2019	2020
شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	10.20%	6.66%	-4.21%	-19.92%	-32.67%	55.76%
الشركة السورية الدولية للتأمين	15.71%	12.69%	1.38%	2.13%	3.66%	25.16%
الشركة السورية الكويتية للتأمين	31.40%	32.03%	-8.54%	0.36%	-0.82%	55.83%
الشركة السورية الوطنية للتأمين	29.99%	31.11%	2.48%	24.36%	15.83%	50.95%
الشركة المتحدة للتأمين	74.07%	58.22%	4.75%	5.04%	1.93%	50.37%
شركة العقيلة للتأمين التكافلي	14.79%	12.86%	0.03%	15.08%	25.35%	16.00%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.



الشكل رقم (2,4) معدل العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين عينة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة.

نلاحظ من الشكل رقم (2,4) أنّ انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية ظهر واضحاً في عام 2017 في شركات عينة الدراسة ليعود بعد ذلك إلى الارتفاع في عامي 2018 و 2019 ويحقق أعلى نسبة ارتفاع في عام 2020، وحققت الشركة السورية الكويتية للتأمين أعلى معدل عائد على حقوق الملكية بين شركات التأمين عينة الدراسة في عام 2020 فقد بلغت قيمته (55,83%)، تليها شركة الاتحاد التعاوني للتأمين بقيمة (55,76%)، ويعود ذلك إلى ارتفاع في أداء كل من الشركتين مقارنة مع الشركات الأخرى بسبب كفاءة إدارتهما الاستثمارية. وحققت شركة الاتحاد التعاوني أقل معدل عائد على حقوق الملكية في عام 2019 وبلغت قيمته (-32%) وقد يعود ذلك إلى عدم كفاءة إدارتها الاستثمارية، وأكبر معدل للعائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة حققته الشركة المتحدة للتأمين في عام 2015 بنسبة ارتفاع (74%) بسبب حسن إدارة الشركة.

2- نسب المديونية معبراً عنها (معدل الرفع المالي):

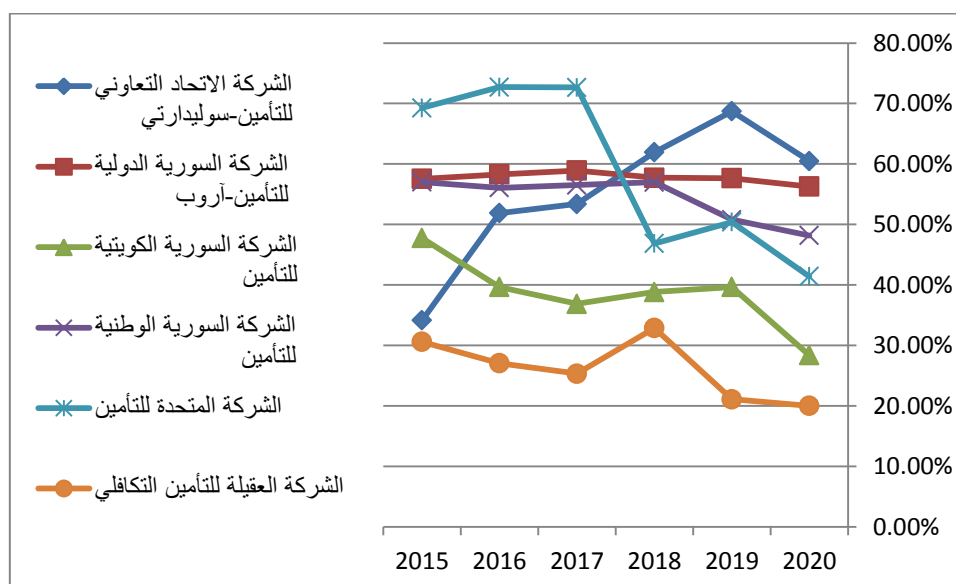
وهي مؤشرات تقيس أسلوب المنشأة في تمويل أصولها وتحدّد إن كان تتمّ ذلك بالاعتماد على رأس المال المقترض بدرجة أكبر أم على رأس المال المملوك بدرجة أكبر، تقاس من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

جدول رقم (2,4) معدل الديون إلى إجمالي الموجودات خلال فترة الدراسة (2015-2020)

سنوات الدراسة/شركات التأمين	2015	2016	2017	2018	2019	2020
شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	34.15%	51.88%	53.38%	61.95%	68.71%	60.49%
الشركة السورية الدولية للتأمين-آروب	57.55%	58.29%	58.92%	57.74%	57.66%	56.28%
الشركة السورية الكويتية للتأمين	47.76%	39.66%	36.88%	38.83%	39.65%	28.37%
الشركة السورية الوطنية للتأمين	57.02%	56.05%	56.50%	56.98%	50.80%	48.17%
الشركة المتحدة للتأمين	69.27%	72.71%	72.66%	46.84%	50.39%	41.39%
شركة العقيلة للتأمين التكافلي	30.59%	27.06%	25.33%	32.86%	21.09%	20.00%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.



الشكل رقم (2,5) معدل الديون إلى إجمالي الموجودات لشركات التأمين عينة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة.

نلاحظ من الشكل رقم (2,5) تباين معدل الديون إلى إجمالي الموجودات بالزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة (2015-2020)، فقد حققت الشركة المتحدة للتأمين أعلى ارتفاع لمعدلات الديون إلى إجمالي الموجودات في 2016 و2017، لتعاود بعدها الانخفاض في 2018 و2019 وتحقق أقل معدل لها في عام 2020 بقيمة (41,39%).

أما شركة العقيلة للتأمين التكافلي فكانت أقل شركات التأمين عينة الدراسة اعتماداً على الرفع المالي بمعدلات قليلة متفاوتة مقارنة مع الشركات الأخرى وقد حققت في عام 2020 أقل معدل للديون إلى إجمالي الموجودات بقيمة (20%).

وكذلك نلاحظ أنَّ شركة الاتحاد التعاوني للتأمين كانت أكثر الشركات اعتماداً على الديون في تمويل موجوداتها فقد ازداد معدل الديون إلى إجمالي الموجودات خلال فترة الدراسة وحقق أعلى معدل في عام 2019 بقيمة (68,71%).

3- نسب السيولة معبراً عنها (نسبة التداول):

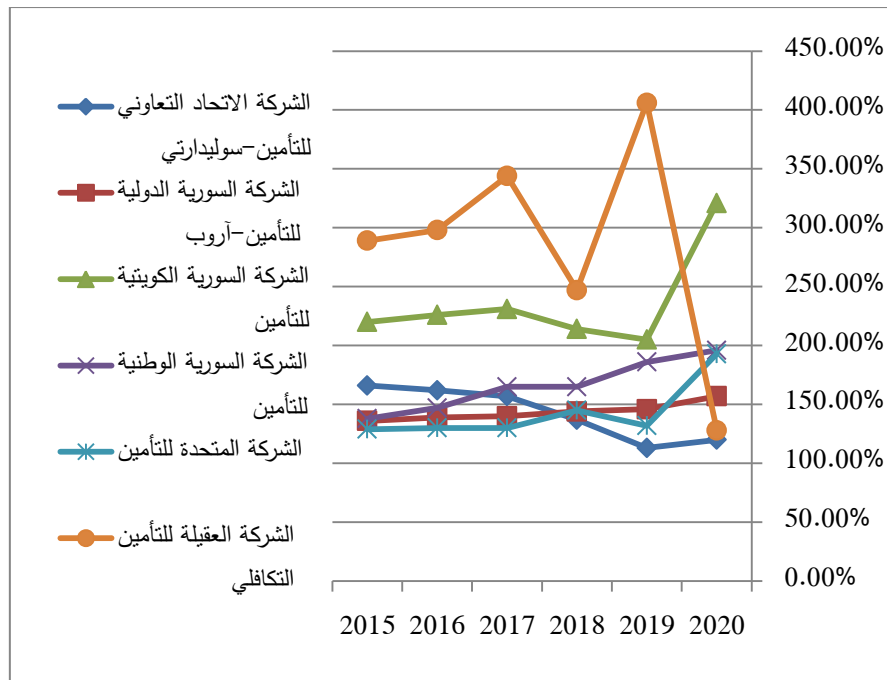
تعتبر نسب السيولة عن قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وتعرف السيولة بأنها قدرة الشركة على سداد التزاماتها عند استحقاقها دون أن تتعرض إلى مشكلة مالية. ومنها نسبة التداول التي تظهر تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة بحيث يكون للشركة المقدرة المالية لمواجهة الالتزامات المالية فوراً مع ضمان استمرار النشاط.. و تقاس من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

جدول رقم (2,5) معدل الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة خلال الفترة (2015-2020)

سنوات الدراسة/شركات التأمين	2015	2016	2017	2018	2019	2020
شركة الاتحاد التعاوني للتأمين-سوليدارتي	166%	162%	157%	137%	113%	120%
الشركة السورية الدولية للتأمين-آروب	136%	139%	140%	144%	146%	157%
الشركة السورية الكويتية للتأمين	220%	226%	231%	214%	205%	321%
الشركة السورية الوطنية للتأمين	138%	147%	165%	165%	186%	196%
الشركة المتحدة للتأمين	129%	130%	130%	145%	132%	193%
شركة العقيلة للتأمين التكافلي	289%	298%	344%	247%	406%	128%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.



الشكل رقم (2,6) معدل الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة لشركات التأمين

المصدر: من إعداد الباحثة.

نلاحظ من الشكل رقم (2,6) تقارب معدلات الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة خلال فترة الدراسة لدى شركات التأمين عينة الدراسة.

حققت شركة العقيلة للتأمين التكافلي أعلى معدل للأصول المتداولة على الخصوم المتداولة في عام 2019 بقيمة (406%)، نظراً لارتفاع حجم الأصول المتداولة مقارنة مع الخصوم المتداولة في هذا العام، وأقل قيمة للمعدل في الشركة كانت في عام 2015 بقيمة (289%) ومع ذلك نلاحظ أنها كانت أعلى معدل للأصول المتداولة على الخصوم المتداولة مقارنة مع الشركات الأخرى عينة الدراسة. وكذلك أقل معدل للأصول المتداولة على الخصوم المتداولة حققت شركة الاتحاد التعاوني للتأمين في عام 2019 بقيمة (113%).

ثانياً: نمو شركات التأمين عينة الدراسة:

تؤدي شركات التأمين دوراً مهماً في الاقتصاد، ويمثل أداء تلك الشركات ركناً رئيسياً بالنسبة للقطاعات الأخرى والمجتمع، تبعاً للخدمات التأمينية التي تقدمها لمختلف القطاعات والأفراد الذين تمكنهم من تجاوز الأخطار التي يتعرضون لها.

وعليه فإنّ دراسة نمو هذه الشركات و العوامل التي تساعد على زيادة هذا النمو يعد أمراً على درجة كبيرة من الأهمية.

وفي ظل الظروف البيئية المتغيرة، فالنمو هو هدف أساسي لكل شركة، وطالما أنّ شركات التأمين تعمل في بيئة غير مستقرة تتصف بشدة المنافسة فإنّه يتوجب وقوف الشركة على دراسة العوامل التي تساعد في نمو الشركة بشكل واضح.

ويعد نمو الأقساط المكتتبة من أهم المؤشرات المعبرة عن نمو شركة التأمين وهو ما سيتم استخدامه في هذه الدراسة.

جدول رقم (2,6) أقساط الشركات عينة الدراسة للفترة (2015-2020)

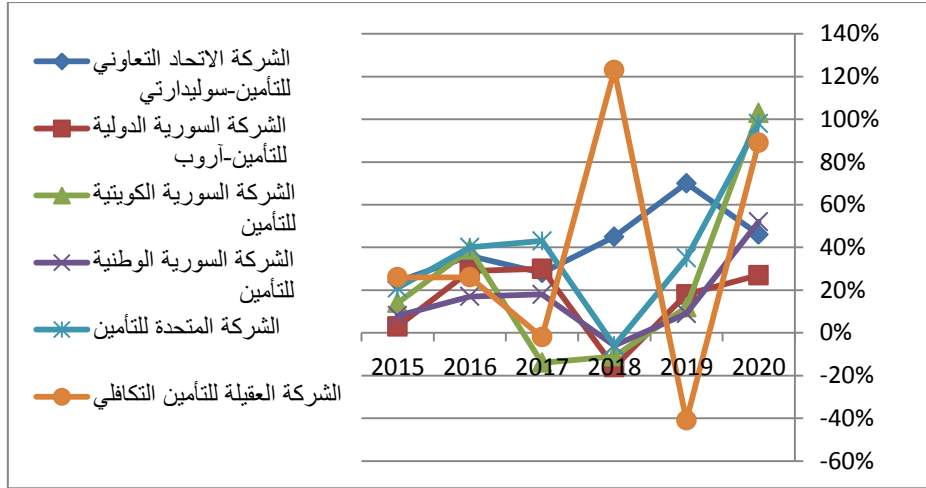
سنوات الدراسة/ اسم الشركة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
شركة الاتحاد التعاوني للتأمين-سوليدارتي	458,060,007	623,145,821	450,533,280	653,127,494	1,107,968,493	1,613,137,542
الشركة السورية الدولية للتأمين-آروب	584,903,469	752,772,323	981,293,138	824,597,623	969,215,712	1,226,958,242
الشركة السورية الكويتية للتأمين	449,958,175	625,523,457	539,796,152	478,255,862	535,210,757	1,088,370,368
الشركة السورية الوطنية للتأمين	1,319,722,752	1,541,863,897	1,826,969,448	1,719,588,757	1,868,263,158	2,841,715,894
شركة المتحدة للتأمين	550,462,138	771,843,794	1,102,998,925	1,032,766,469	1,397,653,821	2,760,870,367
الشركة العقيلة للتأمين التكافلي	451,297,833	568,567,356	558,147,234	1,246,141,715	729,599,727	1,380,694,595

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.

جدول رقم (2,7) نسب نمو أقساط الشركات عينة الدراسة للفترة (2015-2020)

سنوات الدراسة/ اسم الشركة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	24%	36%	28%	45%	70%	46%
الشركة السورية الدولية للتأمين	3%	29%	30%	-16%	18%	27%
الشركة السورية الكويتية للتأمين	14%	39%	-14%	-11%	12%	103%
الشركة السورية الوطنية للتأمين	8%	17%	18%	-6%	9%	52%
شركة المتحدة للتأمين	21%	40%	43%	-6%	35%	98%
الشركة العقيلة للتأمين التكافلي	26%	26%	-2%	123%	-41%	89%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.



الشكل رقم (2,7) نسب نمو أقساط الشركات عينة الدراسة للفترة (2020-2015)

المصدر: من إعداد الباحثة

من الشكل نلاحظ النمو الملفت لشركة العقيلة للتأمين التكافلي حيث تمكنت في رفع أقساطها المحصلة والمسددة من العملاء في عام 2018 بنسبة نمو تتجاوز (123%) لتعود وتتنخفض بنسبة كبيرة (-41%) في عام 2019 وتعاود الارتفاع إلى (89%) في عام 2020.

وقد يعود سبب الزيادة المطردة في معدلات نمو الأقساط المحصلة في شركة العقيلة للتأمين، للإجراءات التي اتخذتها الهيئة ككيان رقابي فمن جهة أصدرت عدداً من القرارات التنظيمية ساهمت في ضبط إيقاع سوق التأمين، منها ما يتعلق بإنشاء المجمعات التأمينية، التي قلصت من تسرب الأقساط، كما أنها سمحت لشركات التأمين بالإصدار الإلكتروني في بعض الوثائق، ما ساهم في سرعة إصدار التغطية، وتحصيل الأقساط عبر وسائل الدفع الإلكتروني العديدة.

وكذلك نجحت الشركات في تعظيم حصيلة السوق من الأقساط، بسبب توسعها في إبرام تحالفات التأمين البنكي، ما يضمن تحقيق معدلات كبيرة في الأقساط المباشرة، والمحصلة أو المُسددة.

ونظراً لعام 2020 نلاحظ أنّ شركات التأمين عينة الدراسة حققت ارتفاعاً في معدلات النمو مقارنةً بالأعوام السابقة لفترة الدراسة، حيث نجحت شركات التأمين بتنوع أنشطتها في زيادة معدلات نمو أقساطها، ويأتي هذا النمو رغم المخاوف من أن ت طال أزمة الركود الاقتصادي العالمي السوق السورية، وتأثير ذلك في جميع القطاعات، والتي سيتأثر فيها التأمين.

أمّا عن زيادة حصيلة الأقساط التي سدها العملاء، فإنّها تعكس أمرين، أولهما زيادة رصيد ثقة العملاء بشركات التأمين، والثاني: تنوع برامجها القادرة على مواجهة أيّة مخاطر وتحديات تواجه الاقتصاد بشكل عام والعملاء بشكل خاص.

شركات التأمين خلال عام 2015

- بلغ إجمالي أقساط التأمين التي حققتها شركات التأمين في كافة فروع التأمين في عام 2015 /17,5/ مليار ليرة سورية بارتفاع عن العام السابق بنسبة 16,95% والذي بلغت أقساطه /14,7/ مليار ليرة سورية، و بلغت أقساط شركات التأمين الخاصة /7/ مليار ليرة سورية بنمو عن نفس الفترة من العام السابق بنسبة 8,61% والذي بلغت أقساطه /6,5/ مليار ليرة سورية، أما الشركات عينة الدراسة فقد بلغ إجمالي الأقساط /3,8/ مليار ليرة سورية.
- بلغت الحصة السوقية للشركة الوطنية للتأمين 7,7% بأقساط /1,3/ مليار ليرة، تليها شركتنا السورية الدولية للتأمين - آروب 3,4% بأقساط /584/ مليون ليرة والشركة المتحدة للتأمين 3,2% /550/ مليون ل.س، أما شركة الاتحاد التعاوني فكانت بنسبة 3% بأقساط /458/ مليون ليرة سورية، والعقيلة كانت بنسبة 3% بأقساط /451/ مليون ليرة سورية، و أقل حصة سوقية كانت في الشركة الكويتية 3% /449/ مليون ليرة سورية.
- أعلى نسبة نمو في الأقساط عن العام الماضي كان لدى شركة العقيلة 26% والاتحاد التعاوني 24%، ثم شركة المتحدة 20%، الكويتية 14%، الوطنية 7%، أما أقل نسبة في النمو فكانت في شركة آروب 3%.

شركات التأمين خلال عام 2016

- بلغ إجمالي أقساط التأمين التي حققتها شركات التأمين في كافة فروع التأمين في عام 2016 /9,5/ مليار ليرة سورية بارتفاع عن العام السابق بنسبة 34,33% والذي بلغت أقساطه /7/ مليار ليرة سورية، أما إجمالي أقساط شركات عينة الدراسة فكان /4,8/ مليار ليرة سورية.
- بلغت الحصة السوقية للشركة الوطنية للتأمين (نسبة الشركة للإجمالي) 16,20% بأقساط /1,6/ مليار ليرة سورية، وحققت شركتنا المتحدة للتأمين نسبة 8,11% بأقساط /771/ مليون ليرة سورية و السورية الدولية للتأمين - آروب 7,91% بأقساط /752/ مليون ليرة سورية، أما شركة الاتحاد التعاوني - سوليدارتي فبلغت حصتها السوقية 6,55% بأقساط /623/ مليون ليرة سورية، والشركة السورية الكويتية للتأمين 6,57% بأقساط /625/ مليون ليرة سورية، وأقل حصة سوقية كانت لشركة العقيلة للتأمين التكافلي 5,98% بأقساط /568/ مليون ليرة سورية.
- أعلى نسبة نمو في الأقساط عن العام الماضي كان لدى شركة المتحدة وهي 40%، ثم الشركة الكويتية 39%، و شركة الاتحاد التعاوني 36%، ثم آروب 28%، وأقل نسبة نمو كانت لدى شركة العقيلة 25% والوطنية 16%.

شركات التأمين خلال عام 2017

- بلغ إجمالي أقساط التأمين التي حققتها شركات التأمين في كافة فروع التأمين في عام 2017 /27,5/ مليار ليرة سورية بارتفاع عن العام السابق بنسبة 40,8% حيث كانت أقساط شركات التأمين الخاصة عام 2017 /19,5/ مليار ليرة سورية، أما إجمالي أقساط الشركات عينة الدراسة كان /5,4/ مليار ليرة سورية.

- بلغت أقساط الشركة الوطنية للتأمين نسبة 6,6% أقساطها /1,8/ مليار، ثم الشركة المتحدة للتأمين بحصة سوقية بنسبة 4% وأقساط /1,1/ مليار ليرة سورية، ثم شركة آروب بحصة سوقية بنسبة 3,5% بأقساط /981/ مليون ليرة سورية، وحققت شركة العقيلة حصة 2% بأقساط /558/ مليون ليرة سورية، والشركة الكويتية 1,9% بأقساط /539/ مليون ليرة سورية، أما شركة الاتحاد التعاوني فحققت نسبة 1,6% بأقساط /450/ مليون ليرة سورية.

- أعلى نسبة نمو في الأقساط عن العام الماضي لدى الشركات عينة الدراسة كان لدى الشركة المتحدة وبلغ 42%، تليها شركة آروب بنسبة 30% والشركة الوطنية بنسبة 18%، أما الانخفاض في الأقساط فكان لدى شركة الاتحاد التعاوني بنسبة 27% والسورية الكويتية بنسبة 13% وشركة العقيلة بنسبة 2%.

شركات التأمين خلال عام 2018

- بلغ إجمالي أقساط التأمين التي حققتها شركات التأمين في كافة فروع التأمين في عام 2018 /32,7/ مليار ليرة سورية بنمو عن العام الماضي بنسبة 30% حيث كانت أقساط شركات التأمين الخاصة عام 2017 /27,5/ مليار ليرة سورية، وبلغ إجمالي الأقساط التي حققتها الشركات الخاصة /9,9/ مليار ليرة سورية بنسبة 30% من الإجمالي وبنمو بنسبة 0,17% عن العام الماضي، أما إجمالي أقساط الشركات عينة الدراسة كان /5,9/ مليار ليرة سورية.

- بلغت الحصة السوقية للشركة الوطنية نسبة 5% وأقساطها بلغت /1,7/ مليار ليرة سورية تليها شركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة 4% من الإجمالي وأقساط بلغت /1,2/ مليار ليرة سورية، تليها كل من المتحدة، آروب بنسبة 3% من الإجمالي لكل منهما وأقساط بلغت /1/ مليار ليرة سورية /874/ مليون ليرة سورية على التوالي، بينما حققت الاتحاد التعاوني ما نسبته 2% من إجمالي أقساط السوق بأقساط قدرها /653/ مليون ليرة سورية، أما الشركة الكويتية فقد حققت نسبة 1% من الإجمالي بأقساط /478/ مليون ليرة سورية.

- أعلى نسبة نمو في الأقساط مقارنة مع العام الماضي كانت لدى شركة العقيلة للتأمين التكافلي بلغت حوالي 123% تليها شركة الاتحاد التعاوني بنمو بنسبة 45%.

- أكبر انخفاض كان لدى شركة آروب بنسبة 16%، والكويتية 11%، وكل من المتحدة والوطنية بنسبة 6% وذلك بالمقارنة مع أقساطها في العام الماضي.

شركات التأمين خلال عام 2019

- بلغ إجمالي أقساط التأمين التي حققتها شركات التأمين في كافة فروع التأمين في عام 2019 /36,8/ مليار ليرة سورية بنمو عن العام الماضي بنسبة 12% حيث كانت أقساط شركات التأمين الخاصة عام 2018 /32,7/ مليار ليرة سورية، وبلغ إجمالي الأقساط التي حققتها الشركات الخاصة /11/ مليار ليرة سورية بنسبة 30% من

الإجمالي وينمو بنسبة 11% عن العام الماضي، أما إجمالي أقساط الشركات عينة الدراسة كان 6,6/ مليار ليرة سورية.

- بلغت الحصة السوقية للشركة الوطنية للتأمين نسبة 5% من الإجمالي بأقساط بلغت 1,8/ مليار ليرة سورية تليها شركة المتحدة للتأمين بنسبة 3,8% من الإجمالي وأقساط بلغت حوالي 1,4/ مليار ليرة سورية تليها شركة الاتحاد التعاوني بنسبة 3% من الإجمالي وأقساط بلغت 1,1/ مليار ليرة سورية، تليها باقي الشركات عينة الدراسة بنسب أقل مساهمة من الإجمالي فشركة آروب بنسبة 2,6% وأقساطها 696/ مليون ليرة سورية ثم شركة العقيلة بنسبة 2% وأقساطها 729/ مليون ليرة سورية وأخيراً الشركة الكويتية بنسبة 1,5% وأقساط 535/ مليون ليرة سورية.

- حققت معظم شركات التأمين نسب نمو في الأقساط مقارنة مع أقساطها في العام الماضي وفق ما يلي: أعلى نسبة نمو في الأقساط كانت لدى شركة الاتحاد التعاوني بنسبة 70% ثم شركة المتحدة بنسب نمو 35% ثم شركة آروب بنسبة 18% ثم شركة الكويتية بنسبة 12% ثم شركة الوطنية بنسبة 9% ، أما بالنسبة لانخفاض في نسب الأقساط فأكبر انخفاض في الأقساط كان لدى شركة عقيلة للتأمين التكافلي بنسبة 41%.

شركات التأمين خلال عام 2020

- بلغ إجمالي أقساط التأمين التي حققتها شركات التأمين في كافة فروع التأمين خلال عام 2020 /50/ مليار ليرة سورية بنمو عن العام الماضي بنسبة 37% حيث كانت الأقساط عام 2019 /36,8/ مليار ليرة سورية، وبلغ إجمالي الأقساط التي حققتها الشركات الخاصة فقط /19,5/ مليار ليرة سورية بنسبة 40% من الإجمالي وينمو بنسبة 77% عن العام الماضي، أما إجمالي أقساط الشركات عينة الدراسة كان /10,9/ مليار ليرة سورية.

- بلغت الحصة السوقية للشركة الوطنية للتأمين نسبة 5,6% من الإجمالي وأقساطها بلغت حوالي 2,8/ مليار ليرة سورية، تليها المتحدة بنسبة 5,5% من الإجمالي وأقساط بلغت 2,7/ مليار ليرة سورية، تليها باقي الشركات بنسب مساهمة من الإجمالي أقل فكانت شركة الاتحاد التعاوني بنسبة 3% وأقساطها 1,6/ مليار ليرة سورية، ثم العقيلة بنسبة 2,7% وأقساطها 1,3/ مليار ليرة سورية، ثم آروب بنسبة 2,4% وأقساطها 1,2/ مليار ليرة سورية، ثم الشركة الكويتية بنسبة 2,2% وأقساطها 1/ مليار ليرة سورية.

- حققت معظم شركات التأمين نسب نمو في الأقساط مقارنة مع أقساطها في العام الماضي (وكان السبب الرئيسي هو ارتفاع أسعار التأمين الصحي بسبب أزمة كوفيد-19 وفق ما يلي: فقد حققت أعلى نسبة نمو من شركات التأمين عينة الدراسة الشركة الكويتية بنسبة 103% ثم المتحدة بنسبة نمو 98% وذلك بسبب زيادة عقود المصارف بالنسبة للعام الماضي وعدد وثائق فرع التأمين الصحي، ثم العقيلة بنسبة نمو 89%، ثم شركة الوطنية بنسبة نمو 52% ثم الاتحاد التعاوني بنسبة 46%، وأقل نسبة نمو كانت في شركة آروب بنسبة 27% عن العام الماضي حيث إنّ أسعار التأمين الصحي لم ترتفع لديها بنفس نسبة الارتفاع في الشركات عينة الدراسة الأخرى.

الفصل الرابع

(التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات)

المقدمة:

بعد أن تناولنا في الفصول السابقة الإطار النظري لأثر الأداء المالي في نمو شركات التأمين وكذلك التحليل البياني للبيانات وتطور النسب المالية للأداء المالي لشركات عينة الدراسة وتطور نمو الشركات، نأتي في هذا الفصل إلى إجراء الدراسة التطبيقية واختبار فرضيات الدراسة وتحليلها بالإضافة إلى عرض النتائج ومناقشتها. لقد تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال إجراء التحليل الإحصائي على بيانات شركات التأمين عينة الدراسة وعددها (6) شركات وللسلسلة الزمنية (2015-2020).

وجرى الاختبار على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط لكل شركة على حدة، وذلك لتحديد أثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون لمعرفة اتجاه العلاقة ومتانتها ومعامل التحديد لقياس فعالية المعادلة المقترحة في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

المرحلة الثانية: تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط للشركات مجتمعة، وللتأكد من إمكانية تطبيق الانحدار البسيط على الشركات مجتمعة، تم التحليل الإحصائي باستخدام نموذج من نماذج PANEL DATA للشركات مجتمعة (نموذج الانحدار التجميعي) عبر تطبيق اختبار فيشر لمتغيرات الدراسة.

أولاً: (اختبار الفرضيات):

◀ المرحلة الأولى: تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط لكل شركة على حدة:

أولاً: شركة الاتحاد التعاوني للتأمين - سوليدارتي:

بالاعتماد على بيانات التقارير المالية السنوية لشركة الاتحاد التعاوني للتأمين في حساب المتغيرات المستقلة والتابعة نختبر فرضيات الدراسة: (للاطلاع على نتائج التحليل انظر الملحق رقم (1))
الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الربحية والمعبر عنها (نسبة العائد على حقوق الملكية) في نمو شركات التأمين والمعبر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).

يوضح الجدول رقم (3,1) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة الربحية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين..

الجدول رقم (3,1): تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة الربحية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

المتغيرات		Model Summary		الانحدار البسيط		معنوية النموذج	
المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التحديد	B	B	F	Sig
		R	R Square	x1	CONSTANT		
ROE	IPG	0.359	0.129	-0.193	0.420	0.591	0.589

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss22

نلاحظ ما يلي:

بين الجدول رقم (3,1) العلاقة العكسية الضعيفة بين نسبة الربحية ونمو إجمالي أقساط التأمين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.36)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في نمو إجمالي الأقساط سوى (12.9%) ، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.580) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر لنسبة الربحية المعبر عنها بنسبة العائد على حقوق الملكية في نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة.

وتكون معادلة الانحدار للمتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين على نسبة الربحية:

$$IPG=0.420-0.193ROA$$

التفسير: إنَّ العائد على حقوق الملكية لا يفسر التغيرات التي تحدث في نمو إجمالي أقساط التأمين، و ربما يعود هذا إلى أنَّ العائد من حقوق الملكية لا يرتبط بنمو إجمالي أقساط التأمين بقدر ما يتعلق بحجم الإيرادات الناجمة عن استثماراتها المتنوعة والتكاليف.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة والمعبر عنها (نسبة التداول) في نمو شركات التأمين والمعبر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).

الجدول رقم (3,2): تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

معنوية النموذج		الانحدار البسيط		Model Summary		المتغيرات	
Sig	F	B X1	B CONSTANT	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.015	16.786	-0.657	1.351	0.808	0.899	IPG	TR

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss22.

بين الجدول رقم (3,2) العلاقة الطردية القوية بين نسبة السيولة ونمو إجمالي أقساط التأمين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.899)، أما قيمة معامل التحديد ففسرت من التغيرات الحاصلة في نمو إجمالي الأقساط حوالي (80.8%) ، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.015) وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر لنسبة السيولة في نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة.

وتكون معادلة الانحدار للمتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين على نسبة السيولة:

$$IPG = 1.351 - 0.657TR$$

التفسير: إن الشركة لديها سيولة تساهم في معرفة وضعيتها المالية حيث تبين أن نسبة التداول في أحسن أحوالها كانت خلال سنوات الدراسة في هذه الشركة.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية والمعبر عنها (نسبة الرافعة المالية) في نمو شركات التأمين والمعبر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).

الجدول رقم (3,3): تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة المديونية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

معنوية النموذج		الانحدار البسيط		Model Summary		المتغيرات	
Sig	F	B X1	B CONSTANT	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.030	10.913	1.183	-0.237	0.665	0.855	IPG	DR

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss22.

بين الجدول رقم (3,3) العلاقة الطردية القوية بين نسبة المديونية ونمو إجمالي أقساط التأمين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.855)، أما قيمة معامل التحديد ففسرت من التغيرات الحاصلة في نمو إجمالي الأقساط حوالي (66.5%) ، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.030) وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر لنسبة المديونية المعبر عنها بنسبة الديون إلى إجمالي الموجودات في نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة.

وتكون معادلة الانحدار للمتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين على نسبة المديونية:

$$IPG = -0.237 + 1.183DR$$

التفسير: إن اعتماد الشركة على التمويل الخارجي يدلّ على أنه كلما زادت نسبة المديونية زاد نمو إجمالي أقساط التأمين، وهذا يشكل خطورة إذا لم تستطع الشركة تفعيل نشاطاتها الاستثمارية بشكل صحيح مستقبلاً، لأنّ النمو الحاصل فيها ناتج عن متغيرات تتعلق بالديون ولا تتعلق بالإنتاج.

وفي رأي الباحثة أن زيادة نمو الشركة بالاعتماد على الديون أمر في غاية الخطورة إذا لم تستطع الشركة الوفاء بالتزاماتها اتجاه الجهات المانحة.

ثانياً: الشركة السورية الدولية للتأمين-آروب:

بالاعتماد على بيانات التقارير المالية السنوية للشركة السورية الدولية للتأمين في حساب المتغيرات المستقلة والتابعة سوف نختبر فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الربحية والمعبر عنها (نسبة العائد على حقوق الملكية) في نمو شركات التأمين والمعبر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).

الجدول رقم (3,4): تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة الربحية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

المتغيرات		Model Summary		الانحدار البسيط		معنوية النموذج	
المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	B X1	B CONSTANT	F	Sig
ROA	IPG	0.285	0.081	0.553	0.096	0.354	0.584

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss22.

نلاحظ ما يلي:

بين الجدول رقم (3,4) العلاقة الطردية ضعيفة القوة بين نسبة الربحية ونمو إجمالي أقساط التأمين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.29)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في نمو إجمالي الأقساط سوى (8.1%) ، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.584) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لنسبة الربحية المعبر عنها بنسبة العائد على حقوق الملكية في نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة.

وتكون معادلة الانحدار للمتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين على نسبة الربحية:

$$IPG = 0.096 + 0.553ROA$$

التفسير: إنَّ العائد على حقوق الملكية لا يفسر التغيرات التي تحدث في نمو إجمالي أقساط التأمين، و ربما يعود هذا على أنَّ العائد على حقوق الملكية لا يرتبط بنمو إجمالي أقساط التأمين بقدر ما يتعلق بحجم الإيرادات والتكاليف.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة والمعبر عنها (نسبة التداول) في نمو شركات التأمين والمعبر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).

الجدول رقم (3,5): تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

المتغيرات		Model Summary		الانحدار البسيط		معنوية النموذج	
المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	B CONSTANT	B X1	F	Sig
TR	IPG	0.188	0.035	-0.513	0.463	0.147	0.721

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss22.

نلاحظ ما يلي:

بين الجدول رقم (3,5) العلاقة الطردية الضعيفة بين نسبة السيولة ونمو إجمالي أقساط التأمين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.19)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في نمو إجمالي الأقساط سوى (3.5%) ، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.721) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر لنسبة السيولة المعبر عنها نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة في نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة.

وتكون معادلة الانحدار للمتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين على نسبة السيولة:

$$IPG = -0.513 + 0.463TR$$

التفسير: إنَّ نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة لا تفسر التغيرات التي تحدث في نمو إجمالي أقساط التأمين، وقد يعود هذا إلى وقوع مؤشر السيولة العامة خارج دائرة اهتمام المستثمرين في الشركة.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية والمعبر عنها (نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات) في نمو شركات التأمين والمعبر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).

الجدول رقم (3,6): تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة المديونية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

المتغيرات		Model Summary		الانحدار البسيط		معنوية النموذج	
المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	B CONSTANT	B X1	F	Sig
DR	IPG	0.124	0.015	-1.340	2.583	0.063	0.815

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss22

نلاحظ ما يلي:

بين الجدول رقم (3,6) العلاقة الطردية ضعيفة القوة بين نسبة السيولة ونمو إجمالي أقساط التأمين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.12)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في نمو إجمالي الأقساط سوى (1.5%) ، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.815) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر لنسبة المديونية المعبر عنها نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات في نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة.

وتكون معادلة الانحدار للمتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين على نسبة المديونية:

$$IPG = -1.340 + 2.583DR$$

التفسير: قد يعود السبب إلى أن الشركة تستخدم كمية أقل من الدين لتمويل الفرص الاستثمارية الجديدة حيث تفضل استخدام كمية أكبر من التمويل لحقوق الملكية.

ثالثاً: الشركة السورية الكويتية للتأمين:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الربحية والمعبر عنها (نسبة العائد على حقوق الملكية) في نمو شركات التأمين والمعبر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).

الجدول رقم (3,7): تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة الربحية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

معنوية النموذج		الانحدار البسيط		Model Summary		المتغيرات	
Sig	F	B X1	B CONSTANT	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.014	17.227	1.548	-0.046	0.812	0.901	IPG	ROA

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss22.

نلاحظ ما يلي:

بين الجدول رقم (3,7) العلاقة الطردية القوية بين نسبة الربحية ونمو إجمالي أقساط التأمين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.90)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في نمو إجمالي الأقساط سوى (81.2%) ، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.014) وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر لنسبة الربحية المعبر عنها نسبة العائد على الموجودات في نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة.

وتكون معادلة الانحدار للمتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين على نسبة الربحية:

$$IPG = -0.046 + 1.548ROA$$

التفسير: يرجع ذلك إلى أن الأهمية النسبية التي يولها المستثمرون في هذه الشركة تعود لمؤشر العائد على حقوق الملكية باعتباره يمثل المكافأة التي يطالب بها نظير التضحية بأمواله.

فتحقق الربح الملائم يؤدي للمحافظة على معدل نمو هذه الشركة أو زيادته، حيث حققت الشركة أعلى نسبة نمو في الأقساط بنسبة 103%.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة والمعبر عنها (نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة) في نمو شركات التأمين والمعبر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).

الجدول رقم (3,8): تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

المتغيرات		Model Summary		الانحدار البسيط		معنوية النموذج	
المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	B CONSTANT	B X1	F	Sig
TR	IPG	0.875	0.765	-1.864	0.890	13.004	0.023

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss22.

نلاحظ ما يلي:

بين الجدول رقم (3,8) العلاقة الطردية القوية بين نسبة السيولة ونمو إجمالي أقساط التأمين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.88)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في نمو إجمالي الأقساط سوى (76.5%) ، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.023) وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر لنسبة السيولة في نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة.

وتكون معادلة الانحدار للمتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين على نسبة السيولة:

$$IPG = -1.864 + 0.890TR$$

التفسير: إن الشركة لديها سيولة تساهم في معرفة وضعيتها المالية حيث تبين أن نسبة التداول في أحسن أحوالها خلال سنوات الدراسة كانت في هذه الشركة.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية والمعبر عنها (نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات) في نمو شركات التأمين والمعبر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).

الجدول رقم (3,9): تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة المديونية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

المتغيرات		Model Summary		الانحدار البسيط		معنوية النموذج	
المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	B CONSTANT	B X1	F	Sig
DR	IPG	0.623	0.388	1.907	-4.332	2.532	0.187

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss22.

نلاحظ ما يلي:

بين الجدول رقم (3,9) العلاقة الطردية القوية بين نسبة المديونية ونمو إجمالي أقساط التأمين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.623)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في نمو إجمالي الأقساط سوى (38.8%) ، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.187) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر لنسبة المديونية في نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة.

وتكون معادلة الانحدار للمتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين على نسبة المديونية:

$$IPG=1.907-4.332DR$$

التفسير: قد يعود السبب إلى أن الشركة تستخدم كمية أقل من الدين لتمويل الفرص الاستثمارية الجديدة حيث تفضل استخدام كمية أكبر من التمويل بحقوق الملكية.

رابعاً: الشركة السورية الوطنية للتأمين:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الربحية والمعبر عنها (نسبة العائد على حقوق الملكية) في نمو شركات التأمين والمعبر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).

الجدول رقم (3,10): تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة الربحية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

المتغيرات		Model Summary				الانحدار البسيط		معنوية النموذج	
المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	B	B	X1	CONSTANT	F	Sig
ROE	IPG	0.588	0.346	-0.018		0.704		2.115	0.220

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss22.

نلاحظ ما يلي:

بين الجدول رقم (3,10) العلاقة الطردية القوية بين نسبة الربحية ونمو إجمالي أقساط التأمين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.59)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في نمو إجمالي الأقساط سوى (34.6%) ، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.220) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر لنسبة الربحية في نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة.

وتكون معادلة الانحدار للمتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين على نسبة الربحية:

$$IPG=-0.018+0.704ROA$$

التفسير: إنَّ العائد على حقوق الملكية لا يفسر التغيرات التي تحدث في نمو إجمالي أقساط التأمين، و ربما يعود إلى أنَّ العائد على حقوق الملكية لا يرتبط بنمو إجمالي أقساط التأمين بقدر ما يتعلق بحجم الإيرادات والتكاليف.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة والمعبّر عنها (نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة) في نمو شركات التأمين والمعبّر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).

الجدول رقم (3,11): تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

المتغيرات		Model Summary		الانحدار البسيط		معنوية النموذج	
المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	B CONSTANT	B X1	F	Sig
TR	IPG	0.541	0.292	-0.628	0.476	1.651	0.268

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss22.

نلاحظ ما يلي:

بين الجدول رقم (3,11) العلاقة الطردية القوية بين نسبة السيولة ونمو إجمالي أقساط التأمين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.54)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في نمو إجمالي الأقساط سوى (29.2%) ، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.268) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر لنسبة السيولة في نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة.

وتكون معادلة الانحدار للمتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين على نسبة السيولة:

$$IPG = -0.628 + 0.476TR$$

التفسير: إنَّ نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة لا تفسر التغيرات التي تحدث في نمو إجمالي أقساط التأمين، وقد يعود هذا إلى وقوع مؤشر السيولة العامة خارج دائرة اهتمام المستثمرين في الشركة.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية والمعبّر عنها (نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات) في نمو شركات التأمين والمعبّر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).

الجدول رقم (3,12): تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة المديونية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

المتغيرات		Model Summary		الانحدار البسيط		معنوية النموذج	
المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	B CONSTANT	B X1	F	Sig
DR	IPG	0.734	0.418	2.194	-3.743	4.586	0.099

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss22.

نلاحظ ما يلي:

بين الجدول رقم (3,12) العلاقة الطردية القوية بين نسبة المديونية ونمو إجمالي أقساط التأمين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.73)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في نمو إجمالي الأقساط سوى (41.8%) ، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.099) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر لنسبة المديونية في نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة.

وتكون معادلة الانحدار للمتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين على نسبة المديونية:

$$IPG=2.194-3.743DR$$

التفسير: قد يعود السبب إلى أن الشركة تستخدم كمية أقل من الدين لتمويل الفرص الاستثمارية الجديدة حيث تفضل استخدام كمية أكبر من التمويل لحقوق الملكية.

خامساً: الشركة المتحدة للتأمين:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الربحية والمعبر عنها (نسبة العائد على حقوق الملكية) في نمو شركات التأمين والمعبر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).

الجدول رقم (3,13): تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة الربحية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

معنوية النموذج		الانحدار البسيط		Model Summary		المتغيرات	
Sig	F	B X1	B CONSTANT	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.582	0.359	0.305	0.286	0.388	0.623	IPG	ROA

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss22.

نلاحظ ما يلي:

بين الجدول رقم (3,13) العلاقة الطردية القوية بين نسبة الربحية ونمو إجمالي أقساط التأمين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.287)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في نمو إجمالي الأقساط سوى (8.2%) ، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.582) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر لنسبة الربحية في نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة.

وتكون معادلة الانحدار عند المتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين

$$IPG=0.286+0.305ROA$$

التفسير: إنَّ العائد على حقوق الملكية لا يفسر التغيرات التي تحدث في نمو إجمالي أقساط التأمين، و ربما يعود هذا على أنَّ العائد على حقوق الملكية لا يرتبط بنمو إجمالي أقساط التأمين بقدر ما يتعلق بحجم الإيرادات والتكاليف.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة والمعبّر عنها (نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة) في نمو شركات التأمين والمعبّر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).

الجدول رقم (3,14): تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

المتغيرات		Model Summary		الانحدار البسيط		معنوية النموذج	
المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	B CONSTANT	B X1	F	Sig
TR	IPG	0.718	0.516	-1.016	0.979	4.268	0.108

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss22.

نلاحظ ما يلي:

بين الجدول رقم (3,14) العلاقة الطردية القوية بين نسبة السيولة ونمو إجمالي أقساط التأمين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.72)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في نمو إجمالي الأقساط سوى (51.6%) ، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.108) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر لنسبة السيولة في نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة.

وتكون معادلة الانحدار للمتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين على نسبة السيولة:

$$IPG = -1.016 + 0.979TR$$

التفسير: إنَّ نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة لا تفسر التغيرات التي تحدث في نمو إجمالي أقساط التأمين، وقد يعود هذا إلى وقوع مؤشر السيولة العامة خارج دائرة اهتمام المستثمرين في الشركة.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية والمعبّر عنها (نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات) في نمو شركات التأمين والمعبّر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).

الجدول رقم (3,15): تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة المديونية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

المتغيرات		Model Summary		الانحدار البسيط		معنوية النموذج	
المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	B CONSTANT	B X1	F	Sig
DR	IPG	0.236	0.056	0.719	-0.567	0.235	0.653

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss22.

نلاحظ ما يلي:

بين الجدول رقم (3,15) العلاقة الطردية القوية بين نسبة المديونية ونمو إجمالي أقساط التأمين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.236)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في نمو إجمالي الأقساط سوى (5.6%) ، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.653) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر لنسبة المديونية في نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة.

وتكون معادلة الانحدار للمتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين على نسبة المديونية:

$$IPG=0.719-0.567DR$$

التفسير: قد يعود السبب إلى أن الشركة تستخدم كمية أقل من الدين لتمويل الفرص الاستثمارية الجديدة حيث تفضل استخدام كمية أكبر من التمويل لحقوق الملكية.

سادساً: شركة العقيلة للتأمين التكافلي

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الربحية والمعبر عنها (نسبة العائد على حقوق الملكية) في نمو شركات التأمين والمعبر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).

الجدول رقم (3,16): تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة الربحية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

المتغيرات		Model Summary		الانحدار البسيط		معنوية النموذج	
المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	B	B	F	Sig
ROA	IPG	0.057	0.003	-0.422	0.427	0.013	0.914
				X1	CONSTANT		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss22.

نلاحظ ما يلي:

بين الجدول رقم (3,16) العلاقة الطردية الضعيفة بين نسبة الربحية ونمو إجمالي أقساط التأمين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.05)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في نمو إجمالي الأقساط سوى (3.0%) ، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.914) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر لنسبة الربحية في نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة.

وتكون معادلة الانحدار للمتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين على نسبة الربحية:

$$IPG=0.427-0.422ROA$$

التفسير: إنَّ العائد على حقوق الملكية لا يفسر التغيرات التي تحدث في نمو إجمالي أقساط التأمين، و ربما يعود هذا على أنَّ العائد على حقوق الملكية لا يرتبط بنمو إجمالي أقساط التأمين بقدر ما يتعلق بحجم الإيرادات والتكاليف.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة والمعبّر عنها (نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة) في نمو شركات التأمين والمعبّر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).

الجدول رقم (3,17): تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

المتغيرات		Model Summary		الانحدار البسيط		معنوية النموذج	
المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	B CONSTANT	B X1	F	Sig
TR	IPG	0.827	0.685	1.869	-0.526	8.686	0.042

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss22

نلاحظ ما يلي:

بين الجدول رقم (3,17) العلاقة الطردية القوية بين نسبة السيولة ونمو إجمالي أقساط التأمين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.827)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في نمو إجمالي الأقساط سوى (68.5%) ، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.042) وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر لنسبة السيولة في نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة.

وتكون معادلة الانحدار للمتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين على نسبة السيولة:

$$IPG = 1.869 - 0.526TR$$

التفسير: إنَّ الشركة لديها سيولة تساهم في معرفة وضعيتها المالية حيث تبين أن نسبة التداول في أحسن أحوالها خلال سنوات الدراسة كانت في هذه الشركة.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية والمعبّر عنها (نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات) في نمو شركات التأمين والمعبّر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).

الجدول رقم (3,18): تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة المديونية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

المتغيرات		Model Summary		الانحدار البسيط		معنوية النموذج	
المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	B CONSTANT	B X1	F	Sig
DR	IPG	0.410	0.168	-0.893	4.824	0.809	0.419

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss22.

نلاحظ ما يلي:

بين الجدول رقم (3,18) العلاقة الطردية الضعيفة بين نسبة المديونية ونمو إجمالي أقساط التأمين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.410)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في نمو إجمالي الأقساط سوى (16.8%) ، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.419) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر لنسبة المديونية في نمو إجمالي أقساط التأمين في الشركة.

وتكون معادلة الانحدار للمتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين على نسبة المديونية:

$$IPG = -0.893 + 4.824DR$$

التفسير: قد يعود السبب إلى أن الشركة تستخدم كمية أقل من الدين لتمويل الفرص الاستثمارية الجديدة حيث تفضل استخدام كمية أكبر من التمويل لحقوق الملكية.

◀ المرحلة الثانية: تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط للشركات مجتمعة:

لقد تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام أسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو ما يعرف (PANEL DATA) من خلال تطبيق نموذج الانحدار التجميعي (POOLED MODEL) على الشركات مجتمعة.

وللتأكد من إمكانية تطبيق نموذج الانحدار التجميعي للشركات مجتمعة لا بد بدايةً من إجراء اختبار فيشر، فإذا كانت قيمة هذا الاختبار أصغر من أو تساوي القيمة الجدولية، فإننا نقبل عندئذٍ الفرضية الصفرية التي تنص على قبول النموذج التجميعي، ونرفض الفرضية البديلة التي تشير إلى عدم قبول النموذج التجميعي.

❖ (اختبار فيشر):

اختبار التجانس الكلي للمعالم β_i وللثابت α_i

فرضية العدم:

$$H_0: \alpha = \alpha_i \text{ و } \beta = \beta_i$$

تم حسابه عن طريق القانون التالي:

$$F = [(scrc,1 - sscr) / (N-1)(K+1)] / [(sscr / (N*T - N(K+1)))]$$

scrc,1 : مجموع مربعات الأخطاء للنموذج المقترح، بدرجة حرية $(N*T - N(K+1))$.

Sscr : مجموع مربعات الأخطاء لكل نموذج من ل N النموذج المتعلق بكل مفردة.

نقارن الإحصائية F المحسوبة مع الجدولية F TAP بنفس درجات الحرية، إذا كانت $F < F_{TAB}$ ، نقبل فرضية العدم، وبناءً عليه يكون النموذج تجميعياً.

أما إذا كانت $F > F_{TAB}$ ، نرفض فرضية العدم، وبناءً عليه يكون النموذج غير تجميعي، وعندئذٍ يتم أخذ نتائج كل شركة على حدة عند متغير الدراسة.

يوضح الجدول رقم (3,19) نتائج اختبار فيشر للشركات عينة الدراسة ليتم مقارنة النتائج مع القيمة الجدولية:

الجدول رقم (3,19) نتائج اختبار فيشر للشركات عينة الدراسة

المتغيرات المستقلة	F
ROE	0.927724138
TR	4.774156469
DR	1.070147715

المصدر: من إعداد الباحثة

المتغير التابع: IPG

القيمة الجدولية: $F=2.2547$

وذلك عند درجة حرية للبسط $(N-1)(k+1)$ والمقام $(N*T-N(k+1))$

نلاحظ من الجدول السابق أن قيم F المحسوبة أقل من (F_{tab}) القيمة الجدولية للمتغيرين ROE,DR وعليه يكون $F < F_{TAB}$ ، وبذلك نقبل فرضية العدم ، وعليه يكون النموذج الذي سيستخدم في الدراسة الحالية هو نموذج الانحدار التجميعي للمتغيرين وحتى نستطيع تطبيق النموذج (الانحدار التجميعي للمصارف مجتمعة) لابد من اختبار ثبات التباين بين الشركات عينة الدراسة:

ولذلك سنختبر الفرضية التالية:

H_0 : لا يوجد فروق بين تباينات المصارف عينة الدراسة عن المتغير التابع نمو إجمالي الأقساط.

H_1 : يوجد فروق بين تباينات المصارف عينة الدراسة عن المتغير التابع نمو إجمالي الأقساط.

❖ (اختبار ثبات التباين من خلال اختبار **levene statistic** بين الشركات عينة الدراسة عند المتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين)

يوضح الجدول رقم (3,20) نتائج اختبار ثبات التباين للشركات وذلك عند المتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين باستخدام برنامج spss كما يلي:

الجدول رقم (3,20) اختبار ثبات التباين عند المتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين

Test of Homogeneity of Variances

IPG

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
2.415	5	30	.059

المصدر: مخرجات برنامج spss.

يبين الجدول أعلاه قيمة اختبار ليفيني للتجانس وهي (2.415) بواقع دلالة (0.059) وهي أكبر من مستوى دلالة فرضية العدم (5%) وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد فروق بين تباينات الشركات عينة الدراسة عند المتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين.

❖ (نموذج الانحدار التجميعي عند المتغيرين ROA, DR)

الانحدار الخطي البسيط للشركات مجتمعة

الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الربحية والمعتبر عنها (نسبة العائد على حقوق الملكية) في نمو شركات التأمين والمعتبر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).

يوضح الجدول رقم (3,21) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة الربحية في نمو إجمالي أقساط التأمين للشركات مجتمعة كما يلي:

الجدول رقم (3,21) تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة الربحية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

للشركات مجتمعة

المتغيرات		Model Summary		الانحدار البسيط		معنوية النموذج	
المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	B CONSTANT	B X1	F	Sig
ROA	IPG	0.219	0.048	0.230	0.330	1.718	0.199

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss22

يبين الجدول رقم (3,21) العلاقة الطردية الضعيفة بين نسبة الربحية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.219)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في نمو إجمالي أقساط التأمين سوى (4%)، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغير التابع نمو إجمالي أقساط التأمين تساوي (0.199) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الربحية والمعتبر عنها (نسبة العائد على حقوق الملكية) في نمو شركات التأمين والمعتبر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين) للشركات مجتمعة.

وتجدر الإشارة إلى أن وجود دلالة إحصائية أثناء تحليل الانحدار البسيط في الشركة السورية الكويتية للتأمين وعدم وجود هذا الأثر في تحليل الانحدار البسيط للشركات مجتمعة يعود إلى أن هذا المتغير بوجود الشركات الأخرى يصبح أثره ضعيفاً، ولكن له أثر قوي كمتغير منفصل في الشركة بذاتها.

تختلف بذلك نتيجة الدراسة عن دراسة (أ.بوصبع هناء، أ.د. صاري محمد، 2014) والتي تظهر وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسبة الربحية معبراً عنها بمعدل العائد على المبيعات في نمو الشركات الصناعية الجزائرية.

وتختلف كذلك مع دراسة (REID,1995) التي أثبتت وجود علاقة عكسية بين ربحية الشركات ومعدل نموّها. فقد اختلفت الآراء حول هذه العلاقة، حيث أشارت دراسة إلى أن الشركات المحققة للربحية تمتلك قدرة أكبر على التزود بالوسائل المالية للتوسع.

وهذا يتوافق مع الدّراسة التي هدفت إلى الكشف عن محددات نموّ الشركات الأرجنتينية بالتطبيق على عينة مكونة من 34 شركة خلال الفترة (1994-1996) وقد توصل الباحثان إلى وجود علاقة طردية بين نسب الربحية ونموّ الشركات، وعلى النقيض من ذلك أثبتت دراسة وجود علاقة عكسية بين نسب الربحية ونموّ الشركات وهذا ما يتوافق مع النظرية التقليدية الحديثة من تفسيرات، حيث تفترض أنّ معدل الربحية يتناقص مع ارتفاع مستوى النموّ.

بينما عد آخرون أنّ أثر الربحية في نموّ الشركات يمكن أن يكون إيجابياً أو سلبياً مفسراً بذلك احتمال تعرض الشركات خلال دورة حياتها لأزمات عدّة تختلف أسبابها وظروف حدوثها.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية والمعبّر عنها (نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات) في نموّ شركات التأمين والمعبّر عنه (نموّ إجمالي أقساط التأمين).

يوضح الجدول رقم (3,22) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة المديونية في نموّ إجمالي أقساط التأمين للشركات مجتمعة كما يلي:

الجدول رقم(3,22) تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة المديونية ونسبة نموّ إجمالي أقساط التأمين

للشركات مجتمعة

المتغيرات		Model Summary		الانحدار البسيط		معنوية النموذج	
المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	B	B	F	Sig
DR	IPG	0.060	0.004	-0.145	0.357	0.125	0.726

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss22.

يبين الجدول رقم (3,22) العلاقة الطردية الضعيفة بين نسبة المديونية ونسبة نموّ إجمالي أقساط التأمين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.060)، أمّا قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في نموّ إجمالي أقساط التأمين سوى (4%)، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغير التابع نموّ إجمالي أقساط التأمين تساوي (0.726) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%) لذلك نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر لنسبة المديونية في نموّ إجمالي أقساط التأمين في الشركات مجتمعة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ وجود دلالة إحصائية أثناء تحليل الانحدار البسيط في شركة الاتحاد التعاوني للتأمين- سوليدارتي، وعدم وجود هذا الأثر في تحليل الانحدار البسيط للشركات مجتمعة يعود إلى أنّ هذا المتغير بوجود الشركات الأخرى يصبح أثره ضعيفاً، ولكن له أثر قوي كمتغير منفصل في الشركة بذاتها. وتتماشى هذه النتائج مع ما جاءت به دراسة (أ.بوصبع هناء، أ.د. صاري محمد، 2014) التي أظهرت عدم وجود أثر لنسبة المديونية المعبر عنها بنسبة الرافعة المالية في نموّ الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية. وهو ما يخالف كثيراً من الدراسات التي أكدت على أهمية الاعتماد على الدين لتدعيم نموّ الشركات. أما بالنسبة لمتغير السيولة TR فسيتم قبول نتائج الانحدار الخطي البسيط لكل شركة على حدة نظراً لعدم قبول النموذج التجميعي.

ثانياً: (نتائج الدراسة)

بعد قيام الباحثة بعرض الدراستين النظرية والتحليلية وفي ظل اختبار الفرضيات تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

1- (نتائج الانحدار الخطي البسيط لكل شركة على حدة):

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الربحية والمعبر عنها (نسبة العائد على حقوق الملكية) في نمو الشركات والمعبر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين) في كل من الشركات التالية (شركة الاتحاد التعاوني للتأمين - سوليدارتي و الشركة السورية الدولية للتأمين - آروب و الشركة السورية الوطنية للتأمين و الشركة المتحدة للتأمين وشركة العقيلة للتأمين التكافلي).
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الربحية والمعبر عنها (نسبة العائد على حقوق الملكية) في نمو الشركات والمعبر عنه (إجمالي نمو أقساط التأمين) في الشركة السورية الكويتية للتأمين.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة والمعبر عنها (نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة) في نمو الشركات والمعبر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين) في كل من الشركات التالية (الشركة السورية الدولية للتأمين - آروب و الشركة السورية الوطنية للتأمين و الشركة المتحدة للتأمين وشركة العقيلة للتأمين التكافلي).
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة والمعبر عنها (نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة) في نمو الشركات والمعبر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين) في كل من الشركات التالية (شركة الاتحاد التعاوني للتأمين - سوليدارتي و الشركة السورية الكويتية للتأمين).
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية والمعبر عنها (نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات) في نمو شركات التأمين والمعبر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين) في كل من الشركات التالية (الشركة السورية الدولية للتأمين - آروب و الشركة السورية الكويتية للتأمين و الشركة السورية الوطنية للتأمين و الشركة المتحدة للتأمين وشركة العقيلة للتأمين التكافلي).
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية والمعبر عنها (نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات) في نمو شركات التأمين والمعبر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين) في شركة الاتحاد التعاوني للتأمين - سوليدارتي.

2- (تحليل نتائج الانحدار التجميعي للشركات مجتمعة):

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الربحية والمعبر عنها (نسبة العائد على حقوق الملكية) في الشركات عينة الدراسة مجتمعة في نمو شركات التأمين والمعبر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين).
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية والمعبر عنها (نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات) في الشركات عينة الدراسة مجتمعة في نمو إجمالي أقساط التأمين والمعبر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين) في الشركة.

■ بالنسبة لمتغير السيولة TR فتم قبول نتائج الانحدار الخطي البسيط لكل شركة على حدة نظراً لعدم قبول النموذج التجميعي والتي تم عرضها في تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط لكل شركة على حدة.

3- (تعود أسباب عدم وجود أثر للأداء المالي في نمو شركات التأمين عينة الدراسة إلى الأسباب التالية برأي الباحثة):

- عدم وجود أثر بين نمو الشركات والمعبّر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين) ونسبة الربحية والمعبّر عنها (نسبة العائد على حقوق الملكية)، أي أن العائد على حقوق الملكية لا يفسر التغيرات التي تحدث على نمو الشركات، وقد يعود هذا إلى تأثير الشركات بتداعيات الأزمة التي كانت مستمرة خلال فترة الدراسة.
- عدم وجود أثر بين نمو الشركات والمعبّر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين) و نسبة المديونية والمعبّر عنها (نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات) و قد يعود ذلك إلى أنّ الشركات تستخدم كمية أقل من الدين لتمويل الفرص الاستثمارية الجديدة حيث تفضل استخدام كمية أكبر من التمويل لحقوق الملكية، ومرد ذلك ضعف اعتماد هذه الشركات على التمويل الخارجي.
- وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسبة السيولة والمعبّر عنها (نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة) في نمو الشركات والمعبّر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين) في كل من الشركات التالية (شركة الاتحاد التعاوني للتأمين - سوليدارتي و الشركة السورية الكويتية للتأمين)، وذلك لأن الشركتان لديهما سيولة تساهم في معرفة وضعيتهما المالية حيث تبين أنّ نسبة التداول في أحسن أحوالها خلال سنوات الدراسة كانت في هاتين الشركتين.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة والمعبّر عنها (نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة) في نمو الشركات والمعبّر عنه (نمو إجمالي أقساط التأمين) في كل من الشركات التالية (الشركة السورية الدولية للتأمين - آروب و الشركة السورية الوطنية للتأمين و الشركة المتحدة للتأمين وشركة العقيلة للتأمين التكافلي)، التفسير: إنّ نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة لا تفسر التغيرات التي تحدث في نمو إجمالي أقساط التأمين، ويعزى ذلك إلى اتباع هذه الشركات سياسة متحفظة.

ثالثاً: (التوصيات)

- 1- ضرورة الاهتمام بمعدل العائد على حقوق الملكية في شركات التأمين عيّنة الدراسة، حيث إنّ نسب الربحية تعكس الحالة الجيدة للشركات ضمن قطاع أعمالها، وتدل على مدى اتباعها لسياسة استثمارية سليمة ومناسبة.
- 2- ضرورة اعتماد شركات التأمين الخاصة في سورية على الرفع المالي (بصفة غير مبالغ فيها) لتمويل احتياجاتها، وذلك للاستفادة وتحقيق هدف النمو. ومن الضروري جداً أن تكون عمليات الرفع المالي للشركات تدريجية وبخطط مدروسة وحسب أوضاع السوق وألا يكون مبالغاً فيها لضمان عدم الإضرار بالشركة مستقبلاً وخاصة للشركات قيد النمو..
- 3- ساهمت الثورة التكنولوجية في قطاع التأمين عالمياً في توجه الشركات نحو استخدام الاكتتاب الآلي وقواعد البيانات الرقمية، بما يساهم في تحسين درجة الخطر وتقليل معدل الخسائر، وتحديد السعر الفني المناسب وزيادة حجم الأقساط ونموها، لذلك نوصي الشركات بالاهتمام أكثر في هذا المجال الحديث.
- 4- التأكيد على الشركات لاستخدام واستغلال المواقع الإلكترونية وتطبيقات الهاتف المحمول التي تساهم في سرعة تقديم الخدمة للعملاء وتوفير الوقت والجهد، و زيادة التنافسية في السوق، وهو ما يحتاج إلى الالتزام بالشفافية في التعامل مع العملاء وعرض الأسعار وشروط التغطيات بصورة بسيطة وسهلة، وهو ما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في السوق وتطوره والاستفادة من التجارب الخارجية في ذلك المجال.
- 5- إن نموّ الشركة لا يمكن أن يشكل هدفاً في حد ذاته، ويجب مواجهته مع القدرات الفعلية لنمو الشركة وشروط الحصول على أي أموال يمكن أن تمول هذا النمو، وينبغي على الإدارة أن تأخذها في الحسبان لكي تتطور بطريقة مستدامة وفي كل حالة يجب اتخاذ نظرة عامة على مختلف الخيارات من أجل اختيار الحل الأمثل في الظروف القائمة.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

الكتب:

- 1- إبراهيم أبو النجا، 1989، "الأحكام العامة"، طبقا لقانون التأمين و التأمين الجديد، الجزء الأول، دار النشر، الجزائر.
- 2- أبوبكر، مصطفى محمود، 2010، "إدارة التسويق في المنشآت المعاصرة"، الإسكندرية، الدار الجامعية، مصر.
- 3- الحسيني، فلاح، 2000، "الإدارة الاستراتيجية"، دار وائل، عمان.
- 4- الحناوي، محمد صالح، 2008، "الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال"، دار الهناء، القاهرة.
- 5- الخطيب، محمد محمود، 2010، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، الطبعة الأولى، الأردن: دار حامد للنشر.
- 6- الأزهرى، عبدالمجيد، 2007، "الإدارة المالية المتقدمة"، منشورات جامعة السودان المفتوحة.
- 7- العارف، نادية، 2002، "التخطيط الاستراتيجي والعولمة"، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، مصر.
- 8- العامري، محمد، 2010، "الإدارة المالية المتقدمة"، دار أثراء للنشر والتوزيع، عمان.
- 9- العديلي، ناصر محمد، 1995، "السلوك الإنساني والتنظيمي منظور كلي مقارن"، الطبعة الأولى، معهد الإدارة العامة، الرياض.
- 10- الغالبي، إدريس، 2009، "سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي"، دار وائل للنشر، الجزء الأول، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- 11- السالم، مؤيد، 2000، "نظرية المنظمة: هيكل وتصميم"، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.
- 12- السجان، سلطان، 2011، "تقييم الشركات"، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة العلمية للنشر، عمان.
- 13- السعيد فرحات، جمعة، 2000، "الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 14- السنفي، عبدالله، 2013، "الإدارة المالية"، دار الكتاب الجامعي، اليمن.
- 15- الشماع، حمود، 1989، "إدارة المنظمة"، الطبعة الأولى، جامعة بغداد، مطبعة الزهراء، العراق.
- 16- الصباح، العامري، 2007، "الإدارة المالية أطر نظرية و حالات عملية"، دار وائل للنشر، عمان.
- 17- المبروك، أبو زيد، 2009، "التحليل المالي شركات وأسواق مالية"، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
- 18- الأنصاري، أسامة، 2009، "الإدارة المالية"، كلية التجارة جامعة القاهرة.

- 19-الياس بن ساسي، قريشي، 2006، "التسيير المالي (الإدارة المالية)"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن.
- 20-توفيق، جميل، 1987، "أساسيات الإدارة المالية"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- 21-ثابت، زهير، 2001، "تقييم أداء الشركات و الأفراد"، دار قباء، القاهرة.
- 22-جمعة، السعيد فرحات، 2000، "الأداء المالي لمنظمات الأعمال"، دار المريخ للنشر، السعودية.
- 23-جورج، إجاد، 2006، "مبادئ إدارة الخطر و التأمين"، ترجمة، محمد توفيق البلقاني آخرون، دار المريخ، مصر.
- 24-حديدي، معراج، 1999، "مدخل لدراسة القانون الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 25-حمداوي، وسيلة، 2004، "إدارة الموارد البشرية"، مديرية النشر، قالمة، الجزائر.
- 26-عبد الرحمن، أحمد جاد، "التأمين"، لا يوجد عام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- 27-عبد العزيز، فهمي هيكل، 1980، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية"، دار النهضة العربية، بيروت.
- 28-عبودي، زيد، 2006، "إدارة التأمين والمخاطر"، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن.
- 29-عدون، قويدر الواحد، 2014، "مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية"، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص:13.
- 30-عشوف، مصطفى، "أسس علم النفس الصناعي"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دون سنة النشر، ص:221.
- 31-عقيل، 1999، "مدخل في تقييم المشروعات"، الجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم جدوى الأداء، دار حامد، عمان.
- 32-عقيلي، المؤمن، 1998، "المنظمة ونظرية التنظيم"، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن.
- 33-علي، عبد الرحيم، 1990، "أساسيات التكاليف المحاسبية والإدارة"، بدون طبعة، جامعة الكويت.
- 34-فهمي، مصطفى، 2008، "التحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار رام الله للنشر، فلسطين.
- 35-فوزي، رشيد، 1979، "الشرايع العراقية القديمة"، دار مجدولاي، بغداد.
- 36-كنجو، كنجو، 2008، "الإدارة المالية"، منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد، سورية.
- 37-كنجو، كنجو، خلف، أسمهان، 2012، "الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات"، منشورات جامعة البعث، سورية.
- 38-ماهر، أحمد، 2007، "التنظيم الدليل العملي لتصميم الهياكل والممارسات التنظيمية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الرياض.
- 39-محمد، السيد، 1999، "الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.
- 40-محمد، جودت ناصر، 1998، "إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق"، دار مجدولاي، عمان.

- 41- محمد، مطر، 2016، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني"، ط 2، دار وائل للنشر، عمان.
 - 42- يوسف، مصطفى، 2016، "إدارة الأداء"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص: 18.
- المجلات العلمية:**
- 1- الحداد، علي، 2005، "تقويم كفاءة الأداء المالي باستخدام البيانات والمؤشرات المالية لعينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة نينوى"، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 80، العدد 27، ص 159-161.
 - 2- الداوي، الشيخ، 2010 "تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء"، مجلة الباحث، العدد 07، ص 86-88.
 - 3- الدعاس، عبدالله، 2010، "إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الأردنية"، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، المجلد 37، العدد 01، ص 81-83.
 - 4- جودي، حمزة حيدر، 2008، "علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء البنكي (دراسة تحليلية)"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 68، الجامعة المستنصرية، ص 98-99.
 - 5- دادن، عبدالغني، 2006، "قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 42-43.
 - 6- دادن، حفصي، 2014، "تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام طريقة التحليل العالمي التميزي (AFD) خلال الفترة (2006 - 2011)"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 02، ص 73-74.
 - 7- دبائية، محمد، السعدي، إبراهيم، 2012، "أثر العوامل البيئية على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 34، العدد 52، ص 79-80.
 - 8- دريباتي، محمود، 2014، "قطاع التأمين السوري وأثر دخول شركات تأمين خاصة على حجم الطلب التأميني"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والعلوم الاقتصادية، المجلد 63، العدد 3، ص 43-45.
 - 9- عباس، علي، 2012، "استخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الأداء"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد 32، ص 13-14.
 - 10- عباسي، سعودي، 2013، "أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي للشركات الاقتصادية"، مجلة الباحث، العدد 12، ص 81-83.
 - 11- كامل، ميادة، 2016، "الاستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 29، ص 138-140.

12-ناصر، جودت، الأشقر، فراس، 2009، "سبل تفعيل صناعة التأمين والوعي التأميني في سورية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العملية، المجلد 31، العدد 1، ص157-158.

رسائل الماجستير:

1-البركات، اللوزي وأبو كركي، 2012، "أثر الرفع المالي و التشغيلي على العائد والمخاطرة في الشركات الصناعية الأردنية"، جامعة البلقاء التطبيقية عمان.

2-الحسنكو، رغد، 2004، "تحليل النمو وأثره في المخاطر المالية للسهم العادية"، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.

3-الدوري، ذكريا، 1984، "أثر الاندماج في المنظمة"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.

4-الركابي، كاظم، 2004، "الإدارة الاستراتيجية وأثرها في نجاح إدارة المنظمات العراقية"، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الاقتصاد والإدارة.

5-الطراونة، أنس، 2015، "العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية"، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

6-العسلي، حمزة، 2004، "أثر التحرير المالي عرى عوائد وأحجام تداول أسهم قطاع البنوك"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم.

7-العلي، حسن، 1999، "أثر حجم المنشأة في عائد ومخاطرة الأسهم العادية"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

8-المطيري، مشعل، 2011، "تقييم وتحليل الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

9-المناصير، سفيان، 2011، "القرارات المالية وأثرها في تحديد الخيار الاستراتيجي باستخدام استراتيجية النمو"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

10-أفاسم، نوال، 2011، "دور نشاط تأمين في التنمية الاقتصادية"، دراسة حالة، رسالة ماجستير.

11-بني، خلف، 2011، "أثر القرارات التمويلية على نمو الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والمدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

12-بن ذهبي، عبدالرحمن، 2016، "تقييم الأداء المالي لشركة التأمين"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و التسيير، الجزائر.

13-بوصبع، هناء، 2014، "أثر الأداء المالي على نمو الشركات الصناعية الجزائرية"، رسالة ماجستير.

14-جاسون و زملائه، 1998، "نظرية التنظيم منظور كلي للإدارة"، (ترجمة: زروق، خالد حسن)، الرياض: معهد الادارة العامة.

- 15-حجاج، نفيسة، 2017، "أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- 16-حسين، حسين، 2014، "عقد التأمين في القانون السوري"، رسالة علمية منشورة، دمشق، سورية.
- 17-حفصي، رشيد، 2011، "تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- 18-دادن، عبد الوهاب، 2008، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية "تحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- 19-رمضان، أبو السعود، 1992، "أصول التأمين"، جامعة الاسكندرية، مصر.
- 20-شافى نوال، 2005، "تحفيز العاملين ودوره في تحسين أداء المؤسسة الصناعية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر.
- 21-عبدالرحيم، عبدالوفاي، 2019، "تقييم الأداء المالي في شركات التأمين"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 22-عشي، عادل، 2005، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، قياس، تقييم"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية علوم التسيير والاقتصاد، جامعة بسكرة، الجزائر.
- 23-قراش، محمد، 2014، "دراسة العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة لونيبي، الجزائر.
- 24-محمد، سامح، 2010، "القوائم المالية وتقييم المشروعات"، رسالة ماجستير إدارة أعمال، موقع الإدارة والهندسة الصناعية.
- 25-نفيسة، حجاج، 2017، "أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- 26-وضياف، سامية، 2017، "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة شركة تأمين المحروقات"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة.

المؤتمرات والملتقيات:

- 1- الحموي، باسل، المستشار المالي والتنفيذي، بنك عودة ش.م.ل، مجموعة عودة سردار، في مؤتمر آفاق التأمين العربية والواقع الاقتصادي الجديد، دمشق، 2.1، حزيران، 2005.
- 2-دادن، كماسي، "الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005.

3- دبابش ، قدوري ، "دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة"، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 2013.

4- عبد الوهاب، بن بركة وبن التركي، "مساهمة الإبداع التكنولوجي في تدعيم المركز التنافسي للمنظمة"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي، 2010.

مراجع أخرى:

1- التقرير السنوي لعام 2020، الموقع الالكتروني لهيئة الإشراف على التأمين.

2- هيئة الإشراف على التأمين، موقع الهيئة على شبكة الانترنت، 2013.

3- الاتحاد السوري لشركات التأمين ، موقع الاتحاد على شبكة الانترنت، 2013.

4- التقرير السنوي لأعمال قطاع التأمين 2020.

المواقع الإلكترونية:

1- www.dp-News.com

2- موقع هيئة الإشراف على التأمين www.sisc.sy.com

المراجع الإنكليزية:

- 1- Chen , Ming J. and Donald , Hambrick C.,1995 " **Speed, Stealth and Selective Attack : How Small Firm Differ From Large Firms in Competitive Behavior** " , Academy of Management Journal ,Vol.36 , No.2 .
- 2- Ahmed,2008, "**the impact of financing decision dividend policy, and corporate ownership on firm performance at presesnce or absence of growth opportunity: a panael data approach evidence from kualalumpur stock exchange**" ,Corporate Ownership & Control / Volume 6, Issue 1, Fall 2008 – Continued – 4.
- 3- Rahim, Saad,2014, "**Sustainable Growth Of Public Listed Companies, Using Capital Structure Choices And Firm Performance In An ASEAN Market**, International Journal of Advanced Research in Management and Social Sciences, ISSN: 2278-6236, Impact Factor: 6.284.
- 4- Ross, Stephen A, Westerfield, Randolph W, and Jordan, Brandford, 2006"**Fundamentals of Corporate Finance**", 7th.ed., N.Y.: Irwin / Mc Graw – Hill, Inc.
- 5- Per Davidsson and Johen Wiklund , 1999," **Theoretical and methodological issues in the study of firm growth**", WWW.lhh.hj.se/eng/ research/puplications /wp/pdf .
- 6- Cup. Benton E., "**Principles of Financial Management**", N.Y. : John Wiley and Sones, Inc., 1989,p298.
- 7- Starbuck, ،**Organizational Growth and Development** ،1971 ، U.S.A ،Penguin Book Ltd.Harmonds worth،p381.

- 8- Trikha, R. (2012). Is Competition Among Co-Workers a Good Thing, available online.
- 9- Gill & Mathur, 2011 "**Factors that Affect Potential Growth of Canadian Firms**", Journal of Applied Finance & Banking, vol.1, no.4, 2011, 107-123, ISSN: 1792-6580 (print version), 1792-6599 (online), International Scientific Press.
- 10- Vimrova Hana, "**financial analysis tools ,from traditional indicators through contemporary instrument to complex performance measurement and management systems in the czech business practice**", procedia economics and finance, 25, 2015, p167.
- 11- Hatane Saare Elsy, "**Employee satisfaction and performance as intervening variables of learning organization on financial performance**", procedia -social and behavioral science, 2 nd Global conference on business and social science, Indonesia, 2015, p622.
- 12- Denis Clair, Lambert : "**Economie des assurances**", Armand Collin / Masson, 1996, p08.

قائمة الملاحق:

ROE معدل العائد على حقوق الملكية

TR نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة

DR نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات

IPG نمو إجمالي أقساط التأمين

الملحق رقم (1) جداول التحليل الإحصائي لشركة الاتحاد التعاوني للتأمين - سوليديارتي:

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة الربحية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted Square	Std. Error of the Estimate
1	.359 ^a	.129	-.089-	.17233

a. Predictors: (Constant), ROE

b. Dependent Variable: IPG

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.018	1	.018	.591	.485 ^b
	Residual	.119	4	.030		
	Total	.136	5			

a. Dependent Variable: IPG

b. Predictors: (Constant), ROE

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.420	.071		5.945	.004
	ROA	-.193-	.251	-.359-	-.769-	.485

a. Dependent Variable: IPG

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted Square	Std. Error of the Estimate
1	.899 ^a	.808	.759	.08099

a. Predictors: (Constant), TR

b. Dependent Variable: IGP

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.110	1	.110	16.786	.015 ^b
	Residual	.026	4	.007		
	Total	.136	5			

a. Dependent Variable: IGP

b. Predictors: (Constant), TR

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.351	.231		5.852	.004
	TR	-.657-	.160	-.899-	-4.097-	.015

a. Dependent Variable: IGP

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة المديونية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين**Model Summary^b**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.855 ^a	.732	.665	.09562

a. Predictors: (Constant), DR

b. Dependent Variable: IPG

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.100	1	.100	10.913	.030 ^b
	Residual	.037	4	.009		
	Total	.136	5			

a. Dependent Variable: IPG

b. Predictors: (Constant), DR

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.237-	.201		-1.177-	.304
	DR	1.183	.358	.855	3.304	.030

a. Dependent Variable: IPG

الملحق رقم (2) جداول التحليل الإحصائي للشركة السورية الدولية للتأمين-آروب:

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة الربحية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted Square	Std. Error of the Estimate
1	.285 ^a	.081	-.148-	.19637

a. Predictors: (Constant), ROE1

b. Dependent Variable: IPG1

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.014	1	.014	.354	.584 ^b
	Residual	.154	4	.039		
	Total	.168	5			

a. Dependent Variable: IPG1

b. Predictors: (Constant), ROE1

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.096	.124		.774	.482
	ROA1	.553	.930	.285	.595	.584

a. Dependent Variable: IPG1

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted Square	Std. Error of the Estimate
1	.188 ^a	.035	-.206-	.20121

a. Predictors: (Constant), TR1

b. Dependent Variable: IGP1

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.006	1	.006	.147	.721 ^b
	Residual	.162	4	.040		
	Total	.168	5			

a. Dependent Variable: IGP1

b. Predictors: (Constant), TR1

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-.513	1.738		-.295	.782
TR1	.463	1.208	.188	.383	.721

a. Dependent Variable: IGP1

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة المديونية ونسبة نمو إجمالي أفساط التأمين**Model Summary^b**

Model	R	R Square	Adjusted Square	Std. Error of the Estimate
1	.124 ^a	.015	-.231	.20329

a. Predictors: (Constant), DR1

b. Dependent Variable: IGP1

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.003	1	.003	.063	.815 ^b
	Residual	.165	4	.041		
	Total	.168	5			

a. Dependent Variable: IGP1

b. Predictors: (Constant), DR1

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-1.340	5.966		-.225	.833
DR1	.2583	10.332	.124	.250	.815

a. Dependent Variable: IGP1

الملحق رقم (3) جداول التحليل الإحصائي للشركة السورية الكويتية للتأمين:**تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة الربحية ونسبة نمو إجمالي أفساط التأمين****Model Summary^b**

Model	R	R Square	Adjusted Square	Std. Error of the Estimate
1	.901 ^a	.812	.764	.21020

a. Predictors: (Constant), ROE2

b. Dependent Variable: IGP2

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.761	1	.761	17.227	.014 ^b
	Residual	.177	4	.044		
	Total	.938	5			

a. Dependent Variable: IPG2

b. Predictors: (Constant), ROE2

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.046	.110		-.420	.696
	ROA2	1.548	.373	.901	4.151	.014

a. Dependent Variable: IPG2

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين**Model Summary^b**

Model	R	R Square	Adjusted Square	Std. Error of the Estimate
1	.875 ^a	.765	.706	.23485

a. Predictors: (Constant), TR2

b. Dependent Variable: IGP2

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.717	1	.717	13.004	.023 ^b
	Residual	.221	4	.055		
	Total	.938	5			

a. Dependent Variable: IGP2

b. Predictors: (Constant), TR2

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.864	.591		-3.155	.034
	TR2	.890	.247	.875	3.606	.023

a. Dependent Variable: IGP2

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة المديونية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين**Model Summary^b**

Model	R	R Square	Adjusted Square	Std. Error of the Estimate
1	.623 ^a	.388	.235	.37893

a. Predictors: (Constant), DR2

b. Dependent Variable: IPG2

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.364	1	.364	2.532	.187 ^b
	Residual	.574	4	.144		
	Total	.938	5			

a. Dependent Variable: IPG2

b. Predictors: (Constant), DR2

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.907	1.060		1.799	.146
	DR2	-4.332-	2.722	-.623-	-1.591-	.187

a. Dependent Variable: IPG2

الملحق رقم (4) جداول التحليل الإحصائي لشركة السورية الوطنية للتأمين:**تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة الربحية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين****Model Summary^b**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.588 ^a	.346	.182	.17615

a. Predictors: (Constant), ROE3

b. Dependent Variable: IPG3

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.066	1	.066	2.115	.220 ^b
	Residual	.124	4	.031		
	Total	.190	5			

a. Dependent Variable: IPG3

b. Predictors: (Constant), ROE3

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.018-	.144		-.127-	.905
	ROA3	.704	.484	.588	1.454	.220

a. Dependent Variable: IPG3

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.541 ^a	.292	.115	.18323

a. Predictors: (Constant), TR3

b. Dependent Variable: IGP3

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.055	1	.055	1.651	.268 ^b
	Residual	.134	4	.034		
	Total	.190	5			

a. Dependent Variable: IGP3

b. Predictors: (Constant), TR3

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.628	.620		-1.012	.369
	TR3	.476	.370	.541	1.285	.268

a. Dependent Variable: IGP3

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة المديونية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.731 ^a	.534	.418	.14865

a. Predictors: (Constant), DR3

b. Dependent Variable: IPG3

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.101	1	.101	4.586	.099 ^b
	Residual	.088	4	.022		
	Total	.190	5			

a. Dependent Variable: IPG3

b. Predictors: (Constant), DR3

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.194	.950		2.309	.082
	DR3	-3.743	1.748	-.731	-2.142	.099

a. Dependent Variable: IPG3

الملحق رقم (5) جداول التحليل الإحصائي للشركة المتحدة للتأمين:

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة الربحية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted Square	Std. Error of the Estimate
1	.287 ^a	.082	-.147-	.36672

a. Predictors: (Constant), ROE4

b. Dependent Variable: IPG4

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.048	1	.048	.359	.582 ^b
	Residual	.538	4	.134		
	Total	.586	5			

a. Dependent Variable: IPG4

b. Predictors: (Constant), ROE4

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.286	.223		1.283	.269
	ROA4	.305	.510	.287	.599	.582

a. Dependent Variable: IPG4

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted Square	Std. Error of the Estimate
1	.718 ^a	.516	.395	.26627

a. Predictors: (Constant), TR4

b. Dependent Variable: IGP4

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.303	1	.303	4.268	.108 ^b
	Residual	.284	4	.071		
	Total	.586	5			

a. Dependent Variable: IGP4

b. Predictors: (Constant), TR4

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-1.016-	.687		-1.479-	.213
TR4	.979	.474	.718	2.066	.108

a. Dependent Variable: IGP4

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة المديونية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين**Model Summary^b**

Model	R	R Square	Adjusted Square	Std. Error of the Estimate
1	.236 ^a	.056	-.181-	.37202

a. Predictors: (Constant), DR4

b. Dependent Variable: IPG4

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.033	1	.033	.235	.653 ^b
	Residual	.554	4	.138		
	Total	.586	5			

a. Dependent Variable: IPG4

b. Predictors: (Constant), DR4

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	.719	.705		1.020	.366
DR4	-.567-	1.169	-.236-	-.485-	.653

a. Dependent Variable: IPG4

الملحق رقم (6) جداول التحليل الإحصائي للشركة العقيلة للتأمين التكافلي:**تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة الربحية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين****Model Summary^b**

Model	R	R Square	Adjusted Square	Std. Error of the Estimate
1	.057 ^a	.003	-.246-	.66873

a. Predictors: (Constant), ROE5

b. Dependent Variable: IPG5

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.006	1	.006	.013	.914 ^b
	Residual	1.789	4	.447		
	Total	1.795	5			

a. Dependent Variable: IGP5

b. Predictors: (Constant), ROE5

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.427	.583		.733	.504
	ROA5	-.422-	3.676	-.057-	-.115-	.914

a. Dependent Variable: IGP5

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين**Model Summary^b**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.827 ^a	.685	.606	.37612

a. Predictors: (Constant), TR5

b. Dependent Variable: IGP5

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.229	1	1.229	8.686	.042 ^b
	Residual	.566	4	.141		
	Total	1.795	5			

a. Dependent Variable: IGP5

b. Predictors: (Constant), TR5

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.869	.532		3.514	.025
	TR5	-.526-	.179	-.827-	-2.947-	.042

a. Dependent Variable: IGP5

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة المديونية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين

Model Summary^a

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.410 ^a	.168	-.040	.61092

a. Predictors: (Constant), DR5

b. Dependent Variable: IPG5

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.302	1	.302	.809	.419 ^b
	Residual	1.493	4	.373		
	Total	1.795	5			

a. Dependent Variable: IPG5

b. Predictors: (Constant), DR5

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.893	1.425		-.627	.565
	DR5	4.824	5.364	.410	.899	.419

a. Dependent Variable: IPG5

(نموذج الانحدار التجميعي عند المتغيرين (ROA, DR)

الملحق رقم (7) جداول التحليل الإحصائي (الانحدار الخطي البسيط للشركات مجتمعة)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة الربحية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين للشركات مجتمعة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.219 ^a	.048	.020	.34390

a. Predictors: (Constant), ROE

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.203	1	.203	1.718	.199 ^b
	Residual	4.021	34	.118		
	Total	4.224	35			

a. Dependent Variable: IPG

b. Predictors: (Constant), ROE

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.230	.072		3.199	.003
	ROA	.330	.252	.219	1.311	.199

a. Dependent Variable: IPG

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة المديونية ونسبة نمو إجمالي أقساط التأمين للشركات مجتمعة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.060 ^a	.004	-.026-	.35183

a. Predictors: (Constant), DR

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.015	1	.015	.125	.726 ^b
	Residual	4.209	34	.124		
	Total	4.224	35			

a. Dependent Variable: IPG

b. Predictors: (Constant), DR

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.357	.207		1.722	.094
	DR	-.145-	.411	-.060-	-.353-	.726

a. Dependent Variable: IPG

الملحق رقم (8) جداول التحليل الإحصائي لاختبار فيشر:

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.018	1	.018	.591	.485 ^b
	Residual	.119	4	.030		
	Total	.136	5			

a. Dependent Variable: IPG

b. Predictors: (Constant), ROE

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.014	1	.014	.354	.584 ^b
	Residual	.154	4	.039		
	Total	.168	5			

a. Dependent Variable: IPG1

b. Predictors: (Constant), ROE1

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.761	1	.761	17.227	.014 ^b
	Residual	.177	4	.044		
	Total	.938	5			

a. Dependent Variable: IPG2

b. Predictors: (Constant), ROE2

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.066	1	.066	2.115	.220 ^b
	Residual	.124	4	.031		
	Total	.190	5			

a. Dependent Variable: IPG3

b. Predictors: (Constant), ROE3

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.048	1	.048	.359	.582 ^b
	Residual	.538	4	.134		
	Total	.586	5			

a. Dependent Variable: IPG4

b. Predictors: (Constant), ROE4

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.006	1	.006	.013	.914 ^b
	Residual	1.789	4	.447		
	Total	1.795	5			

a. Dependent Variable: IPG5

b. Predictors: (Constant), ROE5

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.110	1	.110	16.786	.015 ^b
	Residual	.026	4	.007		
	Total	.136	5			

a. Dependent Variable: IGP

b. Predictors: (Constant), TR

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.006	1	.006	.147	.721 ^b
	Residual	.162	4	.040		
	Total	.168	5			

a. Dependent Variable: IGP1

b. Predictors: (Constant), TR1

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.717	1	.717	13.004	.023 ^b
	Residual	.221	4	.055		
	Total	.938	5			

a. Dependent Variable: IGP2

b. Predictors: (Constant), TR2

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.055	1	.055	1.651	.268 ^b
	Residual	.134	4	.034		
	Total	.190	5			

a. Dependent Variable: IGP3

b. Predictors: (Constant), TR3

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.303	1	.303	4.268	.108 ^b
	Residual	.284	4	.071		
	Total	.586	5			

a. Dependent Variable: IGP4

b. Predictors: (Constant), TR4

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.229	1	1.229	8.686	.042 ^b
	Residual	.566	4	.141		
	Total	1.795	5			

a. Dependent Variable: IGP5

b. Predictors: (Constant), TR5

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.060	1	.060	.491	.488 ^b
	Residual	4.164	34	.122		
	Total	4.224	35			

a. Dependent Variable: IPG

b. Predictors: (Constant), TR

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.015	1	.015	.125	.726 ^b
	Residual	4.209	34	.124		
	Total	4.224	35			

a. Dependent Variable: IPG

b. Predictors: (Constant), DR

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.100	1	.100	10.913	.030 ^b
	Residual	.037	4	.009		
	Total	.136	5			

a. Dependent Variable: IPG

b. Predictors: (Constant), DR

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.003	1	.003	.063	.815 ^b
	Residual	.165	4	.041		
	Total	.168	5			

a. Dependent Variable: IPG1

b. Predictors: (Constant), DR1

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.364	1	.364	2.532	.187 ^b
	Residual	.574	4	.144		
	Total	.938	5			

a. Dependent Variable: IPG2

b. Predictors: (Constant), DR2

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.101	1	.101	4.586	.099 ^b
	Residual	.088	4	.022		
	Total	.190	5			

a. Dependent Variable: IPG3

b. Predictors: (Constant), DR3

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.033	1	.033	.235	.653 ^b
	Residual	.554	4	.138		
	Total	.586	5			

a. Dependent Variable: IPG4

b. Predictors: (Constant), DR4

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.302	1	.302	.809	.419 ^b
	Residual	1.493	4	.373		
	Total	1.795	5			

a. Dependent Variable: IPG5

b. Predictors: (Constant), DR5

Abstract:

This study aimed to demonstrate the impact of financial performance on the growth of private insurance companies listed on the Damascus Stock Exchange since 2015, and there are six companies during the period (2015-2020).

To achieve this purpose, (3) financial performance ratios were chosen and they are: (profitability ratios - liquidity ratios - indebtedness ratios), As for the growth of insurance companies, it was relied on (the growth rate of total insurance premiums).

In order to achieve the objectives of the study, a number of statistical methods were relied upon, which are simple linear regression for each company separately, in addition to using the time series approach (panel data), and then simple linear regression for companies combined, using the spss22 statistical program.

The study concluded with a set of results, the most important of which are: The results of the study when studying each company separately showed that there is no statistically significant effect between each of the independent variables, each separately, and the dependent variables, each separately, in most of the study companies.

When studying the combined companies, the study found that there is no statistically significant effect between each of the independent variables and the dependent variables in the study companies combined

Keywords: financial performance, corporate growth, insurance premiums, Insurance companies.

Syrian Arab Republic
Hama University
Faculty of Economics
Department Of Finance and Banking



**The Impact of financial performance on the growth of
Private Insurance Companies in Syria listed on the
Damascus Stock Exchange**

Research submitted to obtain a master's degree in finance and banking

Prepared By
Yathreb Murhaf Fakhri

Supervised By
DR.Kanjo Kanjo
Professor in the Department
of Business Administration

2023-1444